



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية

(دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005)

إعداد الطالب :

أحمد حسين أحمد المشهراوي

إشراف :

الأستاذ الدكتور : يوسف حسين عاشور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل.

يونيو

2007 م، 1428 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"أَمَّنْ هُوَ قَائِمٌ أَنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو
رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ"

(الزمر آية 9)

الإهداء

- إلى روحهما الطاهرتين ، رب ارحمهما كما ربياني صغيراً. (أبي وأمي)
- إلى أحد عشر كوكباً هم خريف أيامي وربيعها . (أولادي الأحد عشر)
- إلى شمس أيامي وقمرهما . (زوجتي الطاهرتين)
- إلى معلم فاضل وأخ كريم وقائد وسمت فذ (المبعد العائد أبو سائد القانونوع)
- إلى أخ كريم وصديق عزيز (أحمد الغوطي)

إلى الذين يبحثون عن الإسلام بديلاً أصيلاً لصناعة حياتهم

إلى هؤلاء الذين تختلج بهم نفسي حباً ، و وفاءً ، و إكباراً.

أهدي هذه الدراسة ، ، ،

شكر وتقدير

إن الشكر والحمد كله أولاً وأخيراً لله ، الذي أفاض عليّ من فضله وعلمه ومنتبه وحنانه ، ويسر لي الأمور كلها ما علمت منها وما لم أعلم ، من غير حول لي ولا قوة ، شعرت برعايته وكلاؤه لي وشفقته علي ، في كل خطوة من خطواتي ، و في كل مرحلة من مراحل عمري القصير .

ومن شكر الله ، أقدم شكري إلى كل من قدم لي خيراً، وخصوصاً في إنجاح هذه الدراسة ، لذا فإنني أقدم بين أيديكم شكري لكل من :

• الأستاذ الدكتور : يوسف حسين عاشور أستاذي الفاضل ومشرفي على رسالتي رمز التواضع والسماحة والصبر والوفاء والعطاء ولتشجيعه المتواصل لي، ومبادرته المستمرة لتزويدي بكل ما هو جديد ، وإرشادي إلى كثير من المراجع والدراسات التي أثرت الدراسة .

والسادة المناقشين :

- الدكتور : يوسف محمود جربوع أستاذي ومناقشي وذلك لتفضله بالموافقة على المشاركة في مناقشة هذه الدراسة .
- الدكتور : علي عبد الله شاهين أستاذي ومناقشي وذلك لتفضله بالموافقة على المشاركة في مناقشة هذه الدراسة .

كما و أقدم شكري لكل من ساعدني في توفير المعلومات اللازمة للبحث وأقدم جزيل شكري وشديد اعتذاري لمن فاتتني ذكره في مقام شكري هذا .

الباحث

فهرست موضوعات الدراسة

رقم الصفحة	موضوعات الدراسة
ت	الإهداء
ث	شكر وتقدير
ح	فهرست موضوعات الدراسة
خ	فهرست جداول وأشكال الدراسة
خ	فهرست ملاحق الدراسة
د	ملخص الدراسة باللغة العربية
ذ	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
الفصل الأول : خطة الدراسة والدراسات السابقة	
2	أولاً : مقدمة
3	ثانياً : مشكلة الدراسة
3	ثالثاً : فروض الدراسة
4	رابعاً : متغيرات ونموذج الدراسة
9	خامساً : أهداف الدراسة
9	سادساً : أهمية الدراسة
10	سابعاً : منهجية الدراسة
11	ثامناً : الدراسات السابقة
الفصل الثاني : واقع المصارف الإسلامية في فلسطين	
17	المبحث الأول : الجهاز المصرفي الفلسطيني بين 1994 م و 2005م
20	المبحث الثاني : نشأة وتطور المصارف الإسلامية في فلسطين
26	المبحث الثالث : هيكلية موجودات ومطلوبات المصارف الإسلامية في فلسطين
الفصل الثالث : مصادر الأموال وصيغ التمويل والربحية في المصارف الإسلامية في فلسطين	
44	المبحث الأول : مصادر الأموال وأهم عناصر الإيرادات والمصروفات في المصارف الإسلامية
53	المبحث الثاني : صيغ التمويل والخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية
64	المبحث الثالث : مفهوم وواقع الربحية في المصارف الإسلامية
الفصل الرابع : تحليل البيانات واختبار الفرضيات	
74	أولاً : منهجية الدراسة
75	ثانياً : مجتمع وعينة الدراسة
76	ثالثاً : المعالجة الإحصائية للدراسة

رقم الصفحة	موضوعات الدراسة
الفصل الخامس : النتائج والتوصيات	
132	أولاً : ملخص لأهم نتائج الدراسة
134	ثالثاً : أهم توصيات الدراسة
135	خاتمة
136	مراجع الدراسة
139	ملاحق الدراسة

فهرست الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
6	المتغيرات المستقلة للدراسة و مصطلحاتها ومختصراتها	1
8	المتغيرات التابعة للدراسة ومعناها ومصطلحات ومختصراتها	2
9	مكونات نماذج المتغيرات التابعة للدراسة	3
18	الأهمية النسبية للمصارف العاملة في فلسطين وفروعها حسب جنسيته	4
22	توزيع المصارف الإسلامية وفروعها العاملة في فلسطين	5
31	أهم بنود الموجودات النقدية للمصارف الإسلامية في فلسطين	6
32	أهم بنود موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	7
33	أهم بنود تمويلات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	8
34	أهم بنود استثمارات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	9
35	أهم بنود ودائع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	10
36	بنود بعض المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	11
37	أهم حقوق المساهمين " حقوق الملكية " للمصارف الإسلامية في فلسطين	12
50	أهم أنواع الإيرادات في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	13
51	أهم أنواع المصروفات في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	14
67	واقع الربحية في البنك الإسلامي العربي	15
68	واقع الربحية في البنك الإسلامي الفلسطيني	16
69	واقع الربحية في بنك الأقصى الإسلامي	17
70	واقع الربحية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	18
74	عينة الدراسة الممثلة في المصارف الإسلامية وفروعها في فلسطين	19
75	بعض المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة	20
76	نتائج مصفوفة ارتباط " بيرسون " بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة	21
79	المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة و مصطلحاتها ومختصراتها	22

فهرست ملاحق الدراسة

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
.1	ميزانية البنك الإسلامي العربي 1996 - 2005	191
.2	ميزانية البنك الإسلامي الفلسطيني 1997 - 2005	192
.3	ميزانية بنك الأقصى الإسلامي 1999 - 2005	193
.4	الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية في فلسطين 1999 - 2005	194
.5	الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين 1999 - 2005	195

قائمة مختصرات الدراسة

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
.1	المتغيرات المستقلة للدراسة و مصطلحاتها ومختصراتها	6
.2	المتغيرات التابعة للدراسة ومعناها ومصطلحات ومختصراتها	8
.3	مكونات نماذج المتغيرات التابعة للدراسة	9

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والتعرف على أحجام وأنواع مصادر واستخدامات أموالها وإيراداتها ومصروفاتها واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لكون الدراسة تبحث طبيعة العلاقة بين عدد من المتغيرات المستقلة والتابعة، واعتمدت الدراسة على كل من المصادر الثانوية وذلك بهدف الإجابة على تساؤلات الدراسة، واختبار فرضياتها، وتحقيق أهدافها، وذلك من خلال البيانات الأساسية المنشورة عن الجهاز المصرفي الفلسطيني، والبيانات والتقارير المالية السنوية، والنشرات الخاصة التي تقوم بإصدارها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين .

وتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وهي: البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني، بنك الأقصى الإسلامي، وتمت معالجة البيانات باستخدام التحليل الانحداري وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) من أجل استخراج العلاقة بين المتغيرات ومعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة .

ومن أهم نتائج الدراسة أن العوائد المقبوضة من التمويلات جاءت في المرتبة الأولى بمعدل بلغ حوالي (40%) وجاءت المصاريف الإدارية والعمومية المرتبة الأولى بمعدل بلغ حوالي (60%) بما يقارب ثلثي استخداماتها، وسجلت نتائج أعمال المصارف مجتمعة نتائج سلبية وتراجعاً تمثل في خسائر متراكمة بلغ مجموعها في نهاية عام 2005 (24.80) مليون دولار بمتوسط خسارة سنوية بلغت (3.54) مليون دولار خلال سنوات الدراسة، ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي كما أن العلاقة بين الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين هي علاقة عكسية.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ضرورة سعي المصارف تنويع حزمة تمويلاتها بأساليب التمويل كالمشاركة والتمويل التأجيري والمضاربة وعدم التركيز على التمويل بالمرابحة لتحقيق زيادة في إيراداتها وبالتالي تحسين معدلات ربحيتها، وضرورة قيام المصارف الإسلامية بتحليل وترشيد نفقاتها بما يتناسب مع مقدرتها المالية وخصوصاً في ظل تحقيقها لخسائر متتالية، وضرورة إقامة علاقات تكاملية بين المصارف الإسلامية تساهم في رفع كفاءتها وزيادة فعاليتها مثل إقامة مركز أبحاث مشتركة أو مشاريع استثمارية مشتركة تتضافر فيها الجهود وتتلاقى فيها الهمم بما يحقق الفائدة عليها وعلى المجتمع التي تعمل فيه، وضرورة سعي المصارف الإسلامية إلى عدم الإسراف في الاستثمار في أصولها الملموسة ومصاريفها الرأسمالية والابتعاد عن مظاهر البذخ ومحاولة الاستفادة من موجوداتها الثابتة وأصولها بما يقلل الاستثمارات ويخفض الاستهلاكات ويحسن معدلات الربحية" .

Abstract

The study aim of this study was to identify what factors affecting the profitability of Islamic banks operating in Palestine and the identification of sizes and types of sources and uses of funds, income and expenses and the study analytic method that the study examines the nature of the relationship between the number of independent variables and the study of Wu at all from secondary sources in order to answer the questions the study, and test assumptions, to achieve its objectives, and through a basic data published on the Palestinian banking system, data and annual financial reports and bulletins issued by the Islamic banks operating in Palestine.

The community study of all Islamic banks operating in Palestine, namely: Arab Islamic Bank, the Islamic Bank, the Palestinian Aqsa Islamic Bank, It was data processing using regression analysis, using the statistical analysis (SPSS) for the extraction of the relationship between the variables and know the impact of the independent variables on the dependent variables. One of the most important results of the study that the proceeds received from the funding came in ranked first hit rate (40%) came administrative expenses and overheads ranked first hit rate (60%), including nearly two-thirds of its uses, and recorded the results of the combined banks and negative results represent a decline in accumulated losses totaling at the end of 2005 (24.80) million average annual loss amounted to (3.54) million dollars during the years of study, no statistically significant relationship between the rate and profitability among all variables financial position and the relationship between profitability and among all the variables financial position of the Islamic banks operating in Palestine is an inverse relationship.

One of the most important findings of the study results should strive banks diversify package eases financing methods such as participation and lease finance and speculation and lack of focus on funding Balemrabha to achieve an increase in revenues and thus improve rates of profitability, and the need for Islamic banks to analyze and rationalize expenditures commensurate with the financial ability, especially in light of the achieved consecutive losses, The need to establish integrated relations between Islamic banks will contribute to raising the efficiency and effectiveness of such a research center jointly or joint investment projects to combine efforts and the revitalization converge in the interest and the community where they operate, and the need for the Islamic banks not to over-investment in tangible assets and capital expenses away from the manifestations of extravagance and try to take advantage of the fixed assets and assets to reduce investments and reduce consumption and improve profitability rates .

الفصل الأول

خطة البحث والدراسات السابقة

- أولاً : مقدمة .
- ثانياً : مشكلة الدراسة .
- ثالثاً : فرضيات الدراسة .
- رابعاً : متغيرات الدراسة .
- خامساً : أهداف الدراسة .
- سادساً : أهمية الدراسة .
- سابعاً : منهجية الدراسة .
- ثامناً : الدراسات السابقة .

أولاً : المقدمة :

تأسست المصارف العاملة في فلسطين بعد إنشاء "سلطة النقد الفلسطينية" عام 1994 طبقاً للمادة الرابعة من "اتفاقية باريس الاقتصادية" المنبثقة عن اتفاقية أوسلو التي وقعت عام 1992، وبلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين في نهاية عام 2005 (21) مصرفاً منها (10) مصارف محلية فلسطينية مرخصة و(10) مصارف عربية وافدة ومصرف أجنبي واحد فقط .

وضمن المصارف المحلية المرخصة ثلاثة مصارف إسلامية رخصت لمزاولة العمل المصرفي الإسلامي هي :البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني وبنك الأقصى وسمح لبنك القاهرة عمان فتح فروع للمعاملات الإسلامية عام 1997 والذي تم شراؤه في أيار 2006 من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني وأضحت بذلك المصارف الإسلامية جزء من الجهاز المصرفي الفلسطيني، وتعتبر أول تجربة مصرفية فلسطينية إسلامية.

وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على مزاولة المصارف الإسلامية الفلسطينية لأعمالها فما زالت الحاجة ملحة للتعرف على هذه التجربة المصرفية وتقييمها من كافة النواحي، ولا سيما من ناحية التعرف على أثر متغيرات عناصر المركز المالي ممثلة في هيكل موجوداتها ومطلوباتها على ربحيتها لكي تظل تتمتع بجوداها وتحقق الكفاءة المنشودة وتستطيع مواجهة المنافسة المتزايدة .

فقد واجهت المصارف الإسلامية في فلسطين مخاضاً صعباً تمثل في إمكانية التأثير المباشر على كينونتها وضمن استمرارية وجودها وأثر بشكل كبير على ضعف ربحيتها وهذا يتضح من استعراض بعض النتائج لنتائج أعمال هذه المصارف، فإذا كان البنك الإسلامي العربي قد بلغت خسائره المرحلة في نهاية عامي 2001، 2002 مبلغ (2.532) (3.082) مليون دولار تعادل ما نسبته (23.25%) (30.47%) من مجموع حقوق المساهمين على التوالي، و بلغت خسائر بنك الأقصى الإسلامي في نهاية عام 2003 مبلغ (2.269) مليون دولار تعادل ما نسبته (20.95%) من مجموع حقوق المساهمين للبنك المذكور، بالإضافة إلى البنك الإسلامي الفلسطيني الذي بلغت خسائره المرحلة في نهاية عامي 2003، 2004 مبلغ (2.025) (2.773) مليون دولار تعادل ما نسبته (25.63%) (38.17%) من مجموع حقوق المساهمين على التوالي، ومن هنا يتبين أن هناك عوامل أثرت بشكل

مباشر على ضعف ربحية هذه المصارف وتحقيقها لخسائر متراكمة خلال بعض السنوات تجاوزت في بعض الأحيان ربع مجموع حقوق المساهمين مما يؤكد ضرورة وأهمية الدراسة .

ثانياً : مشكلة الدراسة :

إذا كان تعظيم الربح هو الهدف الأول لأي منشأة أعمال فإن المصارف أولى بتحقيق هذا الهدف على اعتبار أنها بالأساس مؤسسات مالية تهدف للربح إلى جانب وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والتنمية وغيرها، وعلى الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على إنشاء المصارف الإسلامية الفلسطينية إلا أنها حققت أرباح ضعيفة خلال أغلب سنوات الدراسة وأحياناً تعرضت لخسائر متراكمة كما أنها لم تشهد أية توزيعات على المساهمين إلا في حالات محدودة جداً وبنسب ضئيلة لا تكاد تذكر، مما يطرح تساؤلاً على درجة كبيرة من الأهمية حول ضرورة التعرف على أسباب هذه الظاهرة التي تستوجب الوقوف عندها في محاولة للإجابة على سؤال رئيس ألا و هو : ما هو أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ؟

ويتفرع من السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية يمثل كل سؤال أحد عناصر المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وهي موضحة فيما يأتي :

1. ما هي العلاقة بين الربحية وبين النقد في الصندوق ولدى المصارف ولدى سلطة النقد الفلسطينية كأحد متغيرات المركز المالي ؟
2. ما هي العلاقة بين الربحية و صافي الموجودات الثابتة كأحد متغيرات المركز المالي ؟
3. ما هي العلاقة بين الربحية ومجموع التمويلات كأحد متغيرات المركز المالي ؟
4. ما هي العلاقة بين الربحية ومجموع الاستثمارات كأحد متغيرات المركز المالي ؟
5. ما هي العلاقة بين الربحية وإجمالي الموجودات كأحد متغيرات المركز المالي ؟
6. ما هي العلاقة بين الربحية ومجموع الودائع كأحد متغيرات المركز المالي ؟
7. ما هي العلاقة بين الربحية ومجموع المخصصات المختلفة كأحد متغيرات المركز المالي ؟
8. ما هي العلاقة بين الربحية ومجموع حقوق المساهمين كأحد متغيرات المركز المالي ؟

ثالثاً : فرضيات الدراسة :

تحاول الدراسة اختبار الفرضيات التالية والتحقق منها وهي :

- الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النقد في الصندوق ولدى المصارف ولدى سلطة النقد الفلسطينية كأحد متغيرات المركز المالي .
- الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية و صافي الموجودات الثابتة كأحد متغيرات المركز المالي .

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية ومجموع التمويلات كأحد متغيرات المركز المالي .

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية ومجموع الاستثمارات كأحد متغيرات المركز المالي .

الفرضية الخامسة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية وإجمالي الموجودات كأحد متغيرات المركز المالي .

الفرضية السادسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية ومجموع الودائع كأحد متغيرات المركز المالي .

الفرضية السابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية ومجموع المخصصات المختلفة كأحد متغيرات المركز المالي .

الفرضية الثامنة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية ومجموع حقوق المساهمين كأحد متغيرات المركز المالي .

رابعاً : متغيرات الدراسة :

تعتمد الدراسة على أهم العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية الفلسطينية والتي تمثل متغيرات الدراسة وتنقسم إلى متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة وهي موضحة فيما يلي :

1- **المتغيرات المستقلة :** وهي التي تؤثر على المتغيرات التابعة ويسهل قياسها كمياً ، وقد تم دمج بعض بنود المركز المالي التي تحمل نفس الخاصية وذلك لتحقيق عدة أهداف منها :

أ- ضعف الأرصدة لدى هذه المصارف وخصوصاً لقصر حياة هذه المصارف .

ب- منح التحليل قوة إحصائية من خلال وجود أرصدة ذات أهمية نسبية في التحليل .

ت- تقليل متغيرات الدراسة حيث أنه كلما زادت المتغيرات في الدراسة كلما ضعفت نتائج التحليل ودقة النتائج والعكس صحيح إلى حد ما .

المتغير المستقل الأول : يتمثل في **النقد في الصندوق و لدى المصارف** وتتكون من أرصدة النقود الورقية والمعدنية التي يحتفظ بها المصرف في تاريخ إعداد المركز المالي، وأرصدة **المصرف لدى سلطة النقد الفلسطينية** بصفة احتياطات نقدية قانونية وهو قابل للتغيير حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية و خاضع للرقابة من قبلها.

وقد تم تجميع البنود الواردة في الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية في فلسطين والخاص بالأرصدة النقدية لأكثر من سبب موضحة فيما يلي :

أ- تتحد البنود السابقة في نفس خاصية السيولة النقدية مهما كان مكان تواجدها .

ب- بعض المصارف في ميزانياتها المنشورة تقوم بالجمع بين النقد في الصندوق ولدى المصارف في بند مستقل و الأرصدة النقدية لدى سلطة النقد الفلسطينية في بند مستقل مثل البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني، ومصارف أخرى تجمع بين النقد في الصندوق ولدى سلطة النقد الفلسطينية في بند مستقل والأرصدة النقدية لدى المصارف الأخرى في بند مستقل مثل الميزانية لبنك الأقصى الإسلامي .

ت- إن جميع هذه الأرصدة يكسب التحليل قوة وذلك لضعف الأرصدة النقدية لهذه المصارف خلال الفترة الزمنية محل الدراسة لان هذه الفترة تمثل بداية نشأة المصارف الإسلامية في فلسطين وانطلاقها للعمل مما يجعل التحليل المالي أكثر قوة في حالة جميع هذه الأرصدة .

المتغير المستقل الثاني : الموجودات الثابتة وتمثل صافي الأصول التي يتم اقتنائها بهدف الاستخدام مثل عقارات البنك وتجهيزاته والآلات والمعدات والأجهزة والسيارات وغيره بعد إجراء التعديلات اللازمة من إضافة الزيادات والتحسينات وخصم الاهتلاكات السنوية **والموجودات الأخرى** وتمثل صافي الأصول بعد استبعاد الأصول النقدية والثابتة مثل : صافي مصاريف التأسيس والمصروفات المدفوعة مقدماً وإيرادات مستحقة القبض والأرصدة المدينة الأخرى والتأمينات لدى غير والاعتماد غير المسددة وشيكات تحت التحصيل ورصيد القرطاسية وغيرها .

المتغير المستقل الثالث : التمويلات وتتكون من توظيفات البنك في صيغة تمويل المرابحة للأمر بالشراء والتمويل بأسلوب المضاربة و بأسلوب التمويل المشاركة و بأسلوب التمويل التأجيري .

المتغير المستقل الرابع : الاستثمارات وتتكون من استثمارات المصارف في الأراضي والعقارات واستثمارات الأوراق المالية بغرض المتاجرة أو الاحتفاظ والاستثمارات لدى المصارف والمؤسسات الدولية في استثمارات قصيرة الأجل .

المتغير المستقل الخامس : إجمالي الموجودات ويمثل إجمالي الموجودات مجموع أحد جانبي الميزانية العمومية وتتكون من مجموع المتغيرات الأربعة السابقة من المتغير المستقل الأول حتى الرابع في هذه الدراسة .

المتغير المستقل السادس : الودائع وتتكون من **ودائع العملاء الجارية** وتحت الطلب وتسمى "الودائع الائتمانية" و تتمثل الودائع الائتمانية في الحسابات الجارية الدائنة وحسابات تحت الطلب التي يستغلها المصرف لتحقيق إيرادات مختلفة دون أي تكلفة، وودائع العملاء الاستثمارية وتتمثل الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية من ودائع الأجل وودائع التوفير وشهادات الإيداع الإسلامية **بالإضافة إلى ودائع المصارف الأخرى** وتتمثل في الودائع التي تحتفظ بها مصارف أخرى لدى المصرف **والتأمينات النقدية** وتمثل الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها المصرف

اقتطاعاً من عملاءه بهدف تقديم بعض الخدمات المصرفية مثل : الكفالات المصرفية وبوالص التحصيل الواردة والتي يقوم أصحابها باستردادها لاحقاً والمطلوبات الأخرى مثل أرصدة الشيكات المؤجلة وشيكات مصدقة والأرباح المقبوضة مقدماً ومصاريف مستحقة غير مدفوعة والضرائب المستحقة على دخل الموظفين وأرباح أصحاب حسابات الاستثمار غيرها.

المتغير المستقل السابع: المخصصات المختلفة وتتكون من مبالغ تشكل عبء على الأرباح مثل مخصصات ترك الخدمة و أرصدة صندوق توفير الموظفين ومخصصات مخاطر الاستثمار ومخصصات الضرائب وغيرها .

المتغير المستقل الثامن : مجموع حقوق المساهمين وتشمل رأس المال المدفوع وتمثل المبالغ التي دفعها المساهمين في تكوين المصرف و الاحتياطات الأخرى وتمثل المبالغ التي يقتطعها المصرف من أرباحه و يقوم بتكوينها سواء كانت قانونية أو اختيارية أو نظامية والتعديلات في القيمة العادلة وكافة العناصر التي تدرج ضمن حقوق المساهمين ويسمى البعض "حقوق الملكية

وتجدر الإشارة إلى أن هناك متغيرات مستقلة ذات أثر لا يمكن تجاهله وفي نفس الوقت لا يسهل قياسه وهي خارج نطاق هذه الدراسة وتتمثل أهمها في (1) :

- أ- الاستقرار السياسي في المجتمع .
- ب- مستوى النشاط الاقتصادي .
- ت- نوع الخدمات التي يقدمها المصرف .
- ث- الموقع الجغرافي للمصرف .
- ج- مدى انتشار الوعي المصرفي في الدولة .
- ح- كفاءة إدارة المصرف .
- خ- عراقة المصرف وشهرته .
1. السمات المادية والشخصية للمصرف .

وفيما يلي المتغيرات المستقلة بنفس الترتيب السابق موضحاً معانيها و مصطلحاتها ومختصراتها لتسهيل عملية التحليل الإحصائي هي موضحة في الجدول التالي رقم (1) :

1. اللوزي وآخرون، سليمان احمد، "إدارة البنوك"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1997، ص105.

جدول رقم (1)

المتغيرات المستقلة للدراسة و مصطلحاتها ومختصراتها

مختصر المعنى	المعنى -المصطلح	المتغيرات المستقلة	مسلسل
CBB 1it	Cash & Balances At Banks	النقد في الصندوق و لدى المصارف	-1
FA 2it	Fixed Assets & Others	الموجودات الثابتة والأخرى	-2
FIN 3it	Finance	مجموع التمويلات	-3
INV 4it	Investment	مجموع الاستثمارات	-4
TAS 5it	Total Assets	إجمالي الموجودات	-5
DCB 6it	Deposits Customers & Banks	ودائع العملاء والمصارف	-6
KOP 7it	Kind Of Provision	مجموع المخصصات المختلفة	-7
TEQ 8it	Total Equity	مجموع حقوق المساهمين "الملكية"	-8

الجدول : من إعداد الباحث

2- المتغيرات التابعة :تنبثق المتغيرات التابعة للدراسة من مقاييس الربحية المعروفة لدى المصارف

والتي يمكن احتسابها وفق إحدى النسب التالية (1) :

النسبة الأولى : معدل العائد على حقوق الملكية : (ROE) Return On Equity

تم احتساب هذا المعدل بقسمة العائد مئتمثل في أرباح العام المنتهي على الأموال المملوكة متمثل في حقوق الملكية و وبهذا تكون النسبة على النحو التالي :

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي أرباح السنة المنتهية}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

النسبة الثانية :معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف (حقوق الملكية +مجموع الودائع):

Return On Equity & Deposits

من المعروف أن حقوق الملكية ليست هي المصدر التمويلي الوحيد الذي يحقق الربحية في المصارف وخصوصاً أن المصرف لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة وإنما بأموال المودعين وبهذا فهو لا يحتاج رأس المال بنفس الدرجة التي يحتاجها المشروع التجاري أو الصناعي وغيره فرأس المال يساعد على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف خصوصاً أصحاب الودائع منهم وبهذا فقد اشتمل هذا المقياس على الأموال المتاحة للتوظيف إلى جانب حقوق الملكية وبهذا لم يتم استبعاد مصدر تمويلي مهم ألا وهو الودائع المصرفية والتي يعاب على المقياس السابق تجاهلها وبهذا تكون النسبة على النحو التالي :

1. المصدر السابق ، ص121.

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف} = \frac{\text{صافي أرباح السنة المنتهية}}{\text{حقوق الملكية} + \text{مجموع الودائع}} \times 100\%$$

النسبة الثالثة : معدل العائد على الموجودات : Return On Assets (ROA)

يرى البعض أنه إذا كانت أغلب خصوم المصرف قد استخدمت في النسبة السابقة من خلال الأموال المتاحة للتوظيف فمن الأجدر في المقابل اعتبار إجمالي الأصول في مقام النسبة إلا أنه يؤخذ على هذا المعدل أموالاً ليست بقصد التوظيف الحقيقي للأموال كالودائع المصرفية المستحقة والتي تستخدم للتشغيل اليومي بين هذه المصارف وبهذا تكون النسبة على النحو التالي (1):

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي أرباح السنة المنتهية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

3- المتغيرات التابعة للدراسة ومعناها ومصطلحات ومختصراتها:

تتكون المتغيرات التابعة من ثلاثة نماذج رئيسة موضحة في الجدول التالي رقم (2) :

جدول رقم (2)

المتغيرات التابعة للدراسة ومعناها ومصطلحات ومختصراتها

مختصر المعنى	المعنى - المصطلح	المتغيرات التابعة
ROE _{it}	Return On Equity	معدل العائد على حقوق الملكية
RO(E+D) _{it}	Return On (Equity + Deposits)	معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف
ROA _{it}	Return On Assets	معدل العائد على الموجودات

الجدول : من إعداد الباحث

4- نماذج الدراسة :

تم دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة لسنوات الدراسة بين عامي 1996 و 2005 من خلال معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد و تتكون نماذج الدراسة من مجموع المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وهي موضحة في الجدول التالي رقم (3) :

جدول رقم (3)

مكونات نماذج المتغيرات التابعة للدراسة

النموذج	مكونات النموذج
ROE _{it}	= P _{1it} + (CBB _{2it}) + (FA _{3it}) + (FIN _{4it}) + (INV _{5it}) + (TAS _{6it}) + (DCB _{7it}) + (KOP _{8it}) + (TEQ _{9it}) + eit
RO(E+D) _{it}	= P _{1it} + (CBB _{2it}) + (FA _{3it}) + (FIN _{4it}) + (INV _{5it}) + (TAS _{6it}) + (DCB _{7it}) + (KOP _{8it}) + (TEQ _{9it}) + eit
ROA _{it}	= P _{1it} + (CBB _{2it}) + (FA _{3it}) + (FIN _{4it}) + (INV _{5it}) + (TAS _{6it}) + (DCB _{7it}) + (KOP _{8it}) + (TEQ _{9it}) + eit

الجدول : من إعداد الباحث

خامساً : أهداف الدراسة :

تهدف هذا الدراسة إلى ما يلي:

- 1- التعرف على نتائج أعمال المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين .
- 2- التعرف على ماهية العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين .
- 3- التعرف على أحجام وأنواع مصادر واستخدامات أموال المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

سادساً : أهمية الدراسة :

تكتسب هذا الدراسة أهمية خاصة تتمحور في النقاط التالية :

- 1- تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها الذي يمكن أن يحققه من توصيات ومقترحات يمكن أن تساهم بشكل فعال على تحسين أداء المصارف الإسلامية الفلسطينية إذا ما تم الأخذ بنتائجه وتوصياته .
- 2- إن دراسة الخسائر التي تؤدي إلى ضعف الأرباح التي لحقت بالمصارف الإسلامية الفلسطينية وبالتالي انخفاض نسبة العائد الموزع علي المودعين، يؤدي إلى نتائج سلبية تتمثل بشكل رئيسي في ضعف إقبال أصحاب الودائع للتعامل مع المصارف الإسلامية الفلسطينية .
- 3- تحقق أهمية بالغة للمصارف الإسلامية للتعرف على العوامل المؤثرة في ربحيتها للأخذ بها كدليل يساعدها بتسوية أوضاعها وتحسين أدائها وتعزيز نتائجها وتحقيق نتائج ايجابية بصورة مستمرة.
- 4- يمكن استخدام نتائج الدراسة في تقديم النصح والوعون للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من خلال اقتراح الحلول الممكنة لتحسين ربحيتها .
- 5- تساعد على رفع قدرة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على تجنب الخسائر و تحقيق أرباح من خلال التنبؤ بما تم التوصل إليه من عوامل مؤثرة عليها .

6- تدعوا القائمين والمسؤولين عن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على مراجعة أجنحتها بهدف ترشيد مواقفها وتصويب مسارها.

7- تزود المهتمين بالمصارف الإسلامية مستثمرين، وإداريين، وعاملين، ومتعاملين وباحثين، في مجال المصارف الإسلامية بالمعلومات، والمؤشرات، والنتائج التي تخدم كل في مجال اهتمامه.

سابعاً: منهجية الدراسة :

1- **منهج الدراسة** : اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لكون الدراسة تبحث طبيعة العلاقة بين

عدد من المتغيرات المستقلة والتابعة وهو يعتبر الأكثر مناسبة لدراسة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بموضوع وطبيعة الدراسة .

2- **مصادر جمع البيانات** : اعتمدت الدراسة على كل من المصادر الثانوية وذلك بهدف

الإجابة على تساؤلات الدراسة ، واختبار فرضياتها، وتحقيق أهدافها ، وذلك من خلال البيانات الأساسية المنشورة عن الجهاز المصرفي الفلسطيني، والتي تقوم بإعدادها و نشرها سلطة النقد الفلسطينية ، البيانات والتقارير المالية السنوية، والنشرات الخاصة التي تقوم بإصدارها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين .

3- **مجتمع الدراسة وعينتها** : نظراً لانخفاض عدد مفردات الدراسة فقد تم اختيار جميع

المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين كمجتمع البحث أي تم تطبيق أسلوب الحصر الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة وهي : البنك الإسلامي العربي ، البنك الإسلامي الفلسطيني ، بنك الأقصى الإسلامي .

4- **معالجة البيانات وتحليلها** : تمت معالجة البيانات باستخدام التحليل الانحداري وذلك

باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) من أجل استخراج العلاقة بين المتغيرات ومعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة .

ثامناً: الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات الحديثة حول المصارف الإسلامية الفلسطينية العاملة ، وخصوصاً فيما يتعلق بفلسفتها وأهدافها وصيغ التمويل المختلفة التي يمكنها القيام بها، :

1. دراسة أبو زعيتر، باسل (2005) :

اسم الدراسة : " العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين " .

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين والتي تمثلت في عينة مكونة من سبعة مصارف تجارية للفترة من 1997 حتى 2004 وقد تم دراسة سلوك المتغير التابع (الربحية) مقاسه بمعدل العائد على الموجودات ومعدل

العائد على حقوق الملكية والمتغيرات المستقلة المتمثلة في نسبة السيولة النقدية ونسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين ونسبة المديونية وصافي الفوائد وإجمالي الموجودات وحقوق الملكية وعمر المصرف وعدد الموظفين والفروع .

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نسبة المخصص الخاص إلى إجمالي التسهيلات فكما انخفضت المخصصات الخاصة كلما أدى ذلك إلى زيادة الربحية والعكس صحيح ووجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة والربحية وأن هناك علاقة طردية بين عمر المصرف والربحية و أن هناك علاقة طردية بين كل من نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية ونسبة المديونية إلى إجمالي الأصول والربحية

وقد أوصت الدراسة المصارف التجارية بالعمل على تنويع استثماراتها من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر والبحث عن وسائل تمكنها من زيادة حجم التسهيلات الائتمانية لديها لما تمثله من مصدر هام للدخل وإيلاء كل من السيولة النقدية والمخصصات الخاصة والانتشار الجغرافي للمصارف والرافعة المالية وصافي الفوائد أهمية لما لها من أثر هام على ربحية المصارف التجارية .

2. دراسة الرشدان ،أيمن أحمد (2002) :

اسم الدراسة: "محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية - دراسة مقارنة لمصارف مختارة " هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه المحددات المختلفة على ربحية المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة (1985-1999) وقد شملت عينة المصارف التجارية الأردنية هي: البنك العربي ،بنك الأردن والبنك الأردني الكويتي .

وقد أشارت الدراسة إلى أن التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية الأردنية تأتي في المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية لإجمالي الموجودات يليها الموجودات النقدية ثم محفظة الأوراق المالية ، وقد أظهرت الدراسة أن للسياسة النقدية وحالة الركود الاقتصادي بالإضافة للسياسة الائتمانية المتحفظة التي تتبعها المصارف الأردنية التجارية دور كبير في تخفيض توظيفات تلك المصارف على الرغم من الموارد المالية الكبيرة لتلك المصارف وتوصلت الدراسة إلى أن أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف كان ضعيفاً جداً وذلك بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة .

وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف التجارية الأردنية بالعمل على تنويع استثماراتها من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر و أن تعمل على تخفيض الفوائد الدائنة والتخفيض من السياسة المتحفظة التي تتبعها إلى جانب التركيز على ودائع التوفير والتقليل على جذب ودائع الأجل بهدف تخفيض تكلفة الودائع لديها في ظل انخفاض الطلب على الائتمان كون تلك المصارف تركز على الائتمان قصير الأجل .

3. دراسة عكنان ،حاتم مصطفى (2002) :

اسم الدراسة : "السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية للفترة 1985-1999" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل السيولة في البنوك التجارية الأردنية ضمن عينة شملت سبعة بنوك من أصل تسعة بنوك إضافة إلى تحليل العلاقة إحصائياً بين نسب السيولة وبين نسبة الربحية ومن ثم الحكم على كفاءة هذه البنوك بتوظيفها للسيولة ، وتناولت هذه الدراسة معظم الجوانب المتعلقة بالسيولة والربحية وذلك بتوضيح المفاهيم الخاصة بهما وأهميتهما في البنوك التجارية الأردنية من خلال تحليل واقع السيولة وبيان أثرها على الربحية من خلال مجموعة من الفرضيات . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن البنوك التجارية الأردنية تحرص على أن تكون كفؤة بتوظيفها للسيولة وأن جميعها قد عبرت عن مستويات سيولة كبيرة مع انخفاض لنسب توظيفاتها لكل من التسهيلات الائتمانية والاستثمارات المالية وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني البنك المركزي سياسات من شأنها حث البنوك على التوسع في عمليات التمويل متوسط وطويل الأجل وشراء أسهم الشركات المساهمة العامة والسعي للاندماج لخلق وحدات مصرفية قوية قادرة على المنافسة .

4. دراسة الكراسنة ،عمر محمود (2000) :

اسم الدراسة : "التنبؤ بالأرباح المستقبلية باستخدام الأرباح والتدفقات النقدية " هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مقدرة الأرباح ومقاييس التدفقات النقدية المختلفة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وشملت العينة جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي في قطاعي الصناعة والخدمات فقط والبالغ عددها (145) شركة خلال الفترة (1988-1998) وتشير نتائج الدراسة إلى الأرباح المحاسبية قد جاءت في المرتبة الأولى للمتغيرات حسب مقدرتها التنبؤية بالأرباح يليها في المرتبة الثانية صافي الدخل مضافاً إليه الاهتلاك وفي المرتبة الثالثة كلاً من التدفقات النقدية التشغيلية ورأس المال التشغيلي ، وأشارت الدراسة أن التنبؤ بأرباح الشركات صغيرة الحجم أكثر دقة من التنبؤ بأرباح الشركات كبيرة الحجم. وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الجهات المختصة بالإفصاح عن البيانات المالية في الشركات المساهمة العامة وذلك لزيادة مقدار المعلومات المتاحة لمستخدمي هذه البيانات وإعادة تطبيق الدراسة باستخدام متغيرات جديدة لم تختبرها الدراسة .

5. دراسة غانم ،مروان (2000) :

اسم الدراسة : " (تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية) .

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية في الأردن وتحديد أهم العوامل التي أثرت على هذا الأداء حيث قسمت الدراسة إلى أربع فترات زمنية هي (1982-1987 - 1988-1992) وتشير نتائج الدراسة إلى ضعف أداء المصارف في اغلب هذه الفترات وان للسياسة دور كبير في التأثير بصورة سلبية على توظيفات وربحية المصارف وبشكل خاص خلال فترات الركود الاقتصادي وانخفاض توظيفات المصارف التجارية الأردنية وعدم قدرتها على إحداث زيادة في توظيفاتها بما يتلاءم مع الزيادة في مواردها، وتؤثر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بصورة عكسية على معدل العائد على موجودات هذه المصارف ويؤثر سعر إعادة الخصم بصورة عكسية على معدل العائد على موجودات المصارف التجارية .

6. دراسة الصياح، عبدالستار (1999) :

اسم الدراسة : " كفاءة إدارة التدفقات النقدية في البنوك التجارية الأردنية "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل كفاءة إدارة التدفقات النقدية في المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة (1986- 1995) وذلك بقصد تحديد السياسة التي تعتمدها المصارف التجارية وتقويمها لاستكشاف نواحي القوة والضعف وتحديد أثر التدفقات النقدية على أداء المصارف حيث اشتملت عينة الدراسة على ثلاثة مصارف تجارية هي : بنك الأردن وبنك الإسكان والبنك العربي . وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة بين السيولة والربحية ووجود علاقة سلبية بين الربحية وتوظيف الموارد ويعزي الباحث ذلك إلى أن المصارف التي لديها نسب توظيف مرتفعة تكون سياستها في منح القروض غير منضبطة وتوجه مشاريعها نحو مشاريع ذات مخاطر عالية . وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الملاءة المصرفية والربحية وأشارت إلى أن المصارف التي ترتفع لديها نسب حقوق الملكية هي ذاتها التي تصبح أكثر ميلاً نحو التوظيفات طويلة الأجل أو نحو المشاريع الأكثر مخاطرة وبالتالي كان هناك علاقة سلبية بينهما.

7. دراسة أبو فخرة ، نادية (1997) :

اسم الدراسة : " دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية المصرية "

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية المصرية والتعرف على دور الربحية في تدعيم قاعدة رأس المال في تلك البنوك في ظل المتغيرات المتعددة التي تحيط بالصناعة المصرفية وتمت الدراسة لعينة عشوائية تمثل (25%) من إجمالي البنوك التجارية المصرية خلال الفترة من نهاية عام 1985 إلى نهاية عام 1995 .

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة موجبة جوهرية إحصائياً بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية، وان هناك أثر جوهري لخمس مكونات للربحية وهي درجة التركيز المصرفي، ومعدل تكاليف التشغيل لإجمالي الأصول، ومعدل الأصول الخطرة لإجمالي الأصول، ومعدل مصروفات الفوائد إلى حقوق الملكية، ومعدل تكاليف التشغيل إلى حقوق الملكية .

وأوصت الدراسة بضرورة إعادة هيكلة قوة وكثافة رأس المال كفكرة رئيسية في اغلب استراتيجيات البنوك وذلك نتيجة ضغوط الربحية ولعدم كفاية رأس المال و تآكل الأصول واستحكام المنافسة فيها والعمل على إزالة وتقليص المعوقات التي تواجه زيادة الأرباح والتي تنتج من القروض المنخفضة الجودة والعمل على تقليص حجم تكاليف التشغيل وزيادة العوائد الجارية في تلك البنوك .

التعليق على الدراسات السابقة :

مما تقدم من عرض للدراسات السابقة يتبين ما يلي :

1. احتوت الدراسات السابقة على عناصر جديدة حيث قامت بمناقشة وتحليل بعض العناصر المحددة للربحية في المصارف التجارية سواء الأردنية أو الفلسطينية .
2. لم تتطرق الدراسات السابقة لدراسة أثر المتغيرات في المركز المالي على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وواقع الربحية فيها وأسباب الخسائر التي لحقت بها .
3. حاولت هذه الدراسة تعزيز نقاط القوة في الدراسات السابقة ومحاولة تطويرها والعمل على تدارك النقص فيها - إن وجد - ومحاولة تطويرها وإغنائها .
4. تعتبر دراستنا مكملة لما جاءت به الدراسات السابقة ، وطرقها لموضوع البحث بصورة جديدة لم تتطرق لها الدراسات السابقة (حسب علم الباحث) .

الفصل الثاني

واقع المصارف الإسلامية في فلسطين

مقدمة

- المبحث الأول : واقع الجهاز المصرفي الفلسطيني حتى نهاية عام 2005 .
- المبحث الثاني : نشأة وتطور المصارف الإسلامية في فلسطين حتى نهاية عام 2005
- المبحث الثالث : هيكلية موجودات ومطلوبات المصارف الإسلامية في فلسطين .

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على واقع المصارف الإسلامية في فلسطين باعتبارها تمثل مجتمع البحث ويشكل هذا الفصل مدخلاً منطقياً لا بد من الولوج من خلاله للفصول اللاحقة من هذه الدراسة .

يشتمل هذا الفصل على مبحثين توضح واقع الجهاز المصرفي الفلسطيني من حيث نشأة المصارف وتطورها وتفرعها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك كمدخل لدراسة المصارف الإسلامية في فلسطين إلى جانب التعرف على واقع المركز المالي لهذه المصارف وهيكلية موجوداتها من واقع تقاريرها المالية السنوية المنشورة من خلال الميزانية المجمعة لسنوات عملها وذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية حتى نهاية عام 2005 .

وقد جاءت المباحث الثلاثة كالتالي :

المبحث الأول : واقع الجهاز المصرفي الفلسطيني حتى نهاية عام 2005 .

المبحث الثاني : نشأة وتطور المصارف الإسلامية في فلسطين حتى نهاية عام 2005 .

المبحث الثالث: هيكلية موجودات ومطلوبات المصارف الإسلامية في فلسطين حتى نهاية عام 2005.

المبحث الأول
واقع الجهاز المصرفي الفلسطيني حتى نهاية عام 2005

مقدمة :

شهدت الفترة التي أعقبت التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية في باريس عام 1994 العديد من التحولات السياسية والاقتصادية ، فقد نص الاتفاق على حق "السلطة الوطنية الفلسطينية" في إنشاء سلطة نقد فلسطينية ، يكون لها مهام وصلاحيات تنظيم وتطبيق السياسات المصرفية في فلسطين و أعقب ذلك الاتفاق السماح للمصارف التي كانت تعمل قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 م بإعادة تشغيل مقارها السابقة وافتتاح مصارف جديدة، وأعقب اتفاقية باريس الاقتصادية تزايد الطلب على افتتاح البنوك الوطنية والتفرع للبنوك العربية والأجنبية، وقد شهدت المصارف العاملة في فلسطين خلال عام 2005 العديد من الانجازات التي تشير إلى استمرار تطوير الجهاز المصرفي الفلسطيني وتنظيم الرقابة والإشراف عليه والحفاظ على سلامته والارتقاء بكفاءة وفعالية أدائه (1) ، وتوزعت المصارف في فلسطين من حيث جنسيتها إلى مصارف محلية مرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية وأخرى وافدة للدول العربية المجاورة وهي جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وبنك أجنبي واحد، ويوضح الجدول التالي رقم (1) المصارف العاملة في فلسطين موزعة حسب جنسيتها والأهمية النسبية لكل منها وفروعها حتى نهاية عام 2005 :

جدول رقم (4)

يبين الأهمية النسبية للمصارف العاملة في فلسطين حسب جنسيتها

فروع المصارف العاملة في فلسطين		العدد	جنسيات المصارف العاملة في فلسطين
فروع	مصارف		
%50.4	%47.6	10	المصارف الوطنية
		10	مجموع المصارف الوطنية
%43.3	%38.1	8	المصارف الأردنية
%5.7	%9.5	2	المصارف المصرية
%0.6	%4.8	1	المصارف الأجنبية
%100	%100	11	مجموع المصارف الوافدة
		21	مجموع المصارف الوطنية و الوافدة

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية التقرير السنوي 2005، والنسب تم حسابها بتصرف من الباحث

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي ، 2005، ص 71.

يلاحظ مما سبق ما يأتي :

1 (المصارف الوطنية :

بلغ عدد المصارف الوطنية عشرة مصارف هي (فلسطين المحدود ،التجاري الفلسطيني،الاستثمار الفلسطيني، والقدس للتنمية والاستثمار، والعربي الفلسطيني للاستثمار، وفلسطين الدولي المؤسسة المصرفية الفلسطينية، والإسلامي العربي، والإسلامي الفلسطيني، والأقصى الإسلامي) والثلاثة الأخيرة منها مصارف إسلامية .

2 (المصارف الوافدة :

بلغ عدد المصارف الوافدة أحد عشر مصرفاً تمثل (50.4%) من المصارف العاملة في فلسطين، وبلغ عدد فروع هذه المصارف (70) فرعاً ومكتباً من أصل (141) فرعاً تمثل (49.6%) من إجمالي فروع هذه المصارف وهي ثلاثة أنواع المصارف الأردنية والمصرية والأجنبية .

أ- المصارف الأردنية :

المصارف الأردنية العاملة في فلسطين ثمانية مصارف أربعة منها منحت تراخيص لإعادة مزاوله أعمالها بعد انقطاعها عن العمل نتيجة للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 م ، و هي البنك العربي ، بنك القاهرة عمان ، البنك الأهلي الأردني و بنك الأردن . وبلغ عدد المصارف الأردنية التي منحت تراخيص جديدة لمزاوله أعمالها في فلسطين (والتي لم تكن موجودة أصلاً) أربعة مصارف، هي بنك الاتحاد للادخار والاستثمار، و البنك الأردني الكويتي، وبنك الإسكان .

ب- المصارف المصرية :

بلغ عدد المصارف المصرية العاملة في فلسطين اثنان فقط ، منحا تراخيص لإعادة مزاوله أعمالها بعد انقطاعها عن العمل نتيجة للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 م ، وهما البنك العقاري المصري العربي (البنك العقاري العربي سابقاً) والبنك الرئيسي للتنمية والاستثمار الزراعي (بنك التسليف الزراعي سابقاً) .

ج - المصارف الأجنبية :

المصرف الأجنبي الوحيد العامل هو البنك البريطاني للشرق الأوسط وهو أحد المصارف التي كانت تعمل في فلسطين خلال الفترة من عام 1948 - 1967 م وله فرع وحيد يشكل ما نسبته (4.8%) من إجمالي المصارف العاملة في فلسطين ، وما نسبته (0.6%) من إجمالي فروع المصارف العاملة في فلسطين، ولا يوجد لهما فروع في قطاع غزة.

المبحث الثاني

نشأة وتطور المصارف الإسلامية في فلسطين حتى نهاية عام 2005

مقدمة :

أحرز العمل المصرفي الإسلامي الذي بدأ متواضعاً أوائل السبعينات من القرن الماضي تقدماً مذهلاً وقد أثبتت البحوث التي أجريت في العقدين الماضيين أن العمل المصرفي الإسلامي كأسلوب من أساليب الوساطة المالية يتميز بالجدوى والكفاءة، وقامت أول تجربة مصرفية في فلسطين عام 1996 وهي تجربة حديثة ولقد وضعت المصارف الإسلامية لنفسها أهداف غير تقليدية تتسجم مع رسالتها وشعارها التي تحملها بتقديم البديل الأصيل .

أولاً : أهداف وغايات المصارف الإسلامية (1) :

1. إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية .
2. تحقيق آمال وطموحات أصحاب البنك والمتعاملين معه .
3. تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة علي غير أساس الربا ورعاية متطلبات ومصالح المجتمع .
4. توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات غير الربوية مع الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم علي أساس المنفعة المشتركة.
5. تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي.
6. توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة ولاسيما تلك القطاعات البعيدة عن إمكانية الإفادة من التسهيلات المصرفية المرتبطة بالفائدة.

ثانياً : المصارف الإسلامية وفروعها العاملة في فلسطين :

تعود المصارف الإسلامية في فلسطين إلى منتصف التسعينات ، حيث تمثلت باكورة تجربة المصارف الإسلامية لأول مرة في تاريخ فلسطين من خلال منحها عدة تراخيص جديدة لفتح مصارف وطنية إسلامية ، وهي البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني وبنك الأقصى الإسلامي حيث زاول البنك الإسلامي العربي عام 1996 أعماله من خلال أول فرع افتتح في مدينة غزة وفي عام 1997 افتتح البنك الإسلامي الفلسطيني مقره الرئيسي و أول فروع بـمدينة غزة ، أما بنك الأقصى الإسلامي فقد افتتح أول فروع في مدينة رام الله في 12/1998.

1. المغربي، عبد الحميد، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية ، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، 2004، ص 23 .

والجدول الآتي يوضح توزيع المصارف الإسلامية وفروعها في فلسطين حتى نهاية عام 2005 .

جدول رقم (5)

توزيع المصارف الإسلامية وفروعها العاملة في فلسطين حتى نهاية 2005

العدد	اسم المصرف	سنة العمل	عدد الفروع	قطاع غزة	الضفة الغربية
1	البنك الإسلامي العربي	1996	7	2	5
2	البنك الإسلامي الفلسطيني	1997	13	7	6
3	بنك الأقصى الإسلامي	1998	2	-	2
13	مجموع فروع المصارف الإسلامية		22	9	13

يتبين من الجدول السابق رقم (5) ما يلي :

1. بلغ عدد المصارف الإسلامية المرخصة في فلسطين (3) مصارف من أصل (10) مصارف وطنية لها (10) من حيث عدد المصارف الإسلامية، وبهذا شكلت المصارف الإسلامية إلى المصارف الوطنية، ما نسبته (30%) .
2. من حيث عدد فروع المصارف الإسلامية يعتبر مناسباً بالمقارنة بفروع المصارف الوطنية العاملة حيث تمثل منها ما نسبته (31%)، وهي تقارب نسبة عددها، وبمقارنة عدد فروع المصارف الإسلامية بإجمالي فروع المصارف العاملة في فلسطين حتى نهاية عام 2005 ، فإنها تقارب ما نسبته (15.6%) .
3. من الملاحظ أن البنك الإسلامي العربي قد حقق انتشاراً جيداً من خلال عدد فروع وبهذا يتصدر المصارف الإسلامية من حيث عدد الفروع وانتشارها في فلسطين ويلاحظ أن عدد فروعها لوحدتها تزيد عن عدد فروع المصارف الإسلامية الأخرى مجتمعة.
4. من الواضح زيادة فروع البنك الإسلامي الفلسطيني في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية حيث أن إدارته العامة في مدينة غزة في حين أن البنك الإسلامي العربي فروعها في الضفة الغربية حيث أن الإدارة العامة للأول في مدينة غزة وللتاني في الضفة الغربية مع العلم أن كليهما افتتح فرعاً الأول في مدينة غزة.
5. يلاحظ عدم وجود أي فرع لبنك الأقصى في مدينة محافظات غزة وقد يعزى ذلك لتوافق بداية أعماله مع اندلاع انتفاضة الأقصى وصعوبة الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة .

ثالثاً : نبذة عن نشأة وتأسيس البنك الإسلامي العربي :

تم تأسيس البنك الإسلامي العربي كشركة مساهمة عامة باسم " شركة البنك الإسلامي العربي المساهمة العامة المحدودة" والمسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بمدينة أريحا، بتاريخ 1995/5/18 ومنح حق مباشرة العمل من مراقب الشركات بمدينة رام الله بتاريخ 1995/6/18، و زاول أعماله من خلال أول فرع له في مدينة غزة بتاريخ 1996/4/6 و يقع المقر الرئيسي للبنك في مدينة رام الله .

1-3 رأس مال البنك :

يتألف رأسمال البنك من (21.000.000) واحد وعشرين مليون دولاراً أمريكياً، مقسمة إلى واحد وعشرين مليون سهماً بقيمة اسمية يبلغ دولار أمريكي واحد لكل سهم، وقد سدد المساهمون ما قيمته (16.876.301) دولاراً، من قيمة رأس المال المكتتب به حتى نهاية عام 2005 ويمثل رأس المال المدفوع نسبة (80.4%) من رأس المال المصرح به للبنك .

2-3 ، فروع البنك :

يمتلك البنك (7) فروع ومكتب منتشرة في مناطق نفوذ السلطة الوطنية الفلسطينية منها فرعان في قطاع غزة الأول في مدينة غزة والثاني في مدينة خان يونس أما الضفة الغربية فيوجد بها (5) فروع موزعة في المدن الفلسطينية الخليل، البيرة، طولكرم، نابلس، جنين ، ومكتب وحيد في الجامعة الأمريكية بمدينة جنين إلى جانب الإدارة العامة في مدينة البيرة .

رابعاً : نبذة عن نشأة وتأسيس البنك الإسلامي الفلسطيني :

1-4 نشأة وتأسيس البنك :

حصل البنك الإسلامي الفلسطيني على الموافقة النهائية للعمل من قبل سلطة النقد بتاريخ 1997/5/15، باسم " شركة البنك الإسلامي الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة" المسجلة لدى سجل الشركات بالسلطة الوطنية الفلسطينية بمدينة غزة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (563200922) بتاريخ 1995\12\16 بموجب قانون الشركات رقم 18 لسنة 1929 وتعديلاته .

2-4 رأس مال البنك :

يتألف رأسمال البنك من (20.000.000) عشرة ملايين دولار أمريكي ، مقسمة إلى عشرين مليون سهماً ، القيمة الاسمية لكل سهم دولار أمريكي واحد ، وبلغ رأس المال المسدد حتى نهاية عام 2005

مبلغ (17.334.597) دولار بما يعادل (86.7%) من قيمة رأس المال المصرح به، علماً بأنه في عام 2005 تم طرح عشرة مليون سهم وبذلك قام البنك بمضاعفة رأسماله (1) .
وبذلك يعتبر البنك الإسلامي الفلسطيني الأكثر تسديداً لرأس المال بين المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، كما انه يحظى بأكبر قاعدة من المساهمين وقد قام البنك بشراء صافي أصول بنك القاهرة عمان - فرع المعاملات الإسلامية ورفع رأسمال الأول إلى (20) مليون دولار أمريكي .

3-4 ، فروع البنك :

توسع البنك في شبكة فروع مميزة فقد وصل عدد فروعه حتى نهاية عام 2006 إلى (13) حيث يقع المقر الرئيسي للبنك في مدينة غزة وتتوزع باقي فروعه في مناطق نفوذ السلطة الوطنية الفلسطينية منها (7) في قطاع غزة منتشرة من الجنوب الى الشمال في مدن رفح، وخانيونس، ودير البلح، والنصيرات، ومدينة غزة فرعان، والسابع بمدينة جباليا . أما الضفة الغربية فيوجد بها (6) فروع موزعة في المدن الفلسطينية ففي الخليل فرعان ، رام الله ، نابلس، بيت لحم ، والعيزرية .

خامساً : نبذة عن نشأة وتأسيس بنك الأقصى الإسلامي :

1-5 نشأة وتأسيس البنك :

تأسس بنك الأقصى كشركة مساهمة عامة باسم "شركة بنك الأقصى الإسلامي المساهمة العامة المحدودة" المسجلة في فلسطين تحت رقم (562600619) بموجب قانون الشركات لسنة 1964 وتعديلاته بتاريخ 4 آب 1997، و افتتح بنك الأقصى الإسلامي أول فروعته في مدينة رام الله في 1998/12/1 ، و افتتح بنك الأقصى الإسلامي أول فروعته في مدينة رام الله في 1998/12/1 و حصل البنك على قرار المباشرة بالعمل من وزارة الاقتصاد والتجارة بتاريخ 20 أيلول 1997 ، وتمت موافقة سلطة النقد الفلسطينية بمزاولة البنك أعماله ابتداء من الفاتح من كانون أول 1998، وقد نشأ البنك من تكاتف كل من: مجموعة دلة البركة السعودية التي تمتلك حوالي (25%) والبنك الإسلامي الأردني الذي يمتلك حوالي (15%) وشركة بيت المال الفلسطيني العربي التي تساهم بحوالي (20%) ، و البنك الإسلامي للتنمية بجدة (10%) وهؤلاء هم أهم المؤسسين لهذا البنك (2).

و بتاريخ 18 /7/ 1999 باشر البنك أعماله المصرفية من خلال فرعه في مدينة البيرة، و يقع مركز البنك الرئيسي في مدينة رام الله ، ويقع فيه فرع البنك الآخر في مدينة نابلس ، والذي تم افتتاحه مع نهاية عام 2001 ، وفي مطلع نفس العام ، واجه البنك مشكلة تمثلت في الإعلان عن تجميد أرصدة حسابات البنك، من قبل الحكومة الأمريكية وعلى أثر ذلك قام البنك بتحويل ودائعه في الخارج

1- البنك الإسلامي الفلسطيني، التقرير السنوي 2005، ص 16.

2- مقال :كمال قببسي 2000/11/21 www.asharqalawsat.com

لحساباته لدى سلطة النقد الفلسطينية، باستثناء الودائع والاستثمارات السلعية قصيرة الأجل في البحرين، والتي لم تكن مستحقة بذلك التاريخ، ونتيجة لهذا القرار قرر البنك المركزي البحريني تجميد أرصدة بنك الأقصى الإسلامي لدى البنوك البحرانية حتى إشعار آخر، والتي لم تجد طريقها إلى الحل حتى نهاية عام 2002.

2-5 رأس مال البنك :

يتألف رأسمال الشركة من (20.000.000) عشرين مليون دولار أمريكي مقسمة إلى عشرين مليون سهما القيمة الاسمية للسهم الواحد دولار أمريكي ، وقد بلغ مجموع اكتتابات المساهمين 17.550.000 سهم وتم تسديد مبلغ (13.114.868) دولار أمريكي، حتى نهاية عام 2002 تمثل حوالي (67 %) من قيمة الأسهم المكتتب بها ، علماً أن جميع الأسهم المطروحة للاكتتاب هي أسهم عادية، كما أن أسهم البنك غير مدرجة ضمن سوق فلسطين للأوراق المالية.

3-5 فروع البنك :

يملك البنك فرعان في الضفة الغربية الأول في مدينة البيرة إلى جانب الإدارة العامة والثاني في مدينة نابلس أما قطاع غزة فلا يوجد بها أية فروع للبنك .

المبحث الثالث

هيكلية موجودات ومطلوبات المصارف الإسلامية في فلسطين

مقدمة :

عالج هذا المبحث هيكلية الموجودات والمطلوبات للمصارف الإسلامية مجتمعة من خلال البيانات المالية الواردة في التقارير السنوية المنشورة لهذه المصارف خلال الأعوام من عام 1996 إلى 2005.

وتتكون الميزانية المجمعّة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من دمج ميزانيات هذه المصارف في ميزانية واحدة ، وقد تم هذا الدمج بناءً على العناصر الرئيسية للأصول والخصوم لهذه المصارف مما تطلب توحيد بعض المسميات والعناصر ذات الأصل والصفة الواحدة والتي قد تختلف مسمياتها من مصرف لآخر بل أحياناً في نفس سنوات المصرف الواحد خلال سنوات الدراسة. ومن الواضح أن تحليل هيكلية موجودات ومطلوبات المصارف خلال عقد من الزمن يعطي الدراسة بعداً عميقاً من خلال الوقوف بشكل رئيسي على أهم مكونات المركز المالي لهذه المصارف ولأغراض البحث والدراسة فقد تم توحيد مسميات عناصر متغيرات المركز المالي بما يتناسب مع مسميات الميزانية المجمعّة للمصارف الإسلامية وفيما يلي أهم عناصر الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين :

أولاً : هيكلية الموجودات :

- 1-1 نقد في الصندوق و لدى المصارف و لدى سلطة النقد الفلسطينية
- 2-1 صافي الموجودات الثابتة و الموجودات أخرى
- 3-1 تمويل المرابحة و تمويل المضاربة و تمويل المشاركة و تمويل تأجيري .
- 4-1 استثمارات أراضي وعقارات واستثمارات أوراق المالية واستثمارات لدى مصارف إسلامية .

وفيما يلي أهم الملاحظات على هيكلية موجودات ومطلوبات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين⁽¹⁾ :

1-1 النقد في الصندوق و لدى المصارف و لدى سلطة النقد الفلسطينية :

يتألف هذا البند من نقد في الصندوق و لدى المصارف المحلية والأجنبية بدون عوائد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية تتألف من الاحتياطي النقدي الإلزامي وحسابات جارية وأرصدة أخرى .

1. التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين للأعوام (من 1996 إلى 2005) وهي : البنك الإسلامي العربي ، البنك الإسلامي الفلسطيني ، بنك الأقصى الإسلامي .

2-1 صافي الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى :

يتألف هذا البند من صافي موجودات الثابتة للبنك وموجودات الأخرى وهي موضحة فيما يلي :

1-2-1 صافي الموجودات الثابتة :

وتتمثل في الأثاث والمفروشات والسيارات والديكورات والتجهيزات والمعدات وبرامج الحاسوب بعد احتساب الاهلاكات السنوية وغيرها .

2-2-1 الموجودات الأخرى :

وتتمثل في مصاريف مدفوعة مقدماً وإيرادات مستحقة غير مقبوضة وقرطاسيه ومطبوعات وطوابع بريدية ودفاتر شيكات وفروع تحت الإنشاء مشروع الصراف الآلي حولات صادرة وسلف ضريبية الدخل وصافي المكاسب غير الشرعية و أرصدة مدينة أخرى .

3-1 تمويلات البنك :

يتألف هذا البند من كافة التمويلات التي تتحها البنك لعملائه والتي تتلخص في ثلاث صيغ رئيسية موضحة فيما يلي:

1-3-1 تمويل المرابحة : ويتمثل في ذمم بيوع المرابحة للأمر بالشراء وتمويل مرابحة للأمر بالشراء .

2-3-1 تمويل المضاربة : ويتمثل في ما يقدمه البنك من التمويل بصيغة تمويل المضاربة .

3-3-1 تمويل الإجارة المنتهية بالتملك : ويتمثل في ما يقدمه البنك بصيغة التمويل التأجيري .

4-1 استثمارات أراضي وعقارات واستثمارات أوراق مالية و لدى مصارف إسلامية :

يتألف هذا البند من مجموع استثمارات المصارف خلال عدة سنوات وتمثلت في عدة نواحي أهمها :

1-4-1 أراضي وعقارات .

2-4-1 استثمارات في أوراق مالية : وتنقسم إلى استثمارات في ثلاث نواحي :

▪ أوراق مالية للمتاجرة .

▪ أوراق مالية متاحة للبيع .

▪ صكوك مالية .

▪ استثمارات لدى مصارف إسلامية ومؤسسات مالية .

ثانياً : هيكلية المطلوبات :

1-2 **الودائع** : تعتبر ودائع العملاء هي العصب الرئيسي لأي مصرف بشكل عام .

1-1-2 **ودائع العملاء الجارية وتحت الطلب** : وتتمثل في الحسابات الجارية الدائنة والحسابات تحت الطلب .

2-1-2 **ودائع العملاء الاستثمارية** : وتتمثل في حسابات ودائع التوفير وحسابات ودائع الأجل وبالإضافة إلى حساب التأمينات النقدية المشاركة بالأرباح والتي تمثل نسبة ضئيلة .

3-1-2 **ودائع مصارف** : وتتمثل في حسابات ودائع سلطة النقد الفلسطينية وودائع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية وودائع البنوك الإسلامية.

2-2 **مطلوبات أخرى** :

تتكون المطلوبات الأخرى بشكل رئيسي مما يأتي :

1-2-2 **تأمينات نقدية** : وتتمثل في التأمينات النقدية مقابل كفالات ومقابل اعتمادات مستندية ومقابل سحبات مقبولة مكفولة وتأمينات نقدية مقابل ذمم البيوع والتمويل .

2-2-2 **مطلوبات أخرى** : وتتمثل المطلوبات الأخرى من حصة أصحاب الاستثمار المطلقة من الإيرادات وإيرادات تمويل مقبوضة مقدماً وإيرادات إيجارات مؤجلة وأمانات مختلفة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وأموال صندوق الزكاة والصدقات و أرصدة دائنة أخرى.

3-2-2 **مخصصات مختلفة** : وتتمثل في مخصص ضريبة الدخل والقيمة المضافة ومخصص مكافأة نهاية الخدمة .

3-2 **حقوق المساهمين " حقوق الملكية "**

تتكون حقوق المساهمين بشكل رئيسي مما يأتي :

1-3-2 **رأس المال المدفوع** .

2-3-2 **احتياطات مختلفة** : وتتمثل في الاحتياطي القانوني والاحتياطي الإجباري واحتياطي مخاطر الاستثمار.

3-3-2 **التعديلات في القيمة العادلة** : تمثل الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية حسب القيمة العادلة لها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية رقم (39) .

ثالثاً : التحليل المالي لهيكلية المطلوبات والموجودات :

يعتبر التحليل المالي ذا أهمية كبيرة للأطراف ذات العلاقة كإدارة المصرف والبنك المركزي والمساهمين والمودعين التي يهتما الاطمئنان إلى قيام المصرف بالاستخدام الأمثل لموارده وأن الإدارة تؤدي مهمتها بفعالية وكفاءة، وتعتبر من أهم الوسائل التي تساعد على التعرف على نتائج المصارف وتحليلها وعلى الرغم من أهمية النسب المالية إلا أن هناك محاذير وحدود لاستخدام هذه النسب أهمها (1) :

1. قيام كثير من المصارف بإدماج بعض عناصر الميزانية مع بعضها مما يؤثر بالتالي على مقدرة المحلل الخارجي على الاستخدام الدقيق لأدوات التحليل .
2. النسب المالية هي أدوات لتحليل المالي وليست غاية في حد ذاتها إذ أنها تعطينا مؤشرات فقط على أداء الإدارة ولا تقوم بإعطاء ولا تقوم بإعطاء تفسيرات أو حلول للمشاكل .
3. النسب المالية هي علاقات كمية ونسبية بين بنود في تاريخ محدد أو تاريخين محددتين ولكنها لا تظهر نشاطات الإدارة أو خططها .
4. لا تقيس التضخم وأثره على عدم دقة النسب المالية وخاصة عند المقارنة بين نتائج فترات متعددة. وهناك طريقتان متعارف عليهما في تحليل القوائم المالية هما التحليل الرأسي والتحليل الأفقي وذلك باستخدام النسب المالية حيث يعتبر: وهما موضحتان فيما يأتي :

3-1 التحليل الرأسي لهيكلية المطلوبات والموجودات :

حيث يتم حساب مدى التغيرات التي تطرأ على بنود القوائم المالية في تاريخ محدد وذلك خلال إيجاد نسبة كل بند من بنود الموجودات إلى مجموع الموجودات أو كل بند من بنود المطلوبات ، بمعنى آخر فإن هذا التحليل يبين الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية في تاريخ معين .

3-1 التحليل الأفقي لهيكلية المطلوبات والموجودات :

حيث يتم حساب مدى التغيرات التي تطرأ على بنود القوائم المالية في تاريخين مختلفين أو تواريخ متعددة ومن ثم تحليلها ومقارنتها وتقييمها ويمكن حساب التغير على أساس النسبة المئوية لهذا التغير من خلال المعادلة التالية :

$$\text{النمو السنوي للسنة } n = \frac{\text{مقدار النمو السنوي للسنة } n - \text{مقدار النمو السنوي للسنة } n-1}{\text{مقدار النمو السنوي للسنة } n-1}$$

1. رمضان، زياد سليم ، ومحفوظ، أحمد جودة، (إدارة البنوك)، الطبعة الثانية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999، ص 277 .

وفيما يلي أهم الملاحظات على الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية في فلسطين :

رابعاً : واقع هيكلية موجودات المصارف الإسلامية الفلسطينية :

1-4 : هيكلية الموجودات : ومن أهم الملاحظات على موجودات المصارف الإسلامية في فلسطين ما يلي :

• النقد في الصندوق و لدى المصارف ولدى سلطة النقد الفلسطينية :

جدول رقم (6)

جدول يبين أهم بنود الموجودات النقدية للمصارف الإسلامية في فلسطين

المبالغ بالمليون دولار

النسبة	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	الموجودات
% 56	80.92	58.14	22.82	24.09	24.42	21.27	14.93	نقد في الصندوق و لدى سلطة النقد
% 44	45.63	15.86	33.30	27.12	31.96	15.27	9.12	أرصدة لدى المصارف
%100	126.55	73.99	56.12	51.21	56.38	36.54	24.05	المجموع
	52.56	17.87	4.91	5.17-	19.84	12.50	-	مقدار النمو السنوي
	71%	32%	10%	-9%	54%	52%	-	معدل النمو السنوي

المصدر: التقارير السنوية المنشورة للمصارف الإسلامية في فلسطين تم تجميعها وتحليلها بتصريف الباحث.

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (6) ما يلي :

1. يتضح أن هناك نمواً في أرصدة النقد في الصندوق و لدى المصارف من جهة والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية من جهة أخرى للمصارف الإسلامية في فلسطين خلال أغلب سنوات الدراسة وبنسب تعتبر جيدة وخصوصاً في السنوات الأخيرة من سنوات الدراسة .
2. حققت المصارف الإسلامية في فلسطين معدلات نمو منخفضة في أرصدها النقدية حيث زادت هذه الودائع حوالي (5.26) مرة خلال فترة الدراسة .
3. شكل متوسط أرصدة النقد في الصندوق و لدى المصارف والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية حوالي نسبة (30%) علي التوالي خلال سنوات الدراسة .
4. حققت المصارف الإسلامية في فلسطين أدنى أرصدها النقدية في عام 1999 و أعلاها في عام 2005 حيث بلغت (24.05 ، 126.55) مليون دولار علي التوالي.
5. حققت المصارف الإسلامية في فلسطين أعلى معدلات نمو في مجموع أرصدها النقدية في عام 2005 وأدناها في عام 2002 حيث بلغت (71%، -9%) علي التوالي.

• صافي الموجودات الثابتة و الموجودات أخرى :

جدول رقم (7)

جدول يبين أهم بنود موجودات المصارف الإسلامية في فلسطين المبالغ بالمليون دولار

النسبة	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	الموجودات
61%	9.55	6.15	6.29	6.76	6.94	6.43	6.77	الموجودات الثابتة
39%	14.90	6.68	5.25	2.11	3.20	4.21	3.73	موجودات أخرى
100%	24.45	12.83	11.54	8.88	10.14	10.64	10.49	المجموع
-	11.62	1.30	2.66	1.27-	0.50-	0.15	-	مقدار النمو السنوي
-	91%	11%	30%	-12%	-5%	1%	-	معدل النمو السنوي

المصدر: التقارير السنوية المنشورة للمصارف الإسلامية في فلسطين، تم تجميعها وتحليلها بتصريف من الباحث

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (7) ما يلي :

1. زادت موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمعدلات بلغت حوالي (2.3) مرة خلال سنوات الدراسة.
2. سجلت موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين معدلات نمو متزايدة بلغ متوسط نسبتها حوالي (17%) خلال سنوات الدراسة .
3. شكل متوسط أرصدة الموجودات الثابتة من جهة والموجودات الأخرى من جهة أخرى نسبة (61%)، (39%) على التوالي خلال سنوات الدراسة .
4. حققت الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية أعلى معدل نمو في موجوداتها عام 2005 وحققت أدنى معدل نمو في موجوداتها عام 2002، حيث بلغا (91%، -12%) على التوالي.

• تمويل المرابحة و تمويل المضاربة و تمويل المشاركة و التمويل التأجيري :

جدول رقم (8)

جدول يبين أهم بنود تمويلات المصارف الإسلامية في فلسطين المبالغ بالمليون دولار

النسبة	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	الموجودات
96%	148.97	86.80	60.71	44.54	38.32	46.30	25.45	تمويل المرابحة
1.5%	-	-	-	-	-	-	5.35	تمويل المضاربة
5%	-	-	-	-	-	-	1.41	تمويل المشاركة
2%	0.47	2.99	2.86	0.48	0.29	-	-	تمويل تأجيري
100%	149.45	89.78	63.57	45.02	38.61	46.30	32.21	مجموع التمويلات
	59.66	26.21	18.55	6.42	7.69-	14.09	-	مقدار النمو السنوي
	66%	41%	41%	17%	-17%	44%	-	معدل النمو السنوي

المصدر: التقارير السنوية المنشورة للمصارف الإسلامية في فلسطين، تم تجميعها وتحليلها بتصريف من الباحث

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (8) ما يلي :

1. ركزت المصارف الإسلامية معظم حزمة تمويلاتها المقدمة لعملائها من خلال أسلوب المراجعة للأمر بالشراء ونادراً ما تطرقت لأساليب أخرى في استثماراتها خلال سنوات الدراسة.
 2. شكلت التمويلات بأسلوب المراجعة أغلب تمويلات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بنسبة بلغت حوالي (96 %) عن سنوات الدراسة .
 3. سجلت تمويلات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين معدلات نمو بلغت حوالي (4.6) مرة عن سنوات الدراسة .
 4. بلغ متوسط نسبه النمو العام لتمويلات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين حوالي (28%) خلال سنوات الدراسة.
 5. سجلت التمويلات بأساليب تمويل البيع التأجيري والمضاربة إلى إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، متوسط نسبه ضئيلة بلغت حوالي (2%، 1.5 %) لكل منهما على التوالي عن سنوات الدراسة .
 6. من الواضح عدم الاهتمام بأسلوب المضاربة والمشاركة ولم يسجل لهذه المصارف أي اهتمام بها سوى في عام 1999 حيث شكلت ومضة مضيئة في مسيرة هذه المصارف خلال سنوات الدراسة .
 7. حققت التمويلات الإجمالية المصارف الإسلامية معدلات نمو مختلفة حيث سجلت أعلى معدلاتها في عام 2005 بنسبة بلغت حوالي (66%) ، في حين سجلت أدنى معدلات نموها في معدلاتها في عام 2001 بنسبة سالبة بلغت حوالي (-17%) خلال سنوات الدراسة.
- استثمارات أراضي وعقارات واستثمارات الأوراق المالية واستثمارات لدى مصارف إسلامية:

جدول رقم (9)

جدول يبين أهم بنود استثمارات المصارف الإسلامية في فلسطين بالمبالغ بالمليون دولار

النسبة	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	الموجودات
%06	5.65	4.37	5.44	5.13	3.34	2.63	-	استثمارات عقارية
%19	23.35	8.85	7.97	8.71	9.40	12.60	12.52	استثمارات أوراق مالية
%81	31.34	32.92	37.84	43.21	49.42	60.40	38.61	استثمارات لدى مصارف إسلامية
1.00	63.4	46.13	51.25	57.05	62.15	75.63	51.12	مجموع استثمارات
	14.21	5.12-	5.80-	5.10-	13.48-	24.51	-	مقدار النمو السنوي
	%31	%10-	%10-	%08-	%18-	%48	-	معدل النمو السنوي

المصدر: التقارير السنوية المنشورة للمصارف الإسلامية في فلسطين، تم تجميعها وتحليلها بتصريف من الباحث

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (9) ما يلي :

1. توزعت استثمارات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في الأراضي وعقارات والاستثمارات في الأوراق المالية والاستثمارات لدى مصارف إسلامية بين الداخل والخارج ، حيث بلغ متوسط نسبة الاستثمارات بأنواعها الثلاثة السابقة حوالي (6%، 19%، 81%) على التوالي خلال سنوات الدراسة .
2. سجل متوسط نسبه النمو العام لاستثمارات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نسبة ضئيلة بلغت حوالي (3%) خلال سنوات الدراسة .
3. سجلت مجموع استثمارات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نمو ضعيف للغاية مسجلة زيادة مقدارها حوالي (1) مرة فقط عن سنوات الدراسة .
4. تراوحت معدلات نمو الاستثمارات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بين الانكماش والنمو ، فالسنوات من 2001 إلى 2004 مثلت سنوات تراجع في نسبة نمو هذه الاستثمارات حيث بلغ متوسط تراجعها السنوي حوالي (-13%) لكل منهما.
5. مثل عامي 2000 ، 2005 أفضل معدلات نمو لاستثمارات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين فقد حقق الأول أعلى نسبة نمو في هذه الاستثمارات بما يعادل حوالي (43%) ، في حقق عام 2005 حوالي (31%) .
6. حققت المصارف الإسلامية أعلى معدلات نمو في استثمارات ها المحلية في عام 1997 بنسبة (285%) وانحدرت معدلات نموها على مدار سنوات الدراسة متخذة منحني هبوطي، ووصلت إلى أدنى معدلاتها في عام 2001 ، بمعدل نمو سالب مقداره (-22%).
7. حظيت استثمارات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في الخارج لدى بنوك إسلامية ومؤسسات مالية بالجزء الأكبر من استثمارات هذه المصارف وقد يعزى ذلك لتردى الأوضاع الأمنية وغياب الاستقرار السياسي في فلسطين .

2-4 : هيكلية المطلوبات :

تتكون مطلوبات الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية في فلسطين بشكل رئيسي مما يأتي :

• الودائع و أنواعها :

جدول رقم (10)

جدول يبين أهم بنود ودائع المصارف الإسلامية في فلسطين المبالغ بالمليون دولار

النسبة	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	الموجودات
0.30	87.37	55.75	42.34	32.59	42.92	38.60	24.25	ودائع جارية وتحت الطلب
0.65	169.54	11%22	89.67	86.65	81.73	84.87	56.03	ودائع العملاء الاستثمارية
0.05	33.10	1%27	8.03	3.69	2.97	6.82	%05	ودائع مصارف ومصارف إسلامية
1.00	290.01	176.24	140.04	122.94	127.62	130.29	80.33	المجموع
	113.77	36.20	17.10	4.68-	2.67-	49.96	-	مقدار النمو السنوي
	%65	%26	%14	%04-	%02-	%62	-	معدل النمو السنوي

المصدر: التقارير السنوية المنشورة للمصارف الإسلامية في فلسطين، تم تجميعها وتحليلها بتصريف من الباحث

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (10) ما يلي :

1. شكل متوسط نسبة ودائع المصارف الإسلامية بأنواعها الجارية والاستثمارية ولدى مصارف ومصارف إسلامية نسبة بلغت حوالي (30%، 65%، 5%) على التوالي خلال فترة الدراسة .
2. حققت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين زيادة في ودائع العملاء بأنواعها حيث بلغت نسبة الزيادة فيها حوالي (3.6%) خلال فترة الدراسة .
3. حققت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين أعلى معدلات نموها في عام 2005، و أدناها في عام 2002 حيث بلغت (65%، -4%) على التوالي خلال سنوات الدراسة.
4. بلغ المتوسط العام لمعدلات نمو الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية حوالي (23%) عن فترة الدراسة.

• تأمينات نقدية و مطلوبات أخرى ومخصصات مختلفة :

جدول رقم (11)

جدول يبين بنود بعض المطلوبات المصارف الإسلامية في فلسطين

المبالغ بالمليون دولار

النسبة	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	الموجودات
0.36	7.63	4.07	4.11	3.72	2.62	1.76	1.66	تأمينات نقدية
0.48	7.50	5.48	4.85	3.76	3.48	3.91	2.83	مطلوبات أخرى
0.16	2.14	1.48	2.68	1.29	1.33	0.67	0.57	مخصصات مختلفة
1.00	17.28	11.02	11.64	8.77	7.42	6.33	5.06	المجموع
	6.26	0.62-	2.87	1.35	1.09	1.27	-	مقدار النمو السنوي
	57%	-5%	33%	18%	17%	25%	-	معدل النمو السنوي

المصدر: التقارير السنوية المنشورة للمصارف الإسلامية في فلسطين، تم تجميعها وتحليلها بتصريف من الباحث

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (11) ما يلي :

1. شكات التأمينات النقدية والمطلوبات الأخرى والمخصصات المختلفة متوسط نسب مختلفة بلغت حوالي (36%، 48%، 16%) عن سنوات الدراسة .
2. سجلت متوسط مجموع التأمينات النقدية والمطلوبات الأخرى والمخصصات المختلفة معدلات نمو بلغت حوالي (3.4) مرة عن سنوات الدراسة .
3. بلغ متوسط نسبه النمو العام لمجموع التأمينات النقدية والمطلوبات الأخرى والمخصصات المختلفة حوالي (21%) خلال سنوات الدراسة.
4. حققت التأمينات النقدية والمطلوبات الأخرى والمخصصات المختلفة معدلات نمو مختلفة حيث سجلت أعلى معدلاتها في عام 2005 بنسبة بلغت حوالي (57%) ، في حين سجلت أدنى معدلات نموها في معدلاتها في عام 2004 بنسبة سالبة بلغت حوالي (-5%) خلال سنوات الدراسة.

• حقوق المساهمين " حقوق الملكية " .

جدول رقم (12)

جدول يبين أهم حقوق المساهمين " حقوق الملكية " المصارف الإسلامية في فلسطين المبالغ بالمليون دولار

النسبة	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	الموجودات
106%	51.44	39.81	34.41	34.17	33.96	32.66	31.30	رأس المال المدفوع
2%	2.72	1.36	0.57	0.49	0.49	0.49	0.75	احتياطيات أخرى ومخصصات
3%	1.31	1.46	1.33	1.52	1.97	-	-	التعديلات في القيمة العادلة
-12%	1.98-	7.15-	5.52-	5.74-	4.19-	0.67-	0.43	أرباح و خسائر مرحلة
100%	53.50	35.47	30.79	30.44	32.24	32.49	32.48	مجموع حقوق المساهمين
-	18.02	4.68	0.35	1.80-	0.25-	0.01	-	مقدار النمو السنوي
-	51%	15%	1%	-6%	-1%	0%	-	معدل النمو السنوي

المصدر: التقارير السنوية المنشورة للمصارف الإسلامية في فلسطين، تم تجميعها وتحليلها بتصريف من الباحث

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (12) ما يلي :

1. سجل متوسط رأس المال المدفوع في المصارف الجزء الأهم والأساسي من حقوق الملكية بنسبة بلغت حوالي (106%) خلال سنوات الدراسة.
2. سجل رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين معدلات نمو متزايدة طيلة سنوات الدراسة حيث تضاعفت حوالي (207) مرة خلال سنوات الدراسة.
3. سجلت نتائج أعمال نتائج سلبية وتراجعا في جميع سنوات الدراسة ولم تسجل نتائج ايجابية سوى عام 1999 حيث شكل متوسط (-12%) خلال سنوات الدراسة .
4. بلغت نسبة الاحتياطيات والمخصصات المختلفة نسبة متدنية بلغت حوالي (2%) من مجموع حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين خلال سنوات الدراسة .
5. بلغت نسبة المتوسط العام لمعدلات نمو حقوق الملكية في حوالي (9%) عن سنوات الدراسة.
6. حققت حقوق الملكية معدلات نمو مختلفة حيث سجلت أعلى معدلاتها في عام 2005 بنسبة بلغت حوالي (51%) ، في حين سجلت أدنى معدلات نموها في معدلاتها في عام 2002 بنسبة سالبة بلغت حوالي (-6%) خلال سنوات الدراسة.
7. من الواضح أن هناك نمواً في نسبة حقوق الملكية في المصارف الإسلامية حيث حققت نمو مقداره حوالي (1.6) مرة خلال سنوات الدراسة .

وبناءً على النتائج السابقة نورد تحليلاً موجزاً لأهم النتائج السابقة :

• النقد في الصندوق و لدى المصارف و لدى سلطة النقد الفلسطينية :

لقد حققت أرصدة النقد في الصندوق و لدى المصارف من جهة والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية من جهة أخرى كأحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية في فلسطين نمواً واضحاً خلال أغلب سنوات الدراسة وبنسب تعتبر جيدة وخصوصاً في السنوات الأخيرة من سنوات الدراسة وقد يفسر ذلك زيادة ودائع هذه المصارف وبالتالي زيادة حجم الاحتياطات الإجبارية على هذه الأرصدة مما يؤدي بصورة ميكانيكية إلى زيادة هذه الأرصدة النقدية غير المستغلة في كثير من الأوقات مما يؤثر سلباً على ربحية هذه المصارف لأنها تفقد بذلك فرصة استثمارها، وبالتالي فقدان العائد من هذا الاستثمار .

• صافي الموجودات الثابتة و الموجودات أخرى :

زادت موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمعدلات بلغت حوالي (2.3) مرة خلال سنوات الدراسة، وفي الوقت نفسه سجلت موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين معدلات نمو متزايدة بلغ متوسط نسبتها حوالي (17%) خلال سنوات الدراسة وفي العادة تكون مثل هذه الموجودات في صورة متناقصة من خلال احتساب أقساط الإهلاك المختلفة للموجودات .

ولعل هذه الزيادة تعتبر كبيرة نسبياً لأنها تكون قد غطت الزيادة الثابتة في مصروفات أقساط الاستهلاك التي تظهر تحميلاً على الأرباح في حساب الأرباح والخسائر وزادت عليها قيمة الزيادة في هذه الموجودات ويمكن تفسير هذا النمو بأن هذه المصارف ما زالت في مرحلة التكوين والتوسع والانتشار ولم تصل لمرحلة الاستقرار مما تطلب منها مزيداً من التكوينات الثابتة وما في حكمها ، وبلا أدنى شك أن هذا أثر سلباً على ربحيتها لأن علاقة الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى كأحد متغيرات المركز المالي مع الربحية علاقة عكسية حيث أن الموجودات هي أموال معطلة وغير مستغلة ولا تساهم في الربحية كما أن زيادة الموجودات الثابتة وما في حكمها في حالة الصناعة المصرفية لا تساهم في تحقيق الربحية بل على العكس فوجودها يشكل عبء على الربحية .

• تمويل المرابحة و تمويل المضاربة و تمويل المشاركة و التمويل التأجيري :

ركزت المصارف الإسلامية معظم حزمة تمويلاتها المقدمة لعملائها من خلال أسلوب المرابحة للأمر بالشراء ونادراً ما تطرقت لأساليب أخرى في استثماراتها خلال سنوات الدراسة، حيث شكلت التمويلات بأسلوب المرابحة أغلب تمويلات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بنسبة بلغت حوالي (96 %) عن سنوات الدراسة، في حين سجلت التمويلات بأساليب تمويل البيع التأجيري والمضاربة إلى إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، متوسط نسبه ضئيلة بلغت

حوالي (2%، 1.5%) لكل منهما على التوالي عن سنوات الدراسة .

ولعل هذه المصارف تفضل التعامل بصيغة المرابحة لسهولة تطبيقه وانخفاض مخاطرته في حين أن صيغ الاستثمار الأخرى إذا ما طبقت بشكل منهجي وعلمي مدروس تحقق مزايا ووفورات ومزايا وهوامش ربحية أعلى بكثير من مجرد الحصول على نسبة أرباح شبه ثابتة من خلال صيغة التمويل بالمرابحة، مما أثر سلباً و بشكل فعلي ومباشر على مستوى ربحية هذه المصارف يضاف إلى ذلك أنه كلما زادت التمويلات كأحد متغيرات المركز المالي في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين زادت نسبة وحجم مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وخصوصاً في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي مما أثر سلباً على الربحية في هذه المصارف مما يؤكد ويفسر وجود علاقة عكسية بين مجموع التمويلات والربحية في هذه المصارف .

• استثمارات أراضي وعقارات واستثمارات أوراق مالية ولدى مصارف إسلامية :

توزعت استثمارات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين كأحد متغيرات المركز المالي على الأراضي وعقارات والاستثمارات في الأوراق المالية والاستثمارات لدى مصارف إسلامية بين الداخل والخارج ، حيث بلغ متوسط نسبة الاستثمارات بأنواعها الثلاثة السابقة حوالي (6%، 19%، 81%) على التوالي خلال سنوات الدراسة .

وقد يفسر هذا بان عوائد الاستثمارات التي تقوم بها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في الخارج غير مجزية والتي تتمثل في ودائع لدى مصارف ومؤسسات استثمارية من خلال تعاملها بأدوات استثمار إسلامية وان زادت أحجامها فعوائدها تعتبر ضئيلة ويعزز هذا التفسير الركود الاقتصادي على الصعيد المحلي والإقليمي إلى جانب غياب المناخ الاستثماري وتقلص ومحدودية الفرص الاستثمارية في فلسطين وانخفاض معدلات الاستثمار والفوائد على الودائع بشكل ملحوظ إقليمياً وعالمياً.

• الودائع و أنواعها :

شكل متوسط نسبة ودائع المصارف الإسلامية بأنواعها الجارية والاستثمارية وودائع مصارف ومصارف إسلامية كأحد متغيرات المركز المالي نسبة بلغت حوالي (30%، 65%، 5%) على التوالي خلال فترة الدراسة ،وتقوم المصارف بجهد كبير وتتسابق لاستقطاب ودائع من الجمهور لأنه يعتبر الجزء الأساسي والمهم في ميكانيكية عملها فكلما زادت هذه الودائع زادت معدلات ربحيتها .

ويمكن تفسير سبب العلاقة العكسية بين مجموع ودائع العملاء كأحد متغيرات المركز المالي والربحية بأن أغلب الودائع الموجودة في المصارف الإسلامية هي ودائع استثمارية لأجل وهي تعتبر مكلفة بالنسبة للمصارف الإسلامية وقد شكلت الودائع الاستثمارية أغلب عناصر هيكلية هذه الودائع مما يزيد

تكلفة هذه الودائع بالمقارنة مع الودائع تحت الطلب التي تشكل نسبة بسيطة من إجمالي ودائع هذه المصارف والتي تعتبر مصدر مجاني لخلق النقود وبذلك تحقيق الربحية وبالتالي كلما زادت ودائع الاستثمارية زادت تكلفتها ولعل هذا يفسر العلاقة العكسية بين مجموع ودائع العملاء والربحية ومن هنا نجد أن هذه المصارف تتسابق إلى الإعلان عن هدايا وجوائز عينية ونقدية لتعبئة مواردها وجذب واستقطاب ودائع توفير باعتبارها أقل كلفة من الودائع الاستثمارية وأكثر استقراراً من الحسابات الجارية.

• تأمينات نقدية و مطلوبات أخرى ومخصصات مختلفة :

شكلت التأمينات النقدية والمطلوبات الأخرى والمخصصات المختلفة كأحد متغيرات المركز المالي متوسط نسب مختلفة بلغت حوالي (36%، 48%، 16%) عن سنوات الدراسة وسجل متوسط مجموع التأمينات النقدية والمطلوبات الأخرى والمخصصات المختلفة معدلات نمو متزايدة خلال سنوات الدراسة .

ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع المخصصات المختلفة والتي تتكون بشكل رئيسي من مخصصات الضرائب بأنواعها ومخصصات تعويض الخدمة و مخصصات المخاطر الاستثمارية وعادة ما يكون تكوين هذه المخصصات تحميلاً على الأرباح السنوية لهذه المصارف وتؤثر بصورة مباشرة وجوهرية على الأرباح ونتائج الأعمال لهذه المصارف وقد زادت هذه المخصصات وتنوعت نظراً لزيادة المخاطر وتنوعها في ظل عدم وجود رؤية استثمارية وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية في فلسطين وخصوصاً في ظل انتفاضة الأقصى وإقامة الجدار العنصري وإغلاق المعابر وحظر التجوال مما أدى إلى تراجع كبير و تدمير للبنية الاقتصادية الفلسطينية بقطاعاتها المختلفة وإغلاق وإفلاس كثير من المشروعات والمنشآت وبالتالي زيادة التحفظات والمخصصات المصرفية وظهور مخصصات جديدة مثل مخصصات مواجهة مخاطر استثمارية مما أثر سلباً على ربحية هذه المصارف فكلما زادت هذه المخصصات كأحد متغيرات المركز المالي كلما قلت الربحية وهي علاقة عكسية واضحة حيث يتم تحميلها لها في صورة مخصصات يتم إنزالها من الأرباح السنوية.

• حقوق المساهمين " حقوق الملكية " .

سجل متوسط رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين الجزء الأهم والأساسي من حقوق الملكية بنسبة بلغت حوالي (106%) خلال سنوات الدراسة، وسجل رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين معدلات نمو متزايدة طيلة سنوات الدراسة حيث تضاعفت حوالي (207) مرة خلال سنوات الدراسة ، وبلغت نسبة الاحتياطيات والمخصصات المختلفة نسبة

متدنية بلغت حوالي(2%) من مجموع حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين خلال سنوات الدراسة .

ويمكن تفسير الزيادة في رأس المال أن سنوات الدراسة توافقت مع فترة تأسيس وميلاد المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والتي ما زالت في طور استكمال رأسمالها بالإضافة إلى أن تغطية اكتتابها في رأسمالها لم يتم مرة واحدة علاوة على اشتراط سلطة النقد الفلسطينية من المصارف المحلية رفع رأسمالها إلى (20) مليون دولار كحد أدنى وقيام بعضها بالاستجابة لذلك كما في حالة البنك الإسلامي الفلسطيني .

وتمثلت الأرباح والخسائر كجزء من حقوق الملكية نسبة بلغ متوسطها حوالي (-12 %) خلال سنوات الدراسة مما يفسر فالعلاقة العكسية بين حقوق الملكية كأحد متغيرات المركز المالي والربحية في هذه المصارف ، وهذا يتضح أيضاً من معدل زيادة رأس المال بمعدل (1.64) مرة وفي المقابل زادت الخسائر بمعدل (4.59) مرة خلال سنوات الدراسة ومن المعروف أن هذه العلاقة العكسية ليست بتأثير الزيادة في رأس المال بقدر ما هي نتيجة للخسائر المتراكمة لهذه المصارف خلال سنوات الدراسة مما أثر سلباً وبشكل واضح لحقوق الملكية كأحد متغيرات المركز المالي والربحية في المصارف الإسلامية في فلسطين .

الفصل الثالث

مصادر الأموال وصيغ التمويل والربحية في المصارف الإسلامية في فلسطين

مقدمة

- المبحث الأول : مصادر الأموال وأهم عناصر الإيرادات والمصروفات في المصارف الإسلامية .
- المبحث الثاني : صيغ التمويل والخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية .
- المبحث الثالث : مفهوم وواقع الربحية في المصارف الإسلامية .

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على واقع مصادر الأموال واستخداماتها في المصارف الإسلامية في فلسطين والربحية وواقع الأرباح في هذه المصارف خلال سنوات الدراسة ويشكل هذا الفصل هدفاً أساسياً للاطلاع على مشكلة الدراسة بشكل أكثر وضوحاً، يشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث ومقدمة وخاتمة ، تبحث في مواضيع أكثر عمقاً اتجاه مشكلة الدراسة وما يتعلق بها .

وجاء المبحث الأول بعنوان: مصادر الأموال وأهم عناصر الإيرادات والمصروفات في المصارف الإسلامية .

وجاء المبحث الثاني بعنوان : صيغ التمويل والخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية
وجاء المبحث الثالث بعنوان : مفهوم وواقع الربحية في المصارف الإسلامية ويشتمل على ثلاثة
حيث خصص كل منها إلى دراسة وتحليل ومناقشة مصادر الأموال واستخدامات الأموال والربحية
في كل مصرف من المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين كل على حدة ومن ثم دراسة العناصر
الثلاثة السابقة من خلال الميزانية المجمعة لهذه المصارف خلال سنوات الدراسة حتى نهاية عام
2005 .

المبحث الأول

أهم مصادر الأموال وعناصر الإيرادات والمصروفات
في المصارف الإسلامية

مقدمة :

تعتبر مصادر الأموال في المصارف الإسلامية، هي المحرك الرئيسي لأي مصرف وهي التي تزود المصارف بالأموال على اختلاف مصادرها ، و تنقسم إلى قسمين رئيسيين، الأول هو المصادر الذاتية المكونة من رأس المال المدفوع لهذه المصارف ، والأرباح المدورة، والاحتياطيات المختلفة، التي تقوم باقتطاعها من أرباحها، ويطلق عليها مجتمعة "حقوق المساهمين" و يتمثل المصدر الثاني هو المصادر الخارجية، المتمثلة في الودائع المختلفة التي يحتفظ من خلالها العملاء بأموالهم لدى المصرف، وتنقسم بدورها إلى قسمين رئيسيين هما: الودائع الائتمانية والودائع الاستثمارية .

أولاً : أهم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية :

1- رأس المال المدفوع :

وهو المصدر الأول الذي يعتمد عليه المصرف، والذي يتم تكوينه من خلال مساهمة المؤسسين الأولى ومن ثم المساهمين، ويمثل اللبنة الأساسية في إنشاء وتأسيس المصرف منذ أيامه الأولى ، وتجهيزه من مباني وأجهزة ومعدات ومستلزمات ومطبوعات وغيره، حتى يصبح جاهزاً لمزاولة أعماله، بالإضافة لتوفير التمويل اللازم للعملاء في بداية فترة عمل المصرف، وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة.

و يعتبر رأس المال ضماناً وحماية لأموال المودعين الجارية ومصدر ثقة لهم، وهو يعمل على امتصاص الخسائر التي قد يتعرض إليها المصرف، ولا يعتبر رأسمال المصرف مصدراً رئيسياً في مصادر تمويل المصارف، فهي لا تعتمد على أموالها الخاصة وإنما على أموال المودعين في التمويل بشكل رئيسي⁽¹⁾.

2- الاحتياطيات :

وهي مبالغ مقتطعة من الأرباح بهدف معين مثل تقوية المركز المالي، وتدعيم رأس مال المصرف أو تسوية الأرباح الموزعة، وتحمل في العادة لحساب توزيع الأرباح، وتدرج في الميزانية العمومية ضمن المطلوبات، وتعتبر مصدراً من مصادر التمويل الداخلية في المصرف، ودرعاً واقياً لرأس مال

1- رمضان، زياد سليم ، ومحفوظ، أحمد جودة، (إدارة البنوك)، الطبعة الثانية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1996، ص53.

المصرف، وهي حق من حقوق الملكية للمساهمين في المصارف والشركات المساهمة العامة .
وتنقسم الاحتياطات إلى عدة أنواع :

1-2 **احتياطات قانونية:** وهي التي يفرضها القانون على الشركات المساهمة العامة، وينص عليها ويحدد نسبتها في أغلب الأحوال، ويطلق عليها البعض أحياناً "احتياطات إجبارية " لأنه يتوجب على البنك احتسابها وتكوينها بصفة غير اختيارية .

2-2 **احتياطات اختيارية(اتفاقية) :**

وهي التي يتم الاتفاق على احتجازها بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة وخصوصاً في الشركات المساهمة العامة في العادة، وتتم بناءً على موافقة الهيئة العامة للمساهمين ومن أمثلتها: احتياطي تسوية الأرباح، حيث يقتطع من أرباح عام معين لاستعماله في سنوات قادمة، وأحياناً للمحافظة على نسبة توزيع معينة ومقاربة للأرباح على المساهمين، ولمقابلة ظروف الطوارئ، أو احتياطات لأغراض التوسع وتقوية المركز المالي للمصرف، ومواجهة المخاطر المتوقعة التي قد يتعرض لها المصرف⁽¹⁾.

2-3 **احتياطات نظامية :** "وهي الاحتياطات التي تتكون بنص في النظام الداخلي للمصرف مثل الاحتياطي العام"⁽²⁾.

4- **الأرباح المحتجزة(المدورة) :**

وهي الأرباح الفائضة بعد إجراء توزيعات الأرباح السنوية في المصرف، حيث يقوم المصرف باحتجاز جزء من الأرباح الفائضة ويتم ترحيلها إلى السنوات التالية، لهذا تسمى أرباح مدورة حيث يتم تدويرها ومناقشتها من سنة لأخرى، وهذه الأرباح تعتبر من حقوق المساهمين، ووجودها يعمل على تقوية المركز المالي للمصرف، و يحق للمصرف توزيعها وقت ما يشاء.

والعناصر الثلاثة السابقة، والممثلة في رأس المال والاحتياطات والأرباح المدورة، تعتبر حقوق الملكية في المصرف، وهي مصدر هام من مصادر الأموال في المصارف الإسلامية نظراً لكونها مملوكة للمصرف، بخلاف المصادر الأخرى.

5- **الودائع المصرفية :** تعتبر الودائع بشكل عام أبرز مصادر الأموال الخارجية للمصارف،

1. أبو عاصي، حمزة بشير، 1996، (المحاسبة المتقدمة في الشركات)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عمان، الطبعة الثانية، ص267.

2. المرجع السابق ، ص269.

والودائع على قسمين وودائع ائتمانية وودائع استثمارية .

1-5 **الودائع الائتمانية** : وتنقسم بدورها إلى نوعين:

1-1-5 **ودائع تحت الطلب :**

وهي التي تقوم المصارف بتقديمها إلى زبائنها من الأشخاص العاديين أو المعنويين، بهدف حفظ أموالهم لديها، وهي تتدرج ضمن الحسابات الدائنة، و مهياًة للسحب والإيداع حين طلبها دون حاجة لإشعار مسبق من صاحبها، ودون قيد أو شرط من المصرف، ولا يسمح فيها باستخدام الشيكات المصرفية، بل تستخدم لها دفاتر خاصة يسلمها المصرف لأصحاب هذه الحسابات، وهي حسابات لا تشارك بأية نسبة في أرباح الاستثمار كما أنها لا تتحمل أية مخاطرة .

2-1-5 **حسابات جارية دائنة :**

هي التي تقوم المصارف بتقديمها إلى زبائنها حيث يقومون بالإيداع النقدي، أو بشيكات أو بتحويلات من حسابات أخرى ، ومن ثم يستطيعون السحب منها نقداً أو بموجب شيكات ولا توجد قيود على الإيداع أو السحب ضمن الرصيد المسموح به، ولا تشارك هذه الحسابات بأية نسبة في أرباح الاستثمار، ولا تتحمل أية مخاطرة، إلا أن بعض المصارف تتقاضى عمولة رمزية على هذه الحسابات تسمى أحياناً "عمولة إدارة حسابات"⁽¹⁾.

ويحقق المودعون عدة مزايا من خلال الحسابات الجارية منها: حفظ أموالهم من السرقة والضياع، و تيسير التعاملات المالية المختلفة سواء من قبض أو صرف بدون عناء، وبطريقة مصرفية سريعة ومضمونة ، ويبدو ذلك واضحاً من خلال خدمة "غرفة المقاصة"، التي يقوم المصرف من خلالها بتحصيل الشيكات المسحوبة على الآخرين لصالح عملاء المصرف، مما يوفر عليهم العناء و الجهد والوقت والمال.

ويحقق المصرف أيضاً مصلحة من بقاء أرصدة الحسابات الجارية لديه أكبر مدة ممكنة، لأنه يقوم بالاستفادة منها بدون مقابل، ولكن المصرف لا يستطيع اعتبار أرصدة هذه الحسابات أرصدة تمويلية يعتمد عليها لتقديمها لعملائه، فهي كسابقتها تعتبر ذات سيولة عالية لأنها تمثل سحباً غير مشروط.

1- صوان ،محمود حسن ،(أساسيات العمل المصرفي الإسلامي)، الطبعة الأولى ،عمان، دار وائل للنشر،2001، ص120.

2-5 الودائع الاستثمارية :

وهي أوعية استثمارية ومنتجات مصرفية يقوم المصرف بتقديمها لعملائه الراغبين باستثمار أموالهم لديه، ولا تصدر لهذه الحسابات دفاتر شيكات، وتتم إدارتها من قبل المصرف الذي يقوم بتسليم أصحابها دفاتر خاصة بهم توضح من خلالها ملكيتهم لهذه الحسابات، وتبين المبالغ المودعة والمسحوبة وأرصدة الحسابات وتعتبر حسابات المصرف هي المرجع والبينة القاطعة لإثبات الرصيد وحركة حسابات أصحاب هذه الودائع .

وتعتبر الودائع الاستثمارية المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه المصارف في تقديم تمويلها للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وهي على أربعة أنواع:

1-2-5 ودائع التوفير :

وهي حسابات استثمارية ذات مبالغ بسيطة تقوم المصارف بتقديمها لتشجيع صغار المودعين وتشارك هذه الحسابات في نتائج الأرباح السنوية للمصرف بجميع فروعه، سواء بالربح أو الخسارة، ويتقاضى أصحاب هذه الودائع في العادة نسبة ربح أقل من النسبة التي يتقاضاها أصحاب حسابات الاستثمار .

وتشتهر المصارف التقليدية وبعض المصارف الإسلامية بتقديم الجوائز النقدية والعينية التشجيعية لأصحاب هذه الحسابات، وتمتاز أيضاً بالزيادة المستمرة في إيداعاتها ، وبصغر حجم أرصدها وكثرة عدد حساباتها.

2-2-5 ودائع الأجل التي تستحق بتاريخ معين :

وهي حسابات يقوم المصرف بتقديمها للراغبين من عملائه بالمشاركة في الاستثمار في المصارف الإسلامية، وتكون مدد هذه الحسابات عبارة عن ودائع شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية.

ويمكن قبول الودائع عادة في أي يوم من أيام السنة، ولا يجوز السحب من هذه الودائع خلال فترة الإيداع المنفق عليها بين المصرف والمودع، ويطلق على الوديعة اسم "وديعة مربوطة"، وفي حالة الاضطرار لسحب الوديعة، أو أي جزء منها قبل تاريخ استحقاقها، فإنها في العادة تفقد نصيبها من الأرباح ويطلق على هذه الحالة ما يعرف بمصطلح "كسر الوديعة".

وتشترط بعض المصارف حداً أدنى لفتح حسابات الاستثمار لعملائها، وتجدد الودائع الاستثمارية تلقائياً في تاريخ استحقاقها إذا لم يتم العمل بسحبها، أو إخطار المصرف بعدم رغبته في تجديدها، وتمتاز هذه الحسابات بكبر حجم أرصدها وأهميتها للمصرف.

3-2-5 ودائع الأجل بإخطار (بإشعار) :

وهي نفس ودائع الأجل (السابقة الذكر) إلا أنها تختلف عنها في آلية السحب منها، بحيث يتوجب على صاحب الوديعة إخطار المصرف خطياً برغبته في عملية السحب من هذه الوديعة، ويتم الإخطار من قبل العميل صاحب الوديعة قبل فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها بين المصرف والمودع، حيث يقوم المودع خلالها بإخطار المصرف برغبته في سحب وديعته أو جزء منها.

4-2-5 شهادات الإيداع الاستثمارية

تعتبر هذه الشهادات من الأوعية الاستثمارية الحديثة في المصارف الإسلامية، ويمكن اعتبار هذه الشهادات بمثابة أوراق مالية شبيهة بشهادات الاستثمار التي تصدرها الدولة أو الشركات المساهمة، لكنها لا تعطى فائدة ثابتة بل تعطى عائداً من الأرباح التي تحققها أعمال المصرف الإسلامي المصدر لها، وقد تقوم هذه المصارف بدفع مبالغ كأرباح مقدمة تحت حساب أرباح شهادات الإيداع الاستثمارية⁽¹⁾.

5-2-5 ودائع الاستثمار المخصص :

وهي حسابات تقوم المصارف بتقديمها للراغبين بالاستثمار في مشاريع أو صفقات محددة مسبقاً، أو غرض معين، ويتلقى المصرف عمولة محددة بصفته مضارباً، ويقوم المصرف بتشغيل هذه الودائع الاستثمارية حسب الاتفاق وعلى ضمانات أصحابها الذين يتحملون مخاطر الاستثمار التي قد تحدث خلال الفترة الاستثمارية للمشروع، وفي حالة الربح المتحقق فإنه يوزع بين أصحاب الودائع والمصرف المضارب بالنسب المتفق عليها والتي تحدد مسبقاً عند فتح الحساب، أما في حالة حدوث خسارة، فإن الخسارة يتحملها أصحاب حسابات الاستثمار المخصص بالكامل بشرط عدم تقصير المصرف الإسلامي أو تعديه⁽²⁾.

1- المصري، عبد السميع المصري، (التجارة في الإسلام)، الطبعة الثانية، القاهرة، دار التوفيق النموذجية، 1986، ص45 .

2- صوان، محمود حسن، (أساسيات العمل المصرفي الإسلامي)، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2001، ص123.

ثانياً : أهم عناصر الإيرادات في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين :

جدول رقم (13)

تطور أنواع مصادر الأموال في المصارف الإسلامية المبالغ بالآلاف دولار

البيان	1,997	1,998	1,999	2,000	2,001	2,002	2,003	2,004	2,005	المجموع	الأهمية النسبية
عائد الاستثمارات والتمويل	257	1,216	2,583	3,059	1,614	2,536	2,354	3,539	6,849	24,007	40%
عائد العمولات والخدمات المصرفية	105	340	412	681	562	1,034	1,212	1,420	2,054	7,820	13%
عائد التعامل بالعملات وفروق التقييم	111	334	116	238	301	196	100	612	2,030	4,038	7%
إيرادات أخرى	94	357	416	83	131	579	892	1,446	1,748	5,746	10%
عوائد تجارة العقارات	-	-	1,964	-	-	328	-	59	250	2,601	4%
عائد استثمارات لدى مصارف إسلامية	44	253	1,797	2,229	1,892	950	1,050	156	1,009	9,380	16%
عائد استثمارات الأوراق المالية	979	1,195	-	-	71	-	-	957	2,537	5,739	10%
المجموع	1,590	3,695	7,288	6,290	4,571	5,623	5,608	8,189	16,477	59,331	100%
مقدار النمو السنوي في الإيرادات	-	2,105	3,593	998-	1,719-	1,052	15-	2,581	8,288		
معدل النمو السنوي في الإيرادات	-	57%	49%	-16%	-38%	19%	0%	32%	50%		
الأهمية النسبية للإيرادات السنوية	3%	6%	12%	11%	8%	9%	9%	14%	28%	100%	

المصدر: إعداد الباحث من خلال التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (13) ما يلي :

- احتل عائد الاستثمارات والتمويل المرتبة الأولى في مصادر الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمعدل يبلغ حوالي (40%) خلال سنوات الدراسة .
- جاء عائد الاستثمارات لدى مصارف إسلامية في المرتبة الثانية في مصادر الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمعدل يبلغ حوالي (16%) ، في حين جاء عائد تجارة العقارات في المرتبة الأخيرة بمعدل يبلغ حوالي (4%) خلال سنوات الدراسة .
- بلغ المتوسط العام لنسبة نمو مصادر الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بنسبة بلغت حوالي (17%) عن فترة الدراسة.
- حقق المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين أفضل معدلات نمو في مصادر الأموال خلال عام 1998 نسبة بلغت حوالي (57%) عن سنوات الدراسة ولحق بها أسوأ تراجع وانكماش في مصادر الأموال في خلال عامي 2000، 2001 بنسب سلبية بلغت حوالي (-16%، -38%) خلال سنوات الدراسة .
- احتل عام 2005 المرتبة الأولى في مصادر الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في

فلسطين من حيث الأهمية النسبية للإيرادات السنوية وجاء عام 1997 في المرتبة الأخيرة بمعدل بلغ حوالي (28%، 3%) خلال سنوات الدراسة .

ثالثاً : أهم عناصر المصروفات في المصارف الإسلامية :

جدول رقم (14)

أهم عناصر في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين

المبالغ بالألف دولار

البيان	1,997	1,998	1,999	2,000	2,001	2,002	2,003	2,004	2,005	المجموع	الأهمية النسبية
عوائد المودعين	410	1,035	1,690	2,267	1,765	822	764	943	2,173	11,869	17%
مصاريف إدارية وعمومية	1,080	2,394	4,697	4,934	5,146	5,099	4,517	5,664	7,311	40,842	60%
استهلاكات واطفاءات	455	904	1,072	1,219	1,776	1,070	721	902	1,095	9,214	13%
مخصصات مختلفة	59	161	827	186	618	316	1,403	1,622	186	5,378	8%
مخصص نهاية الخدمة	-	-	-	-	148	100	100	100	150	598	1%
مصاريف أخرى	-	-	-	50	196	121	93	61	20	541	1 %
مجموع المصروفات	2,004	4,494	8,286	8,656	9,649	7,528	7,598	9,292	10,935	68,442	100%
مقدار النمو السنوي في المصروفات	-	2,490	3,792	370	993	2,121-	70	1,694	1,643		
معدل النمو السنوي في المصروفات	-	55%	46%	4%	10%	-28%	1%	18%	15%		
الأهمية النسبية للمصروفات السنوية	3%	6%	12%	13%	14%	11%	11%	14%	16%	100%	

المصدر: إعداد الباحث من خلال التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (14) ما يلي :

1. احتلت المصاريف الإدارية والعمومية المرتبة الأولى في استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمعدل يبلغ حوالي (60%) بما يقارب ثلثي استخداماتها عن سنوات الدراسة .
2. جاءت عوائد المودعين في المرتبة الثانية في استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمعدل يبلغ حوالي (17%) ، في حين جاءت المصاريف الأخرى ومخصص نهاية الخدمة في المرتبة الأخيرة بمعدل بلغ حوالي (1%) لكل منهما خلال سنوات الدراسة .
3. بلغ المتوسط العام لنسبة نمو استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين حوالي (14%) عن فترة الدراسة.
4. حقق المصارف أكثر معدلات نمو في استخدامات الأموال خلال عامي 1998 بنسبة بلغت حوالي (55%) خلال سنوات الدراسة .

5. لحق المصارف تراجع وانكماش في استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين خلال عامي 2002 بنسب سلبية بلغت حوالي (-28%) خلال سنوات الدراسة .
6. احتل عامي 2005 المرتبة الأولى في استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من حيث الأهمية النسبية للاستخدامات السنوية وجاء عامي 2001، 2004 متساويان في المرتبة الأخيرة بمعدل بلغ حوالي (16%، 14%) خلال سنوات الدراسة .

المبحث الثاني
صيغ التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية
في المصارف الإسلامية

مقدمة :

تعتبر سياسة الاستثمار والتمويل من أهم السياسات المصرفية في المصرف الإسلامي باعتبارها المنفذ الوحيد لتوظيف موارد المصرف، و من أهم السمات التي يتسم بها الاستثمار في المصارف الإسلامية، التزامها المفترض بالمفهوم البديهي لوظيفة النقود في هذه المصارف، باعتبارها وسيلة للاستثمار وليست سلعة له، وتحظى المصارف الإسلامية بمجموعة مميزة من أساليب وصيغ الاستثمار المختلفة، تمكنها دون غيرها من التأثير الفعال في المجتمع ، ومن أهم صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية وهي :

1- بيع المرابحة للأمر بالشراء (1) :

يتلخص بيع المرابحة بقيام شخص بشراء بضاعة بمبلغ معين، وجاء آخر يطلب شراءها عالمياً بمواصفاتها وظروف شرائها الأول، وقام المشتري الأول(البائع) ببيعها له بثمن شرائها الأول، مضافاً إليه ما يتفقون عليه من زيادة كربح، ويشترط الوعد بالشراء من قبل المشتري و أن يكون المشتري الأخير عالمياً بثمن الشراء الأول ويتكون بيع المرابحة للأمر بالشراء من ثلاثة أطراف (2) :

1- البائع الأول : الذي يملك سلعة معينة ويريد بيعها .

2- المأمور بالشراء(المصرف) : وهو المشتري الأول لهذه السلعة ، وهو البائع الثاني .

3- الأمر بالشراء : وهو المشتري الثاني الذي يرغب في شراء نفس السلعة وهو نفسه الواعد بالشراء من المصرف.

2- بيع السلم أو (بيع السلف) :

السلم والسلف بمعنى واحد ، وهو بيع غائب أي سلعة غير موجودة عند البائع وقت العقد، تدعو إليها ضرورة كل من البائع والمشتري ، أي إنه شراء سلعة مؤجلة بثمن مدفوع حالياً، وهو كبيع القطن أو القمح على أن يتم التسليم في موسم المحصول أي وقت حصاده،(3) و يستطيع المصرف الإسلامي شراء بضاعة مؤجلة لموسمها ويدفع ثمنها حالا ، إذا ضمنت وجود عملاء لهذه البضاعة في وقت استلامها، ويمكن له أن يبيع البضاعة الآجلة في الوقت الحاضر، أي بنفس الطريقة التي

1. البعلي، عبد الحميد محمود ،(أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الواقع والآفاق) الطبعة الأولى ،القاهرة، دار وهبة ،1990، ص135.

2. عاشور، يوسف حسين محمود عاشور ،(مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية)، الطبعة الأولى، فلسطين، غزة، مطبعة الرنتيسي،2002، ص177.

3. المصري، عبد السميع المصري، (التجارة في الإسلام) ،الطبعة الثانية، القاهرة، دار التوفيق النموذجية، 1986 ، ص70 .

اشتراها بها، أو ان ينتظر ويبيعها حين استلامها ويبيع تبعاً لسعر السوق في ذلك الوقت نقداً و بالتقسيط وحسب ما يتفق عليه.

ويمكن تطبيق بيع السلم في المعاملات المالية المعاصرة " عن طريق قيام المصرف الإسلامي كمول (أو رب السلم) بتغطية نفقات عملية الإنتاج الزراعي أو التجاري أو الصناعي، وتطوير وسائله وتحسين ظروفه بدلاً من لجوء المزارع أو التاجر أو الصانع إلى المصارف التقليدية، ومما هو جدير بالإشارة إلى أن رب السلم في الماضي كان يربح لنفسه، بينما المصرف الإسلامي سيربح لنفسه ويشارك في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي في المجتمع الإسلامي" (1).

3- التمويل بالمشاركة :

يعتبر التمويل بالمشاركة ذو أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، وتعتبر وسيلة إيجابية للقضاء على المعاملات الربوية، وأداة فعالة للتخلص من السلوك السلبي المرتبط بها والمؤثر والمدمر للنشاط الاقتصادي ، و تؤدي المشاركات بأنواعها المتعددة إلى التآلف والتضافر والتزواج بين عنصري العمل ورأس المال، بما يعود عليهما من ربح عادل يتكافأ مع الدور الفعلي لكل منهما في الإنتاج، ويعتبر التمويل بالمشاركة من أفضل ما طرحته المصارف الإسلامية من أساليب تمويلية بل من أهم ما يميزها عن البنوك التقليدية في التعامل ، ومن ثم يمكن القول بأن المصرف الإسلامي مصرف مشاركة بالأساس، والمشاركة أسلوب تمويلي يقوم على أساس تقديم المصرف الإسلامي للتمويل الذي يطلبه العميل معه والمشارك معه بنسبة في هذا التمويل، فالعميل يقدم جزءاً من التمويل بجانب عمله وخبرته وأمانته، و يشارك المصرف بالجزء الآخر من التمويل ويتحمل في الناتج المحتمل حسب حصته (أو ما يتم الاتفاق عليه) ، سواء كان ربحاً أو خسارة وهي على عدة أنواع :

3-1 المشاركة الثابتة (الدائمة) :

هي نوع من المشاركة تقوم على أساس مساهمة المصرف في التمويل بجزء ثابت من المال في رأسمال مشروع معين ، مما يترتب عليه أن يكون المصرف شريكاً في ملكية هذا المشروع، ومن ثم في إدارته وتسيير أموره، وذلك بالنسب التي يتم الاتفاق عليها بين المصرف من جهة وشركائه الآخرون من جهة أخرى.

وفي هذا النوع من المشاركة يحتفظ كل شريك بحصة ثابتة في المشروع ، إلى حين انتهاء المشروع أو الشركة، حيث تتحدد العلاقة بين المصرف وبين الشريك أو الشركاء في ضوء الإطار القانوني،

1. صوان ،محمود حسن ،(أساسيات العمل المصرفي الإسلامي)، الطبعة الأولى ،عمان، دار وائل للنشر،2001،ص 173 .

الذي تقوم على أساسه هذه المشاركة، فإذا كانت شركة مساهمة كان المصرف مالكاً لأسهم معينة، تمكنه من التأثير في سياسة المشروع من خلال الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة أو قد تكون المشاركة في شكل شركة تضامن، أو شركة محاصة، أو شركة مساهمة خصوصية محدودة، سواء أكانت جديدة أو قائمة ويعتبر هذا الأسلوب من الاستثمارات الجماعية⁽¹⁾.

3-2 المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) :

وهي المشاركة التي يكون فيها من حق الشريك أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع على مراحل، وحسبما تقتضيه الشروط المنفق عليها، وذلك على أساس إجراء ترتيب منظم لتحويل الدخل المتحقق للشريك من المشروع أو جزء منه، كجزء يسد من قيمة المشروع حيث تقل حصة المصرف وبالتالي ملكيته تدريجياً، وفي المقابل تزيد حصة الشريك وملكيته للمشروع⁽²⁾.

وإطلاق لفظ " المشاركة المتناقصة " على هذا النوع من المشاركة، يشير إلى تبني وجهة نظر المصرف الذي يمول المشروع، حيث أن مشاركة المصرف وحصته تتناقص كلما استرد جزءاً من تمويله، وهي بذلك تشير إلى معنى خروج المصرف بعد فترة معينة وبشكل تدريجي من المشاركة، ويطلق على نفس هذا النوع من المشاركة اسم " المشاركة المنتهية بالتمليك " يشير إلى تبني وجهة نظر أصحاب الشريك طالب التمويل، لأنه سيتملك المشروع في نهاية الأمر، وسيؤول إليه المشروع بعد أن يتمكن من رد حصة المصرف في التمويل وأي حقوق أخرى ترتبت على الشريك نتيجة هذه المشاركة.

4- التمويل بالمضاربة :

هي عقد على شراكة في الربح بين طرفين أحدهما بماله (رب المال - المصرف) والآخر بجهده وخبرته وعمله (المضارب - العميل)، وتصرف المضارب في المال تصرف الوكيل فإن تحقق الربح فالعميل شريك في الربح مع المصرف، حسب شروط العقد بينهما، وإن لم يتحقق الربح فلا شيء للعميل (المضارب)، ويتحمل الخسارة رب المال (المصرف) وحده ما لم يثبت تقصير العميل في أداء واجبه⁽³⁾، وبهذا فالمضاربة تعتبر نوع من المشاركة بين أصحاب الأموال وأصحاب الخبرات يقدم فيها الأول ماله والثاني خبرته ويفتسمان نتائج المشروع بنسب متفق عليها، وهو الأسلوب الاستثماري الإسلامي الذي يمكن المصارف الإسلامية من إدخال الموجودات النقدية في النشاط

1. البنك الإسلامي الفلسطيني، (دليل الخدمات المصرفية)، نشرة تعريفية، دائرة الدراسات والأبحاث والتطوير، آب، 1996، ص 13.

2. صوان، حسن، (أساسيات العمل المصرفي الإسلامي)، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2001، ص 146.

3. المرجع السابق، ص 135.

الاقتصادي بشكل واضح ، وتحويلها إلى عنصر إنتاج عن طريق عمل مشترك تقوم من خلال إقامة مشاريع مع أصحاب الاختصاص من أطباء ومهندسين وحرفيين وتجار وجملة وغيرهم (1). و يحقق التمويل بهذا الأسلوب المزج الكامل بين عنصري العمل في أعلى درجاته من الخبرة العالية والأمانة المطلقة، ورأس المال الراغب في الاستثمار الحلال ، وهذا يجعل عملية الاستثمار من خلال هذا الأسلوب نادرة في المصارف الإسلامية في ظل غياب ضمانات استرداد رأس المال وقلة إمكانية الحكم على خبرات الآخرين بشكل موضوعي ، وبالتالي ارتفاع نسبة المخاطرة بشكل كبير، وذلك بالمقارنة مع أساليب التمويل الأخرى (2).

5- التمويل بالتأجير :

5-1 التأجير التمويلي :

"تعتمد هذه الصيغة على عقد يبرم بين شركة التأجير التمويلي و المستأجر الذي يطلب من الشركة استئجار أجهزة أو آلات لمصنع ما أو مشروع ما يقوم بإدارته بنفسه، ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل واستخدامه في العمليات الإنتاجية مقابل دفعات إيجارية خلال فترة العقد طبقاً لشروط معينة، وتتراوح فترة الإيجار عادة بين خمس سنوات إلى عشر سنوات حسب العمر الإنتاجي الافتراضي للأصول المؤجرة، وفي معظم عقود التأجير التمويلي يعطى المستأجر حق تملك الأصل بعد انتهاء الفترة المحددة في عقد الإيجار" (3) علماً بأن هذه الصيغة غير متوفرة في أعمال المصارف الإسلامية في فلسطين خلال سنوات الدراسة .

وتستخدم صيغة التأجير التمويلي في شراء المعدات الثقيلة الكبيرة مثل المعدات المستخدمة في شركات المقاولات أو الطائرات ، أو السفن ، أو الأجهزة والمعدات الالكترونية الحديثة المتطورة وكذلك المعدات الزراعية والصناعية التي تجد الشركات صعوبة في تمويلها من رأسمالها لارتفاع سعرها، وإمكانية تأثيرها على التكاليف التشغيلية لهذه الشركات أو المصانع... الخ.

5-2 التأجير التشغيلي :

يقصد بالإجارة التشغيلية "قيام المصرف بشراء وامتلاك أصل ثابت (عقار، آلات ، معدات، ماكينات ، وغيرها)، ثم القيام بتأجيره لمدة محددة من عمره الإنتاجي، مقابل أجره يتم دفعها حسب الاتفاق، وبعد انتهاء المدة يسترد المصرف الأصل ويقوم بتأجيره لنفس المتعامل أو لمتعامل آخر، وهكذا يستمر في عملية الإجارة إلى أن ينتهي عمر الأصل الإنتاجي، أو أن يقوم ببيعه قبل ذلك" (4) وبهذا يحقق

-
1. البنك الإسلامي الفلسطيني، (دليل الخدمات المصرفية)، دائرة الدراسات والأبحاث ، آب، 1996 ، ص14.
 2. المصري، عبد السمیع ، (التجارة في الإسلام) ، الطبعة الثانية، القاهرة، دار التوفيق ، 1986، ص91.
 3. صوان ، محمود ، (أساسيات العمل المصرفي الإسلامي)، الطبعة الأولى، عمان، داروائل للنشر، 2001، ص169.
 4. عاشور، يوسف حسين محمود ، (مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية)، الطبعة الأولى، فلسطين، غزة، مطبعة الرنتيسي، 2002 ، ص238 .

المؤجر(المصرف) الأرباح بواسطة عقد التأجير التشغيلي بالإضافة إلى استرداد الأصل بعد انقضاء فترة الإيجار، ويتم بذلك تأجير الأصل مرات عدة حتى يتم تخريده بعد انقضاء عمرة الافتراضي.

6- أعمال تمويل أخرى في المصارف الإسلامية :

6-1 الاستثمار المباشر : الاستثمار المباشر هو تشغيل رأس المال بواسطة صاحبه مباشرة في المشروعات الإنتاجية مثل المشروعات الصناعية أو الزراعية أو غيرها، فالمصرف يمكنه في إطار هذه الصيغة أن يقوم بتشغيل أمواله في مشروع صناعي أو زراعي أو حيواني، وأن يكون المشروع مملوك له ملكية تامة، وأن يدير هو بنفسه هذه الأموال بما لديه من خبرات ومهارات أو يستأجر من يعاونه في هذا العمل من العمال أو الفنيين و الخبراء⁽¹⁾.

وهذا الأسلوب التشغيلي يمكن استخدامه بالنسبة للمجالات الاستثمارية ذات الطبيعة الإنتاجية، ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على خبرات المستثمر ومهاراته وإلمامه بمجال تشغيله للمال، و قدراته الإدارية والتسويقية ، ومدى توافر التمويل الذي يتيح له فرصة التوسع أو التطوير .

6-2 الاتجار المباشر : وهو الشراء والبيع مباشرة سواء قام به المصرف بنفسه أو تم لصالحه وذلك بهدف تقليب المال وتحريكه في عملية التجارة للحصول على ربح حلال من الفرق بين تكلفة الشراء وسعر البيع ولتحقيق مصلحة أفراد المجتمع بتوفير احتياجاتهم من السلع والبضائع المختلفة .

6-3- البيع إلى أجل (البيع بالتقسيط) : وهو تسليم السلعة في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت معلوم، سواء كان التأجيل للثمن كله أو لجزء منه وعادة ما يتم سداد الجزء المؤجل من الثمن على دفعات أو أقساط، ولذلك يسمى هذا النوع من البيع " البيع بالتقسيط"، والبيع إلى أجل قد يكون بالسعر الذي تباع به السلعة نقداً، كما قد يكون البيع إلى أجل بسعر أكثر من المعجل ، أي أن البائع يبيع بسعرين ،سعر حاضر (نقداً)، وسعر أجل (تقسيط) ويزيد الأجل عن الحاضر ⁽²⁾.

وأصبح بيع التقسيط من البيوع الشائعة في المعاملات المعاصرة بين الناس ، لا سيما إذا كانوا من محدودي الدخل، ويعتبر في ضوء انتشار البيع بالتقسيط كأسلوب يبسر للناس اقتناء حاجياتهم وخصوصاً عندما يكون الأجل محدوداً والأقساط بسيطة وقليلة، وهي خدمة من الممكن أن تقوم بها المصارف الإسلامية لتقليل الفوارق الاجتماعية، عن طريق مساعدة أصحاب ذوي الدخل المحدود والطبقات الفقيرة في الحصول علي بعض احتياجاتهم .

1. نخبة من أساتذة الجامعات المتخصصين والخبراء،(برنامج صيغ الاستثمار الإسلامية)،المجلد الثاني

مركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث والدراسات التدريب،ص111 .

2. المرجع السابق،ص118 .

الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية:

تمثل الودائع بأنواعها أهم موارد المصارف التقليدية والإسلامية على السواء، و"الوديعة شرعاً هي أمانة تحفظ عند المستودع (المودع لديه) وإذا أهلكته فإنما تهلك على صاحبها، لأن الملكية لا تنتقل إلى المستودع وليس له حق الانتفاع بها، بل عليه الاحتفاظ بها كما هي ولا يخلطها بماله، ولذلك فهو غير ضامن لها، إلا إذا كان الهلاك أو الضياع بسبب منه، وعلى ذلك فكل أنواع الودائع في المصارف سميت بغير حقيقتها، فهي ليست وديعة، لأن البنك لا يأخذها كأمانة يحتفظ بعينها لترد إلى أصحابها وإنما يستهلكها في أعماله ويلتزم برد المثل"، وتتكون الودائع في المصارف الإسلامية من الأنواع التالية (1) :

1- ودائع الحسابات الجارية وتحت الطلب: الحساب الجاري في المصرف الإسلامي من الخدمات المتاحة لديه، كأى مصرف تجاري آخر، فالعميل صاحب الحساب الجاري له الحق في إيداع وسحب أي مبلغ من حسابه الجاري، في أي وقت يشاء، وفي حدود ما يسمح به رصيده لدى المصرف، ويتضمن الحساب الجاري شروطاً لاستعماله الحساب ويمكن لأصحابها إيداع أموالهم نقداً، أو بحوالات أو بسحوبات أو بشيكات، حيث يقوم المصرف بتحصيلها نيابة عنهم(2) .

2- ودائع التوفير : الأصل في ودائع التوفير أنها وعاء ادخاري، وُجد لتشجيع صغار المدخرين على تنمية وعيهم الادخاري، ومنحهم الفرصة للاستفادة من هذه الودائع، وخصوصاً ذوي الدخل المحدود، ويمكن لأصحابها السحب أو الإيداع أو التحويل من وديعة التوفير، وتثبت في دفتر التوفير ولا بد أن تعتمد بتوقيعات المصرف على هذا الدفتر.

3- ودائع استثمارية :

يطلق البعض على الودائع الاستثمارية "ودائع لأجل"، وتهدف المصارف إلى تشجيع هذه الودائع، لأنها تعتبر أهم وعاء يغذى عمليات التمويل و الاستثمار التي تقوم بها ، ويتضمن طلب إيداع الوديعة عادة النص على مبلغ الوديعة، ومدة بقاءها في المصرف، وتفويض المصرف في استثمارها في عمليات الاستثمار المختلفة التي يقوم بها المصرف

4 - شهادات الاستثمار الإسلامية :

1. المصري، عبد السميع، (التجارة في الإسلام)، الطبعة الثانية، القاهرة، دار التوفيق النموذجية، 1986، ص39.

2. عبد الله، خالد أمين، (العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة)، الطبعة الثالثة، عمان، دار وائل للنشر، 2002، ص73 .

هي إحدى الأوعية الادخارية التي تقدمها المصارف الإسلامية، وتتميز بحصولها على حصة مشاركة في الأرباح، ومن حق حاملها استرداد قيمتها بعد فترة من الزمن، ولها نصيب في أرباح المصرف، مصدر هذه الشهادات حسبما يتحقق من أرباح، وهناك بعض الشروط التي تصدر على أساسها هذه الشهادات، ومن هذه الشروط ألا يقل مبلغ شهادة الاستثمار عن حد معين و ألا تقل مدة شهادة الاستثمار عن مدة معينة، وتشترك شهادة الاستثمار في نتائج أعمال المصرف سواء في الربح أو الخسارة و يصرف العائد مقدماً عدة مرات في السنة، ويتم إجراء مقاصة بين نتائج الأعمال التي تظهرها المراكز المالية للمصرف، وبين الدفعات المقدمة من المصرف لصاحب الشهادة و تجدد الشهادة تلقائياً إذا كانت مودعة بالمصرف ما لم يقوم حاملها بطلب استردادها.

الكفالات المصرفية :

تعتبر الكفالات أحد الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية و الإسلامية، ويطلق عليها اسم "خطابات الضمان" والكفالة "عبارة عن تعهد كتابي، يتعهد بمقتضاه المصرف بكفالة أحد عملائه في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث، بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول، وذلك ضماناً لوفاء هذا العميل بالتزامه تجاه ذلك الطرف خلال مدة معينة على أن يدفع المصرف المبلغ المضمون عند أول مطالبة خلال سريان الضمان، بغض النظر عن معارضة المدين أو موافقته في ذلك الوقت (1).

الاعتمادات المستندية :

يعرف الاعتماد المستندي على أنه "تعهد كتابي صادر من المصرف (فاتح الاعتماد) بناء على طلب وتعليمات أحد العملاء (المستورد)، يلتزم المصرف بمقتضاه بدفع مبلغ معين، أو قبول سحبات المصرف أو كمبيالات مسحوبة عليه من المصدر مقابل استلام مستندات شحن البضاعة ومستندات أخرى مطابقة للشروط الواردة في الاعتماد" (2).

وتعتبر الاعتمادات المستندية عصب تمويل عمليات التجارة الخارجية من استيراد وتصدير، وتضفي على هذه التجارة نوعاً متميزاً من الضمان والاستقرار، نظراً لثقة الأطراف المعنية في وساطة المصارف، فهو يمثل حماية للبائع حيث يصدر التعهد من المصرف للبائع بدفع قيمة البضاعة، وهو ضمان أيضاً للمشتري حيث لا يقوم بدفع الثمن بواسطة المصرف إلا إذا قدم البائع المستندات الدالة على تنفيذه لشروط البضاعة وشحنه لها (3).

1. الشبانى، محمد عبد الله إبراهيم ، (بنوك تجارية بدون ربا)، الرياض،"أطروحة دكتوراه منشورة "الطبعة الأولى، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، 1987، ص 88.
2. صوان، حسن، (أساسيات العمل المصرفي الإسلامي)، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2001، ص 192.
3. الشبانى، محمد عبد الله إبراهيم ، (بنوك تجارية بدون ربا)، الرياض،"أطروحة دكتوراه منشورة "الطبعة الأولى، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، 987، ص 91.

بوالص التحصيل :

تعرف بوليصة التحصيل أنها "مجموعة من المستندات التجارية تبين شحن كمية من البضاعة من بلد التصدير إلى بلد الاستيراد تنفيذا لعقد بيع أو فاتورة مبدئية، متفق عليها بين المصدر والمستورد إلى مصرف مراسل له في بلد المستورد ليقوم الأخير بتحصيل قيمتها من المستورد ومن ثم تحويلها إلى المصدر من خلال المراسل"⁽¹⁾.

خدمة الكمبيالات :

فالكمبيالة هي "صك مكتوب وفق شكل حدده القانون يتضمن أمراً من شخص يسمى الساحب، إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه، بأن يدفع مبلغاً معيناً من النقود في تاريخ معين أو قابل للتعين، لأمر شخص ثالث هو المستفيد" ، وهي وسيلة من وسائل الائتمان، تستخدم كتسهيل ائتماني تستمد قوتها وقبولها من توقعات الأشخاص عليها، ويستند قبول المصرف للكمبيالة على شخصية الموقعين عليها، من حيث مركزهم المالي و سمعتهم التجارية، حيث يتولى المصرف التقليدي منح عملاءه قروضاً بضمان هذه الأوراق ، أو يقوم بتحصيلها نيابة عنهم⁽²⁾ .

و يجوز للمصرف الإسلامي أن يقوم بعملية تحصيل نفس قيمة الكمبيالات التجارية لصالح عملائه- وليس خصم - بدون أن يتقاضى أية فوائد على اعتبار أن هذا التحصيل هو عمل من أعمال "الوكالة بأجر" المشروعة في الإسلام، وأخذ العمولة جائز شرعاً بحيث تكون على شكل مبلغ مقطوع ، ومحدد القيمة لكل كمبيالة ، وبدون أن يرتبط المبلغ المقطوع بقيمة الكمبيالة أو مدتها، وللمصرف أن يتقاضى هذه العمولة سواء تم التحصيل عن طريق تسلم المبلغ نقداً أو خصماً من الحساب الجاري الدائن لمحرر الكمبيالة وتحويلها إلى الحساب الجاري الدائن للمستفيد ، كما يجوز للمصارف الإسلامية أن تقبل الأوراق التجارية المسحوبة على التجار كتأمين أو ضمان للوفاء بمديونية بعض المتعاملين معها، وتأكيداً لجدية هؤلاء المتعاملين على الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه المصرف الإسلامي بموجب العقود المبرمة معهم .

خدمة الأوراق المالية :

يختص هذا القسم ببيع الأوراق المالية، وشراؤها، وحفظها بصفة أمانة، وتحصيل أرباحها الموزعة للمستفيدين، والتسليف بضمانها، وتلقى اكتتابات الأفراد فيها نيابة عن الشركات المصدرة لهذه

1- عبد الله ، خالد أمين ، (العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة) ، الطبعة الثالثة ، عمان، دار وائل للنشر ، 2002، ص239.

2- الشباني، محمد عبد الله إبراهيم ، (بنوك تجارية بدون ربا)، الرياض، أطروحة دكتوراه منشورة "الطبعة الأولى، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، 1987 ، ص87 .

الاكتتابات ، وتصنف الأوراق المالية من أسهم وسندات ضمن الأصول المتداولة للمصارف، وذلك لسهولة تحويلها إلى سيولة من خلال السوق المالي، وتستثمر المصارف جزءاً من أموالها في محافظ أوراق مالية، يطلق عليها في العادة "محفظة أوراق مالية"، ويقتني المصرف هذه الأوراق في العادة إما بغرض المتاجرة، أو بغرض الاحتفاظ لوقت معين.

خدمات مصرفية أخرى في المصارف الإسلامية :

تقدم المصارف الإسلامية بعض الخدمات المصرفية الأخرى مثل : خدمة شراء وبيع العملات الأجنبية مقابل عمولة تبديل عملات حسب أسعار الصرف اليومية المتداولة .خدمة الحفظ الأمين للأمانات كالمجوهرات الثمينة والمستندات الهامة من خلال خزانات حديدية محصنة ومصممة خصيصاً لتكون ضد السرقة وضد الحريق،التحويلات الداخلية والخارجية من المصرف للفروع الأخرى للمصرف ، أو من وإلى فروع المصارف الأخرى داخل الدولة وإلى جميع أنحاء العالم .إصدار الشيكات المصرفية والشيكات السياحية إلى العملاء وبطاقات الصرف الآلية .

المبحث الثالث

مفهوم وواقع الربحية في المصارف الإسلامية

مقدمة :

تعتبر الأرباح ضرورية للمصارف لأنها تساهم في تكوين الاحتياطيات وتعتبر بمثابة مصدر تمويلي ذاتي فالأرباح قد تستثمر بصورة مباشرة من خلال زيادة رأس المال وتشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف عندما تقرر زيادة المصرف زيادة رأسماله كما تمكن المصرف من توزيع عوائد مقبولة على رأس المال المتمثل في عوائد أسهم المصرف كما تساهم الأرباح في تنمية ثقة الجمهور بالمصرف .

أولاً : مفهوم الربح :

المعنى اللغوي : هو من الفعل "ربح" يربح ربحاً ومعناه الزيادة والنماء في التجارة⁽¹⁾.

المعنى الاصطلاحي : هو ما رآه البعض مثل ابن خلدون في مقدمته من " أنه ذلك القدر الباقي من محاولة الكسب لتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء"⁽²⁾ .

ويعرفه آخر بأنه⁽³⁾ " ما تحصل من زيادة ناتجة عن التجارة بالمال بحيث يتقلب فيها من حال إلى حال سواء أكان ذلك من بيع وشراء عروض التجارة دون تغير فيها-وهو ما كان عليه الأمر قديمه- أو بإحداث تغير كبير بحيث لا يعرف الأصل كما هو الحال في الصناعات الحديثة " ويلاحظ من هذا التعريف ما يأتي :

1. ينتج الربح من تفاعل عنصري الإنتاج الرئيسيين وهما : العمل و رأس المال .
2. ينتج الربح من تقلب المال من حال إلى حال بحيث لا يبقى رأس المال على حالة واحدة فيكون تارة نقداً وأخرى سلعة .
3. يتميز الربح عن العوائد الأخرى فيكون تارة موجباً وأخرى سالبة .
4. يتميز الربح بعدم تحديده مسبقاً .

ثانياً : مفهوم الربحية :

يسعى أي مصرف بالدرجة الأولى إلى تحقيق هدف زيادة ثروة مالكية عن طريق تحقيق أكبر قدر من الأرباح وذلك ما يسمى "تعظيم الربح"، بحيث يحقق الربح وظيفته المالية، في حين يرى البعض أن المصارف مؤسسات أوجدتها الدولة لخدمة الاقتصاد القومي بالدرجة الأولى وبذلك يكون للربح

1. لسان العرب، المجلد الثاني، ص442

2. عيد، يحيى إسماعيل ، معايير احتساب الأرباح في المصارف الإسلامية، 1994 مؤتمر المستجدات الفقهية في

معاملات المصارف الإسلامية ، عمان، 1994، ص4.

3. المرجع السابق ، ص5 .

وظيفته الاقتصادية وهي التي لا يمكن إغفالها وذلك للأسباب التالية (1) :

1. الأرباح ضرورية لمقابلة الأخطار التي يتعرض لها المصرف حتى يستمر في عمله.
 2. الربح وسيلة لتنمية المصادر الذاتية وتقوية قاعدة رأس المال عن طريق تكوين الاحتياطيات .
 3. تساهم الأرباح في زيادة الثقة بالمصرف سواء من قبل المساهمين أو المودعين .
 4. تعتبر الأرباح مؤشر على مدى نجاح إدارة المصرف .
- ويمكن تعريف الربحية على أنها (2) " عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح " وتعتبر الربحية هدفاً ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية والوحدات الجزئية .

ثالثاً : وسائل تعظيم الربحية لدى المصارف التجارية (3) :

إن هناك عدة طرق يمكن من خلالها تحسين الربحية في المصارف منها :

1. البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها المصرف في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين .
2. رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح بها التشريعات المصرفية بزيادتها .
3. الانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف البنك .
4. ترشيد النفقات وضغطها ولا سيما في المصروفات العامة .

رابعاً : العوامل المؤثرة على الربحية في المصارف التجارية (4) :

لا شك أن هناك عدة عوامل داخلية وخارجية تؤثر على ربحية المصارف منها :

1. أسعار الفائدة : حيث تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازداد هامش سعر الفائدة على القروض .
2. هيكل الودائع : كلما ازدادت الودائع بصفة عامة كلما ازدادت الربحية من خلال الاستثمار

4. اللوزي وآخرون، سليمان احمد، "إدارة المصارف"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1997 ، ص119 .

1. أبو زعيتر، باسل ، (العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين)، غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006، ص80 .
2. اللوزي وآخرون، سليمان احمد، (إدارة المصارف) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1997 ، ص122 .
3. الرشدان ، أيمن أحمد ، (محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية)، عمان ، جامعة آل البيت ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، أطروحة ماجستير غير منشورة ، 2002، ص55.

والإقراض وخصوصاً ودائع التوفير لأن تكلفة الحصول عليها تعتبر قليلة نسبياً بالمقارنة مع ودائع الأجل وان كانت الأخيرة تحقق إمكانية الاستثمار طويل الأجل .

3. توظيف الموارد : كلما وجهت المصارف توظيفاتها وتسهيلات الائتمانية الى الجوانب التي تحقق ربحية أكبر كلما ازدادت ربحية هذه المصارف، حيث أن الإيراد المتولد عنها يعتبر المصدر الأساسي لربحية المصرف .

4. السياسة النقدية : تلعب السياسة النقدية دور بالغ الأهمية في التأثير على إدارة موجودات المصارف ومطلوباتها من خلال الرقابة على الائتمان المصرفي، فحين اتجهت سياسة البنك المركزي نحو التخفيف من الفوائد على القروض وتخفيض أسعار إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني فإن هذا يشجع الطلب على القروض وبالتالي تشجيع التمويل والاستثمار مما يحقق إيرادات للمصرف ويزيد من معدلات ربحيته .

5. الظروف السياسية والاقتصادية : تتأثر ربحية المصارف بشكل كبير بمدى استقرار الظروف الاقتصادية والسياسية في الدولة وفي الدول المجاورة وخصوصاً تلك التي ترتبط معها بمصالح تجارية واقتصادية قوية فكلما اتجهت الظروف السياسية والاقتصادية نحو الاستقرار كلما زادت الظروف المناسبة لتحقيق الربحية وهذا يتضح جلياً في أثر انعكاس اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 على تردي اوضاع وربحية المصارف العاملة في فلسطين .

6. إدارة المصرف : تتأثر الربحية بمدى قدرة إدارة المصرف على إدارة العائد والمخاطر وتخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات .

7. الوعي المصرفي : تتأثر الربحية بمدى الوعي المصرفي في المجتمع فكلما زاد مستوى الوعي المصرفي في المجتمع كلما ازداد تعامل المجتمع بالائتمان المصرفي وبالتالي زيادة إمكانية خلق النقود لهذه المصارف .

8. المنافسة : تؤثر المنافسة بشكل مباشر على ربحية المصارف وذلك في ظل محدودية الموارد المتاحة للمصارف .

9. حجم المصرف وعراقته : يؤثر حجم المصرف وسمعته بشكل كبير على مقدرة المصرف على خلق الثقة لدى المتعاملين حيث يميل المتعاملين إلى المصارف ذات الحجم الكبير من حيث رأس المال والفروع والمسموعات التجارية .

خامساً : واقع الربحية في البنك الإسلامي العربي :

يتمثل واقع الربحية في البنك الإسلامي العربي في النتائج التي حققها البنك خلال سنوات الدراسة وذلك بعد خصم الضرائب والزكاة وتم جمع هذه البيانات من واقع التقارير المالية السنوية المنشورة لهذه المصارف :

جدول رقم (15)

واقع الربحية في البنك الإسلامي العربي

المبالغ بالألف دولار

المجموع	2,005	2,004	2,003	2,002	2,001	2,000	1,999	1,998	1,997	البيان
4,685	4,303	971	411	83-	2,500-	34-	1,399	59	159	صافي الربح قبل الضريبة
2,049-	922-	300-	171-	374-	162-	36-	29-	22-	33-	الضريبة والزكاة
-	-	-	-	94-	-	-	-	-	-	تعديلات استهلاكات سابقة
2,636	3,381	671	240	551-	2,662-	70-	1,370	37	126	صافي الربح بعد الضريبة
3,255	2,710	431	791	2,111	2,592-	1,440-	1,333	89-	-	قيمة النمو السنوي في صافي الربح بعد الضريبة
	404%	180%	-144%	-79%	3703%	-105%	3603%	-71%	-	معدل النمو السنوي في صافي الأرباح والخسائر
100%	128%	25%	9%	-21%	-101%	-3%	52%	1%	5%	الأهمية النسبية للأرباح والخسائر السنوية

المصدر: تم تجميع البيانات من التقارير المالية المنشورة للمصرف

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (15) ما يلي :

1. احتل عام 1999 المرتبة الأولى في معدلات نمو في الأرباح بنسبة نمو بلغت حوالي (3603%) عن سنوات الدراسة في حين جاء عام 2004 في المرتبة الأخيرة بمعدل نمو بلغ نسبة سلبية قدرت بحوالي (-144%) خلال سنوات الدراسة .
2. لحق البنك انكماش في معدلات نمو في الأرباح بنسب نمو سلبية مثلت تراجع لعدة سنوات 1998، 2000، 2002، 2003 بلغت حوالي (-71%، -105%، -79%، -144%) عن سنوات الدراسة .
3. في البنك الإسلامي العربي من حيث الأهمية النسبية للاستخدامات السنوية وجاء عام 1997 في المرتبة الأخيرة بمعدل بلغ حوالي (15%، 4%) خلال سنوات الدراسة .
4. بلغ المتوسط العام لنسبة نمو الربحية السنوية في البنك الإسلامي العربي حوالي (832%) عن فترة الدراسة.
5. يعتبر عام 2005 الأفضل على صعيد الأهمية النسبية للأرباح السنوية في البنك الإسلامي العربي حوالي (128%) في حين جاء عام 2001 الأسوأ على صعيد الأهمية النسبية للخسائر السنوية في البنك الإسلامي العربي حوالي (-101%) خلال سنوات الدراسة.

سادساً : واقع الربحية في البنك الإسلامي الفلسطيني :

يتمثل واقع الربحية في البنك الإسلامي الفلسطيني في النتائج التي حققها البنك خلال سنوات الدراسة وذلك بعد خصم الضرائب والزكاة وتم جمع هذه البيانات من واقع التقارير المالية السنوية المنشورة لهذه المصارف والجدول التالي رقم (16) يوضح ذلك :

جدول رقم (16)

واقع الربحية في البنك الإسلامي الفلسطيني

المبالغ بالآلاف دولار

المجموع	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	البيان
1,295	3,421	735-	797-	383-	1,071-	355	493	176	164-	صافي الربح قبل الضريبة
369-	148-	41-	-	-	-	104-	76-	-	-	الضريبة والزكاة
926	3,273	776-	797-	383-	1,071-	251	417	176	164-	صافي الربح بعد الضريبة
3,437	4,049	21	414-	688	1,322-	166-	241	340	-	قيمة النمو السنوي في صافي الربح بعد الضريبة
	-522%	-3%	108%	-64%	-527%	-40%	137%	-207%	-	معدل النمو السنوي لصافي الأرباح والخسائر
100%	353%	-84%	-86%	-41%	-116%	27%	45%	19%	-18%	الأهمية النسبية للأرباح والخسائر السنوية

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (16) ما يلي :

1. احتل عام 1999 المرتبة الأولى في معدلات نمو في الأرباح بنسبة نمو بلغت حوالي (137%) و جاء عام 2003 في المرتبة الثانية بمعدل نمو بلغ نسبة قدرت بحوالي (108%) خلال سنوات الدراسة .
2. لحق البنك انكماش وانحسار في معدلات نمو الأرباح بنسب نمو سلبية مثلت تراجع أغلب سنوات الدراسة في الأعوام 1998، 2000، 2001، 2002، 2004، 2005 بنسب مختلفة بلغ أولها و آخرهما حوالي (-207%، -522%) على التوالي خلال سنوات الدراسة .
3. بلغ المتوسط العام لنسبة نمو الربحية السنوية في البنك الإسلامي الفلسطيني معدل سلبي بلغ حوالي (-124%) عن فترة الدراسة.
4. يعتبر عام 2005 الأفضل على صعيد الأهمية النسبية للأرباح السنوية في البنك الإسلامي الفلسطيني بنسبة بلغت حوالي (353%) في حين جاء عام 2001 الأسوأ أهمية على صعيد الأهمية للخسائر السنوية حوالي (-116%) خلال سنوات الدراسة.

سابعاً : واقع الربحية في بنك الأقصى الإسلامي :

يتمثل واقع الربحية في بنك الأقصى الإسلامي في النتائج التي حققها البنك خلال سنوات الدراسة وذلك بعد خصم الضرائب والزكاة وتم جمع هذه البيانات من واقع التقارير المالية السنوية المنشورة لهذه المصارف والجدول التالي رقم (17) يوضح ذلك :

جدول رقم (17)

واقع الربحية في بنك الأقصى الإسلامي

المبالغ بالآلاف دولار

المجموع	2,005	2,004	2,003	2,002	2,001	2,000	1,999	البيان
2,624-	8-	397-	838-	620-	260	340-	681-	صافي الربح قبل الضريبة
156-	25-	82-	-	-	49-	-	-	الضريبة والزكاة
2,780-	33-	479-	838-	620-	211	340-	681-	صافي الربح بعد الضريبة
	446	359	218-	831-	551	341	-	قيمة النمو السنوي في صافي الربح بعد الضريبة
	-93%	-43%	35%	-394%	-162%	-50%	-	معدل النمو السنوي في صافي الأرباح والخسائر
100%	1%	17%	30%	22%	-8%	12%	24%	الأهمية النسبية للأرباح والخسائر السنوية

المصدر: تم تجميع البيانات من التقارير المالية المنشورة للمصرف

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (17) ما يلي :

1. احتل عام 2003 المرتبة الأولى في معدلات نمو ايجابية وحيدة في الأرباح بنسبة نمو بلغت حوالي (35%) خلال سنوات الدراسة .
2. لحق البنك انكماش في معدلات نمو الأرباح بنسب نمو سلبية مثلت تراجع لجميع سنوات الدراسة ما عدا عام 2003، بلغت في أدها في عام 2002 بنسبة بلغت حوالي (-394%) من سنوات الدراسة .
3. بلغ المتوسط العام لنسبة نمو الربحية السنوية في بنك الأقصى الإسلامي معدل نمو سلبي يقدر بحوالي(-79%) عن فترة الدراسة.
4. يعتبر عام 2003 الأفضل على صعيد الأهمية النسبية للأرباح السنوية في بنك الأقصى الإسلامي حوالي(30%) في حين جاء عام 2001 الأسوأ صعيد الأهمية النسبية للخسائر السنوية في بنك الأقصى الإسلامي خلال سنوات الدراسة.

ثامناً : واقع الربحية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين :

يتمثل واقع الربحية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في النتائج التي حققها البنك خلال سنوات الدراسة وذلك بعد خصم الضرائب والزكاة وتم جمع هذه البيانات من واقع التقارير المالية السنوية المنشورة لهذه المصارف والجدول التالي رقم (18) يوضح ذلك :

جدول رقم (18)

واقع الربحية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين

المبالغ بالآلاف دولار

المجموع	2,005	2,004	2,003	2,002	2,001	2,000	1,999	1,998	1,997	البيان
3,262	7,716	161-	1,224-	1,180-	3,311-	19-	1,211	235	5-	صافي الربح قبل الضريبة
2,574-	1,095-	423-	171-	374-	211-	140-	105-	22-	33-	الضريبة والزكاة
688	6,621	584-	1,395-	1,554-	3,522-	159-	1,106	213	38-	صافي الربح بعد الضريبة
	7,205	811	159	1,968	3,363-	1,265-	893	251	-	قيمة النمو السنوي في صافي الربح بعد الضريبة
	-1234%	-58%	-10%	-56%	2115%	114%	419%	661%	-	معدل النمو السنوي في صافي الأرباح والخسائر
100%	962%	-85%	203%	226%	-512%	-23%	161%	31%	-6%	الأهمية النسبية للأرباح

المصدر: تم تجميع البيانات من التقارير المالية المنشورة للمصرف

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (18) ما يلي :

1. احتل عام 2001 المرتبة الأولى في معدلات نمو الأرباح في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بنسبة نمو بلغت حوالي (2115%) في حين جاء عام 2005 في المرتبة الأخيرة بمعدل نمو بلغ نسبة سلبية قدرت بحوالي (-1234%) خلال سنوات الدراسة .
2. لحقت بالمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين انكماش في معدلات نمو في الأرباح بنسب نمو سلبية مثلت تراجع لنتائج أعمالها في جميع سنوات الدراسة ما عدا عامي 1999 و 2001 من سنوات الدراسة .
3. بلغ المتوسط العام لنسبة نمو الربحية السنوية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين الإسلامي العربي حوالي(45%) عن فترة الدراسة.
4. يعتبر عام 2005 الأفضل على صعيد الأهمية النسبية للأرباح والخسائر السنوية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين الإسلامي العربي حوالي(962%) في حين جاء عام 2001 الأقل أهمية على صعيد الأهمية النسبية للأرباح والخسائر السنوية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بنسبة بلغت حوالي(-512%)خلال سنوات الدراسة.

الفصل الرابع إجراءات الدراسة

أولاً : منهجية الدراسة

ثانياً : مجتمع وعينة الدراسة

ثالثاً : المعالجات الإحصائية للدراسة

مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للإجراءات التي اتبعت في هذه الدراسة ، ومن ذلك تعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد مجتمع الدراسة وعينتها وأهم صفات عينة الدراسة واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لدراسة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، كما تم الاستعانة بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات حيث تم استخدام النسب المالية والمعدلات كأداة من أدوات التحليل، وهي تعتبر من أكثر الوسائل استخداماً، وملائمة لقياس أداء المصارف الإسلامية في فلسطين ومقارنة النسب والمعدلات الخاصة بها .

ووضح مجتمع الدراسة ممثل في جميع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين حيث تم أخذها جميعاً كعينة للدراسة ،أي تم تطبيق أسلوب الحصر الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة . وتم في هذا الفصل اختبار فروض الدراسة من خلال إجراء التحليل الإحصائي لبيانات المراكز المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، والمتعدد، وسيجري تحليل البيانات على مرحلتين بحيث تشمل المرحلة الأولى نتائج الانحدار الخطي البسيط، أما المرحلة الثانية فتشمل نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

حيث تم مناقشة فروض الدراسة الثمانية من خلال مقاييس الربحية الثلاثة التالية: معدل العائد على حقوق الملكية ROE، معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات ROA، وقد تم تلخيصها في ثمانية ملخصات لنتائج اختبار هذه الفرضيات حيث تمت مناقشتها من خلال بيان الأسباب والمبررات لهذه النتائج كما تم الاستعانة ببعض نتائج الدراسات السابقة وربطها بنتائج الدراسة .

أولاً: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لدراسة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، كما تم الاستعانة بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات حيث تم استخدام النسب المالية والمعدلات كأداة من أدوات التحليل، وهي تعتبر من أكثر الوسائل استخداماً، وملائمة لقياس أداء المصارف الإسلامية في فلسطين ومقارنة النسب والمعدلات الخاصة بها مع نسب ومعدلات الجهاز المصرفي الفلسطيني المتعلقة بالتحليل .

مصادر جمع البيانات :

اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية وذلك بهدف الإجابة على تساؤلات الدراسة ، واختبار فروضها، وتحقيق أهدافها ، وتعددت مصادر البيانات الثانوية التي تم جمعها لأغراض الدراسة ، وهي عبارة عن البيانات الأساسية المنشورة عن الجهاز المصرفي الفلسطيني، والتي تقوم بإعدادها ونشرها سلطة النقد الفلسطينية ، إلى جانب عقود التأسيس والأنظمة الداخلية والبيانات والتقارير المالية السنوية، والنشرات الخاصة التي تقوم بإصدارها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، بالإضافة إلى التقارير والنشرات والإحصائيات التي تصدرها بعض المؤسسات والمراكز الفلسطينية المتخصصة في الدراسات والأبحاث، وفي مقدمتها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

ثانياً : مجتمع وعينة الدراسة مجتمع الدراسة :

تمثل جميع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مجتمع البحث، وحيث أن عدد هذه المصارف يعتبر قليلاً ، فقد تم أخذها جميعاً كعينة للدراسة ،أي تم تطبيق أسلوب الحصر الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة ،وهو موضح في الجدول التالي رقم (19) :

جدول رقم (19)

عينة الدراسة الممثلة في المصارف الإسلامية وفروعها في فلسطين

عدد الفروع		المقر الرئيسي	اسم المصرف
الضفة الغربية	قطاع غزة		
4	2	رام الله	1. البنك الإسلامي العربي
6	7	غزة	2. البنك الإسلامي الفلسطيني
2	لا يوجد	رام الله	3. بنك الأقصى الإسلامي
12	9	المجموع	
21		الإجمالي	

وتجدر الإشارة إلي ما يلي :

1. رتبت المصارف تبعاً لأقدمية تاريخ مزاوله العمل في فلسطين .
2. المصارف الثلاثة هي شركات مساهمة عامة مرخصة لمزاولة الأعمال المصرفية الإسلامية في فلسطين.
3. الخدمات المصرفية الإسلامية ، ويخضع لتعليمات وإشراف ومراقبة سلطة النقد الفلسطينية ويشكل جزءاً رئيسياً من العمل المصرفي الإسلامي في فلسطين.

ثالثاً: المعالجات الإحصائية للدراسة :

1- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة :

يوضح الجدول التالي رقم (20) بعض المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة :

جدول رقم (20)

يبين بعض المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة المبالغ بالآلاف دولار

الترتيب	الاتحاف المعياري	المتوسط	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الرمز	المتغيرات
الموجودات :						
2	32687.66	56660.63	126549	24046	CBB	النقد في الصندوق و لدى سلطة النقد والمصارف
4	5186.61	12133.63	24451	8106	FA	الموجودات ثابتة والأخرى
1	41707.56	60560.88	149447	19546	FIN	مجموع التمويلات
3	17305.17	52442.13	75633	15868	INV	مجموع الاستثمارات
	85037.09	181797.25	360783	71968	TAS	مجموع الموجودات
المطلوبات :						
1	75445.50	147195.75	305145	52733	DCB	الودائع
3	851.40	1280.50	2685	82	KOP	مخصصات عامة وخاصة
2	9483.73	33321.00	53495	19153	TEQ	مجموع حقوق المساهمين

من خلال الجدول السابق رقم (20) يتضح ما يلي :

1. حصل مجموع التمويلات (FIN) على الترتيب الأول من بين المتغيرات حيث كان الحد الأدنى خلال سنوات الدراسة لها (19.546) مليون دولار، في حين بلغ الحد الأعلى لها خلال سنوات الدراسة (149.447) مليون دولار، ولقد كان متوسطها العام (60.560) مليون دولار، بانحراف معياري (41.707) مليون دولار.
2. نجد أن أهم الموجودات بعد مجموع التمويلات هو النقد في الصندوق ولدى المصارف ولدى سلطة النقد الفلسطينية (CBB) حيث احتل المرتبة الثانية بمتوسط (56.660) مليون دولار، وانحراف معياري (32.678) مليون دولار أمريكي حيث كان الحد الأدنى خلال مدة الدراسة (24.046) مليون دولار، وأعلىها (126.549) مليون دولار.

3. أما الأقل أهمية في الموجودات فكان الموجودات الثابتة والأخرى (FA) حيث احتلت المرتبة الرابعة من بين الموجودات بمتوسط (12.133) مليون دولار بانحراف معياري (5.186) مليون دولار ولقد كان الحد الأدنى لها (8.106) مليون دولار، والحد الأعلى (24.451) مليون دولار.
4. نجد أن أهم المطلوبات هي الودائع (DCB) حيث بلغ متوسطها (147.195) مليون دولار بانحراف معياري وقدره (75.445) مليون دولار، وأن الحد الأدنى للودائع (52.733) مليون دولار، والحد الأعلى لها (305.145) مليون دولار.
5. أن أدنى المطلوبات هي المخصصات العامة والخاصة (KOP) حيث بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة (1.280) مليون دولار، بانحراف معياري وقدره (851) ألف دولار، ونجد أن الحد الأدنى للمخصصات العامة والخاصة خلال فترة الدراسة كان (82) ألف دولار في حين كان الحد الأعلى (2.685) مليون دولار.

2-4 : معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة:

يوضح الجدول التالي رقم (21) نتائج مصفوفة ارتباط "بيرسون" الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغيرات التابعة :

الجدول رقم (21)

نتائج مصفوفة ارتباط " بيرسون " الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغيرات التابعة

معدل العائد على الموجودات		معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف		معدل العائد على حقوق الملكية		المتغيرات المستقلة		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	
ليست معنوية	0.612	-0.213	0.614	-0.212	ليست معنوية	0.551	-0.250	نقد في الصندوق و لدى سلطة النقد والمصارف
ليست معنوية	0.722	-0.150	0.722	-0.151	ليست معنوية	0.804	-0.105	الموجودات ثابتة والأخرى
ليست معنوية	0.800	-0.107	0.801	-0.107	ليست معنوية	0.700	-0.163	مجموع التمويلات
ليست معنوية	0.676	-0.176	0.677	-0.176	ليست معنوية	0.717	-0.153	مجموع الاستثمارات
ليست معنوية	0.703	-0.161	0.704	-0.161	ليست معنوية	0.634	-0.201	مجموع الموجودات
ليست معنوية	0.676	-0.176	0.677	-0.176	ليست معنوية	0.607	-0.216	الودائع
ليست معنوية	0.129	-0.584	0.127	-0.586	ليست معنوية	0.103	-0.617	مخصصات عامة وخاصة
ليست معنوية	0.983	-0.009	0.981	-0.010	ليست معنوية	0.954	-0.025	مجموع حقوق المساهمين

ر الجدولية عند درجة حرية (2-8) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.834

ر الجدولية عند درجة حرية (2-8) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.707

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (21) يتضح ما يلي :

- 1- عدم وجود ارتباط دال إحصائياً بين أي من متغيرات الدراسة التابعة والمتغيرات المستقلة.
- 2- بالرغم من عدم وصول قيم معاملات الارتباط إلى مستوى الدلالة الإحصائية إلا أن بعضها يقترب من مستوى الدلالة.
- 3- تشير قيم معاملات الارتباط إلى العلاقة السالبة بين المتغيرات التابعة والمستقلة وهذا ما أكدته نتائج الانحدار الخطي البسيط .
- 4- وفيما يلي أهم الملاحظات على نتائج مصفوفة بيرسون والمتعلقة بالمتغير التابع "معدل العائد على الموجودات (ROA)" كأحد المتغيرات التابعة كمثال :
 - وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين المتغير التابع (العائد على الموجودات- ROA) وبين المتغير المستقل (النقد في الصندوق ولدى سلطة النقد الفلسطينية ولدى المصارف) بمعنى انه كلما ارتفعت نسبة السيولة كلما انخفض معدل العائد على الموجودات وهذه نتيجة طبيعية زيادة السيولة تعني أن هناك نقدية غير مستغلة لدى المصرف مما يفقد هذه المصارف فرص استثمارها من اجل تحقيق عائد، ولمعرفة حجم هذا الانخفاض سيتم اختبار الانحدار الخطي البسيط الذي سيتم التطرق له لاحقاً في هذا الفصل .
 - وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين المتغير التابع (العائد على الموجودات- ROA) وبين المتغير المستقل (مجموع التمويلات) بمعنى انه كلما ارتفع مجموع التمويلات كلما انخفض معدل العائد على الموجودات قد يعزى ذلك الى ارتفاع تكاليف التمويل لدى هذه المصارف ، ولمعرفة حجم هذا الانخفاض سيتم اختبار الانحدار الخطي البسيط الذي سيتم التطرق له لاحقاً في هذا الفصل .
 - وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين المتغير التابع (العائد على الموجودات- ROA) وبين المتغير المستقل (الموجودات الثابتة والأخرى) بمعنى انه كلما ارتفعت مجموع الموجودات الثابتة والأخرى كلما قل معدل العائد على الموجودات وقد يفسر ذلك بارتفاع تكاليف الاستهلاك والصيانة السنوية للموجودات الثابتة وعدم الاستفادة المثلى من الموجودات الثابتة لدى هذه المصارف .
 - لا توجد علاقة معنوية إحصائياً بين المتغير التابع (العائد على الموجودات- ROA) وبين جميع المتغيرات المستقلة وقد يفسر ذلك بان المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين كانت نتائج أعمالها طيلة سنوات الدراسة سلبية بمعنى أنها لم حققت خسائر متواصلة ومترابطة ما عدا سنة 1999 حيث حقق مستوى أرباح ضعيفة .
 - حيث أن جميع العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة عكسية وعدم وجود ارتباط دال إحصائياً بين أي من متغيرات الدراسة التابعة والمتغيرات المستقلة عند مستوى دلالة (0.05) فانه سيتم

بيان نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاحقاً في نهاية هذا الفصل ومناقشتها بالتفصيل في ضوء نتائج دراستنا من جهة ومن خلال نتائج الدراسات السابقة من جهة أخرى .

2- : اختبار فرضيات الدراسة:

سيتم اختبار فرضيات الدراسة التالية :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية و بين النقد في الصندوق ولدى المصارف ولدى سلطة النقد الفلسطينية كأحد متغيرات المركز المالي .

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية و صافي الموجودات الثابتة كأحد متغيرات المركز المالي .

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية ومجموع التمويلات كأحد متغيرات المركز المالي .

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية ومجموع الاستثمارات كأحد متغيرات المركز المالي .

الفرضية الخامسة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية وإجمالي الموجودات كأحد متغيرات المركز المالي .

الفرضية السادسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية ومجموع الودائع كأحد متغيرات المركز المالي .

الفرضية السابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية ومجموع المخصصات المختلفة كأحد متغيرات المركز المالي .

الفرضية الثامنة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية ومجموع حقوق المساهمين كأحد متغيرات المركز المالي .

وذلك من خلال إجراء التحليل الإحصائي لبيانات المصارف عينة الدراسة وعددها (3) مصارف، ولجميع سنوات السلسلة الزمنية من (1996- 2005) وذلك من خلال استخدام أسلوب **الانحدار الخطي البسيط، والمتعدد،** وتم تحليل البيانات على مرحلتين بحيث تشمل المرحلة الأولى نتائج الانحدار الخطي البسيط، أما المرحلة الثانية فتشمل نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

حيث أن :

جدول رقم (22)

المتغيرات المستقلة و التابعة للدراسة و مصطلحاتها ومختصراتها

مختصر المعنى	المعنى - المصطلح	المتغيرات المستقلة	مسلسل
CBB 1it	Cash & Balances At Banks	النقد في الصندوق و لدى المصارف	-1
FA 2it	Fixed Assets & others	الموجودات الثابتة والأخرى	-2
FIN 3it	Murabaha Finance	التمويلات	-3
INV 4it	Investment In Real- Estate	الاستثمارات	-4
TAS 5it	Total Assets	إجمالي الموجودات	-5
DCB 6it	Customers Current Deposits	ودائع العملاء والمصارف	-6
KOP 7it	Kind Of Provision	مجموع المخصصات المختلفة	-7
TEQ 8it	Total Shareholders Equity	مجموع حقوق المساهمين " الملكية "	-8
المتغيرات التابعة			
ROE it	Return On Equity	معدل العائد على حقوق الملكية	1
ROED it	Return On (Equity +Deposits)	معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف	2
ROA it	Return On Assets	معدل العائد على الموجودات	3

وحيث أن :

ROE	معدل العائد على حقوق الملكية
ROED	معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف
ROA	معدل العائد على الموجودات
a	المعلمة الثابتة هي قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل صفر
β	ميل خط الانحدار هو المعلمة الانحدارية الجزئية وهي تشير إلى مقدار التغير الذي يحدث في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغير المستقل بوحدة واحدة

وحيث أن :

ROE =	a + β (X)	النموذج الأول
ROED =	a + β (X)	النموذج الثاني
ROA =	a + β (X)	النموذج الثالث

المرحلة الأولى :

نتائج التحليل باستخدام الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression):

اختبار الفرضية الأولى

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النقد في الصندوق
ولدى البنوك ولدى سلطة النقد وبين معدل الربحية".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال ثلاثة نماذج إحصائية تبين العلاقة بين (النقد في الصندوق ولدى البنوك وسلطة النقد) وبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات ROA.

النموذج الأول: معدل العائد على حقوق الملكية ROE :

تم إدخال النقد في الصندوق و لدى المصارف ولدى سلطة النقد الفلسطينية كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROE =	-4.880	النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد $- 6.405 \times 10^{-5}$
Std. Error =	6.522	0.000
T – Value	-0.748	-0.632
Sig. T	0.483	0.551

R = 0.250	معامل الارتباط بين النقد في الصندوق و لدى المصارف ولدى سلطة النقد الفلسطينية وحقوق الملكية (ROE).
R ² = 0.094	مربع معامل الارتباط (R ²)
D W = 0.961	معامل ديرين واتسون
F = 0.400	قيمة F – نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.551	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

وتظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R²) بين النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية وبين حقوق الملكية (ROE) يساوي 0.094 وهذا يشير إلى أن النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية يفسر ما قيمته 9.4% فقط من التغيرات التي تطرأ على المتغير

التابع الممثل في معدل العائد على حقوق الملكية وهذه النسبة منخفضة ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE في المستقبل .

وكذلك يرجع 90.6% من التغيرات على المتغير التابع "معدل العائد على حقوق الملكية" إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

ويتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية وبين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE مما يعني عدم تأثير النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية على الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE.

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أنه كلما نقص النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية بمقدار حوالي 4.88 مليون دولار فإن الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية تنقص بمقدار 6.405×10^{-5} .

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الأول للفرضية الفرعية الأولى بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE وبين النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على "عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية" .

النموذج الثاني: معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED :

تم إدخال النقد في الصندوق و لدى المصارف ولدى سلطة النقد الفلسطينية كمتغير مستقل ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROED=	-1.002	$- 1.068 \times 10^{-5}$ النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد
Std. Error =	1.291	0.000
T – Value	-0.776	-0.532
Sig. T	0.467	0.614

R = 0.212	معامل الارتباط بين النقد في الصندوق و لدى المصارف ولدى سلطة النقد الفلسطينية معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED
R ² = 0.114	مربع معامل الارتباط
D W = 0.894	معامل ديربين واتسون
F = 0.283	قيمة F – نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.614	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تُظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R^2) بين النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية وبين معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED يساوي 0.114 وهذا يشير إلى أن النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية يفسر ما قيمته 11.4% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED في المستقبل ، وكذلك يرجع 88.6% من التغيرات على المتغير التابع "معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف" إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية وبين الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED مما يعني عدم تأثير النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية على الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED.

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقص النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية بمقدار حوالي 1.002 مليون دولار فإن الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية تنقص بمقدار 1.068×10^{-5} .

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الثاني للفرضية الفرعية الأولى العائدة لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED وبين النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على "عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية".

النموذج الثالث: معدل العائد على الموجودات ROA :

تم إدخال النقد في الصندوق و لدى المصارف و لدى سلطة النقد الفلسطينية كمتغير مستقل و معدل العائد على الموجودات ROA كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROA =	-0.991	النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد $- 1.062 \times 10^{-5}$
Std. Error =	1.279	0.000
T – Value	-0.775	-0.534
Sig. T	0.468	0.612

R = 0.213	معامل الارتباط بين النقد في الصندوق و لدى المصارف و سلطة النقد وبين معدل العائد على الموجودات ROA
R ² = 0.114	مربع معامل الارتباط
D W = 0.899	معامل ديرين واتسون
F = 0.286	قيمة F – نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.612	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط بين النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية وبين معدل العائد على الموجودات ROA يساوي 0.114 وهذا يشير إلى أن النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية يفسر ما قيمته 11.4% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على

الموجودات ROA وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على الموجودات ROA في المستقبل .

وكذلك يرجع 88.6% من التغيرات على المتغير التابع "معدل العائد على الموجودات" إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

ويتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية وبين الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA مما يعني عدم تأثير النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية على الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA ، وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أنه كلما نقص النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية بمقدار حوالي 0.991 مليون دولار فإن الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA تنقص بمقدار $1.062 - 10^{-5} \times$.

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الثالث للفرضية الفرعية الأولى العائدة لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED وبين النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على "عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية" .

خلاصة

اختبار الفرضية الأولى

بناءً على نتيجة اختبار الفرضية الأولى تبين أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية وبين معدل الربحية" ، حيث تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال ثلاثة نماذج إحصائية تبين العلاقة بين (النقد في الصندوق ولدى البنوك وسلطة النقد وبين معدل العائد / على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات ROA، ومن المعروف أن العلاقة بين الربحية والسيولة علاقة عكسية حيث أن الاحتفاظ بأي وحدة نقدية بصورة سائلة يعني فقدان فرصة بديلة لاستثمارها، وبالتالي فقدان العائد من هذا الاستثمار وهي نتيجة منطقية ومن هنا

يأتي التعارض بين الربحية والسيولة إذ إن الأخيرة تعتبر القيد الرئيس على الربحية⁽¹⁾، وقد يعزى ذلك إلى أن جزء من النقدية هو عبارة عن احتياطات إجبارية وأرصدة لدى سلطة النقد لا تحقق عوائد وان حققت فبنسب ربحية ضئيلة، و أن هذه المصارف تتبع سياسة متحفظة في منح التمويل وخصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية المحتلة .

وبذلك فان هذه النتيجة تتفق مع الدراسات السابقة التي أثبتت أن العلاقة عكسية بين السيولة ممثلة بالأرصدة النقدية وبين الربحية، كما انه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بينهما مثل دراسة حاتم مصطفى عكنان بعنوان "السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية"، ص 86. ودراسة أيمن أحمد الرشدان، بعنوان "محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية"، ص 89 والتي توصلت إلى وجود التأثير العكسي لنسبة السيولة على ربحية البنك العربي وبنك الأردن وأن هذا التأثير لم يكن ذو دلالة مقبولة إحصائياً و التي توصلت أيضاً إلى وجود علاقة عكسية بين كل من نسبة السيولة الكلية والفعلية ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني وبين معدل العائد على حقوق الملكية وعزى ذلك إلى عدم مقدرة المصارف الأردنية عينة الدراسة على توظيف ودائعها بدرجة كافية تلائم الزيادة الكبيرة في تلك الودائع وبالتالي انخفاض ربحيتها رغم زيادة ودائعها .

1- اللوزي وآخرون، سليمان احمد، "إدارة البنوك"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1997، ص 109.

اختبار الفرضية الثانية

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين

مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى وبين الربحية".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال ثلاثة نماذج إحصائية تبين العلاقة بين مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى وبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات ROA.

النموذج الأول: معدل العائد على حقوق الملكية ROE

تم إدخال مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROE =	-2.165	مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى 4.720×10^{-5}
Std. Error =	1.655	0.000
T – Value	-1.308	0.373
Sig. T	0.239	0.722

R = 0.150	معامل الارتباط بين مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى وحقوق الملكية (ROE).
R ² = - 0.140	مربع معامل الارتباط
D W = 0.584	معامل ديرين واتسون
F = 0.139	قيمة F – نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.722	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R²) بين مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى وبين حقوق الملكية (ROE) يساوي 0.140 وهذا يشير إلى أن الموجودات الثابتة والأخرى يفسر ما قيمته 14% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على حقوق الملكية وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE في المستقبل.

وكذلك يرجع 86 % من التغيرات على المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع، ويتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05 $\leq \alpha$) بين مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى وبين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE مما يعني عدم تأثير مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى على الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE.

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقصت مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى بمقدار حوالي 2.165 مليون دولار فإن الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية تزيد بمقدار 4.720×10^{-5} .

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الأول للفرضية الفرعية الثانية بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE وبين مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على : عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى .

النموذج الثاني: معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED

تم إدخال مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى كمتغير مستقل و معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROED=	-2.187	مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى 4.775×10^{-5} -
Std. Error =	1.671	0.000
T – Value	-1.309	0.373
Sig. T	0.239	0.722

R = 0.151	معامل الارتباط بين مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED.
R ² = - 0.140	مربع معامل الارتباط
D W = 0.580	معامل ديرين واتسون
F = 0.139	قيمة F - نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.722	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R^2) بين مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى وبين معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED يساوي 0.14 وهذا يشير إلى أن الموجودات الثابتة والأخرى يفسر ما قيمته 14.00% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED في المستقبل .

وكذلك يرجع 86% من التغيرات على المتغير التابع معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى وبين الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED مما يعني عدم تأثير مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى على الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED، وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقصت مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى بمقدار حوالي 2.187 مليون دولار فإن الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية تنقص بمقدار 4.775×10^{-5} .

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الثاني للفرضية الفرعية الثانية بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى ، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على : عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى .

النموذج الثالث: معدل العائد على الموجودات ROA

تم إدخال مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى كمتغير مستقل و معدل العائد على الموجودات ROA كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROA =	-10.572	$10^{-4} \times 1.700$ مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى
Std. Error =	8.568	0.001
T – Value	-1.234	0.259
Sig. T	0.263	0.804

R = 0.105	معامل الارتباط بين مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى و معدل العائد على ROA. الموجودات
R ² = - 0.154	مربع معامل الارتباط
D W = 0.623	معامل ديرين واتسون
F = 0.067	- نموذج الانحدار ككل Fقيمة
Sig. F = 0.804	Fمستوى الدلالة الإحصائية لقيمة

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R²) بين مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى وبين معدل العائد على الموجودات ROA يساوي 0.154 وهذا يشير إلى أن مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى يفسر ما قيمته 15.40% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على الموجودات ROA وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على الموجودات ROA في المستقبل .

وكذلك يرجع 84.60% من التغيرات على المتغير التابع معدل العائد على الموجودات إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى وبين الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA مما يعني عدم تأثير مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى على الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات .

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقص مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى بمقدار حوالي 10.572 مليون دولار فإن الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA تنقص بمقدار $10^{-4} \times 1.700$. وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة الفرضية الفرعية التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA وبين مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى .

خلاصة

نتيجة اختبار الفرضية الثانية

بناء على نتيجة اختبار الفرضية الثانية تبين أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى وبين معدل الربحية" ، حيث تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال ثلاثة نماذج إحصائية تبين العلاقة بين (مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى) وبين معدل العائد / على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات ROA .

لعل هذا يتفق مع طبيعة الموجودات من حيث أن العلاقة بين مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى والربحية هي علاقة عكسية حيث أن الموجودات هي أموال معطلة وغير مستغلة بشكل كفو، كما أن الاستثمارات الرأسمالية لا تساهم في تحقيق الربحية بل على العكس حيث أنها تؤثر عكسياً لأن وجودها يشكل عبء على الربحية من حيث زيادة المصروفات نتيجة أقساط الاستهلاك التي تظهر تحميلاً على الأرباح في حساب الأرباح والخسائر وتأثيرها بالنقص في المركز المالي لهذه المصارف .

اختبار الفرضية الثالثة

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموع التمويلات وبين معدلات الربحية".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال ثلاثة نماذج إحصائية تبين العلاقة بين مجموع التمويلات وبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات ROA.

النموذج الأول: معدل العائد على حقوق الملكية ROE

تم إدخال مجموع التمويلات كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROE =	-	$10^{-5} \times -3.266$ مجموع التمويلات
Std. Error =	6.531	0.000
T - Value	-	-0.404
Sig. T	1.121	0.700

R = 0.163	معامل الارتباط بين مجموع التمويلات وحقوق الملكية (ROE).
R ² = -0.136	مربع معامل الارتباط
D W = 0.882	معامل ديرين واتسون
F = 0.163	قيمة F - نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.700	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R^2) بين مجموع التمويلات وبين حقوق الملكية (ROE) يساوي 0.136 وهذا يشير إلى أن مجموع التمويلات يفسر ما قيمته 9.4% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على حقوق الملكية وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE في المستقبل .

وكذلك يرجع 90.6% من التغيرات على المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مجموع التمويلات وبين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE مما يعني عدم تأثير مجموع التمويلات على الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE.

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقص مجموع التمويلات بمقدار حوالي 6.531 مليون دولار فإن الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية تنقص بمقدار 3.266×10^{-5} . وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الأول للفرضية الفرعية الثالثة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE وبين مجموع التمويلات ، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على : عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع التمويلات .

النموذج الثاني: معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED :

تم إدخال مجموع التمويلات كمتغير مستقل و معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROED=	-1.353	$10^{-6} \times 4.203$ مجموع التمويلات
Std. Error =	1.152	0.000
T – Value	-1.174	-0.263
Sig. T	0.285	0.801

R = 0.107	معامل الارتباط بين مجموع التمويلات و معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED
R ² = -0.153	مربع معامل الارتباط
D W = 0.815	معامل ديربن واتسون
F = 0.069	قيمة F – نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.801	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R^2) بين مجموع التمويلات وبين معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED يساوي 0.153 وهذا يشير إلى أن مجموع التمويلات يفسر ما قيمته 15.3% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED في المستقبل . وكذلك يرجع 84.7% من التغيرات على المتغير التابع "معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف" إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مجموع التمويلات وبين الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED مما يعني عدم تأثير مجموع التمويلات على الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED.

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقصت مجموع التمويلات بمقدار حوالي 1.353 مليون دولار فإن الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية تنقص بمقدار 4.203×10^{-6} . وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة الفرضية الفرعية أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED وبين مجموع التمويلات وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على : عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع التمويلات .

النموذج الثالث: معدل العائد على الموجودات ROA :

تم إدخال مجموع التمويلات كمتغير مستقل و معدل العائد على الموجودات ROA كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROA =	-1.339	$10^{-6} \times -4.186$ مجموع التمويلات
Std. Error =	1.141	0.000
T – Value	-1.173	-0.264
Sig. T	0.285	0.800

R = 0.107	معامل الارتباط بين مجموع التمويلات ومعدل العائد على الموجودات ROA
R ² = - 0.153	مربع معامل الارتباط
D W = 0.819	معامل ديرين واتسون
F = 0.070	قيمة F – نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.800	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R^2) بين مجموع التمويلات وبين معدل العائد على الموجودات ROA يساوي 153 وهذا يشير إلى أن مجموع التمويلات يفسر ما قيمته 15.30% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على الموجودات ROA وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على الموجودات ROA في المستقبل .

وكذلك يرجع 84.7% من التغيرات على المتغير التابع "معدل العائد على الموجودات" إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مجموع التمويلات وبين الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA مما يعني عدم تأثير مجموع التمويلات على الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA .

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقصت مجموع التمويلات بمقدار حوالي 1.339 مليون دولار فإن الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA تنقص بمقدار $10^{-6} \times -4.186$.

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الثالث للفرضية الفرعية الثالثة بأنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على معدل العائد على الموجودات ROA وبين مجموع التمويلات" ، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على : عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على معدل العائد على الموجودات وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع التمويلات .

خلاصة

نتيجة اختبار الفرضية الثالثة

بناءً على نتيجة اختبار الفرضية الثالثة تبين أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع التمويلات وبين معدلات الربحية" ، حيث تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال ثلاثة نماذج إحصائية تبين العلاقة بين (مجموع التمويلات وبين كل من : معدل العائد على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات ROA، وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة التكاليف المباشرة للتمويلات المحلية والتي تتمثل في عوائد المودعين والمصاريف العمومية حيث بلغ متوسط نسبتها (60%، 17%) على التوالي بما يعادل حوالي ثلاثة أرباع إجمالي استخدامات الأموال لدى هذه المصارف خلال سنوات الدراسة، مما أحدث أثراً عكسياً على علاقة مجموع التمويلات بالربحية في التي حققتها هذه المصارف خلال سنوات الدراسة ،

كما يفسر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها العلاقة العكسية بوضوح بين حجم التمويلات والربحية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والذي بلغ في نهاية عام 2004 لكل من البنك الإسلامي الفلسطيني ولبنك الإسلامي العربي وبنك الأقصى الإسلامي (263 ، 2442،751) ألف دولار بإجمالي بلغ حوالي (3.45) مليون دولار في حين بلغ صافي الخسارة بعد الضريبة لهذه المصارف مجتمعة لنفس السنة (5.84) مليون دولار أي أن حوالي (-592%) من قيمة الخسارة خلال هذه السنة قد تم تحميلها لها في صورة مخصصات ديون مشكوك في تحصيلها تم تحميلها كمصروفات في حساب الأرباح والخسائر السنوية لهذه المصارف .

ومثال آخر حيث بلغ مجموع مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في نهاية عام 2005 للبنك الإسلامي الفلسطيني ولبنك الإسلامي العربي وبنك الأقصى الإسلامي (274 ، 541، 2285) ألف دولار على التوالي بإجمالي بلغ حوالي (3.10) مليون دولار في حين بلغ صافي الربح بعد الضريبة لهذه المصارف مجتمعة لنفس العام (6.61) مليون دولار أي أن حوالي (47%) من الأرباح المحققة

خلال هذه السنة قد تم تحميلها لها في صورة مخصصات ديون مشكوك في تحصيلها يتم إنزالها من الأرباح السنوية.

وبناءً على ما سبق يتبين أنه كلما زادت التمويلات في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين كلما زادت مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها و بالتالي نقصت الأرباح، مما يؤكد أن هناك علاقة عكسية بين مجموع التمويلات والربحية في هذه المصارف والتي يبدو أن العديد من هذه التمويلات تواجه التعثر عند السداد ويؤكد ذلك تعميم سلطة النقد الفلسطينية حول مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها بنسب مالية عالية بسبب الظروف غير العادية التي تأثرت بها المصارف حيث يتم أخذ مخصصات خاصة للديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات عامة للديون الجيدة المباشرة وغير المباشرة حسب التعميم رقم(93- د 2001/7/4) بتاريخ 2001/7/22.

وكما توصلت دراسة حاتم مصطفى عكنان (السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية للفترة 1985-1999، ص 86) إلى وجود علاقة عكسية بين كل من مجموع توظيفات البنوك التجارية الأردنية وبين معدلات الربحية وأن هناك انخفاض في كفاءة هذه البنوك في توظيف مواردها المالية .

اختبار الفرضية الرابعة

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموع الاستثمارات وبين معدلات الربحية"

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال ثلاثة نماذج إحصائية تبين العلاقة بين مجموع الاستثمارات وبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات .ROA

النموذج الأول: معدل العائد على حقوق الملكية ROE :

تم إدخال مجموع الاستثمارات كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROE =	-4.622	$10^{-5} \times 7.412$ مجموع الاستثمارات
Std. Error =	10.718	0.000
T – Value	-.431	-0.380
Sig. T	0.681	0.717

R = 0.153	معامل الارتباط بين مجموع الاستثمارات وحقوق الملكية (ROE)
R ² = -0.139	مربع معامل الارتباط
D W = 0.879	معامل ديرين واتسون
F = 0.144	قيمة F - نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.717	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R²) بين مجموع الاستثمارات وبين حقوق الملكية (ROE) يساوي 0.139 وهذا يشير إلى أن مجموع الاستثمارات يفسر ما قيمته 13.90% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على حقوق الملكية وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE في المستقبل.

وكذلك يرجع 86.1% من التغيرات على المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مجموع الاستثمارات وبين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE مما يعني عدم تأثير مجموع الاستثمارات على الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE.

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقصت مجموع الاستثمارات بمقدار حوالي 4.622 مليون دولار فإن الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية تنقص بمقدار $10^{-5} \times -7.412$. وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الأول للفرضية الفرعية الرابعة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE وبين مجموع الاستثمارات ، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على : عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع الاستثمارات .

النموذج الثاني: معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED

تم إدخال مجموع الاستثمارات كمتغير مستقل و معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROED=	-0.732	$10^{-5} \times -1.668$ مجموع الاستثمارات
Std. Error =	2.094	0.000
T – Value	-0.350	-0.437
Sig. T	0.739	0.677

R = 0.176	معامل الارتباط بين مجموع الاستثمارات معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED.
R² = -0.131	مربع معامل الارتباط
D W = 0.894	معامل ديربن واتسون
F = 0.191	قيمة F – نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.677	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R^2) بين مجموع الاستثمارات وبين معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED يساوي 0.131 وهذا يشير إلى أن مجموع الاستثمارات يفسر ما قيمته 13.10% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED في المستقبل .

وكذلك يرجع 86.9% من التغيرات على المتغير التابع معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع، ويتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مجموع الاستثمارات وبين الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED مما يعني عدم تأثير مجموع الاستثمارات على الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED، وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقصت مجموع الاستثمارات بمقدار حوالي 0.732 مليون دولار فإن الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية تنقص بمقدار 1.668×10^{-5} ، وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الثاني للفرضية الفرعية الرابعة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف وبين مجموع الاستثمارات ، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على : عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع الاستثمارات .

النموذج الثالث: معدل العائد على الموجودات ROA

تم إدخال مجموع الاستثمارات كمتغير مستقل و معدل العائد على الموجودات ROA كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROA =	-0.723	$10^{-5} \times$ مجموع الاستثمارات
Std. Error =	2.075	0.000
T - Value	-0.348	-0.439
Sig. T	0.740	0.676

R = 0.176	معامل الارتباط بين مجموع الاستثمارات معدل العائد على الموجودات ROA
$R^2 = -0.130$	مربع معامل الارتباط
D W = 0.900	معامل ديرين واتسون
F = 0.192	قيمة F - نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.676	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R^2) بين مجموع الاستثمارات وبين معدل العائد على الموجودات ROA يساوي 0.130 وهذا يشير إلى أن مجموع الاستثمارات يفسر ما قيمته 13.00% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على الموجودات ROA وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ ب معدل العائد على الموجودات ROA في المستقبل .

وكذلك يرجع 87.00% من التغيرات على المتغير التابع معدل العائد على الموجودات إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$) بين مجموع الاستثمارات وبين الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA مما يعني عدم تأثير مجموع الاستثمارات على الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقصت مجموع الاستثمارات بمقدار حوالي 0.723 مليون دولار فإن الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA تنقص بمقدار 1.658×10^{-5} . وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الثالث للفرضية الفرعية الرابعة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل معدل العائد على الموجودات وبين مجموع الاستثمارات ، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على : عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع الاستثمارات .

خلاصة

نتيجة اختبار الفرضية الرابعة

بناءً على نتيجة اختبار الفرضية الرابعة تبين أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع الاستثمارات وبين معدلات الربحية" ، حيث تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال ثلاثة نماذج إحصائية تبين العلاقة بين (مجموع الاستثمارات وبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات ROA).

وقد يفسر هذا بان عوائد الاستثمارات التي تقوم بها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في الخارج غير مجزية والتي تتمثل في ودائع لدى مصارف ومؤسسات استثمارية من خلال تعاملها بأدوات استثمار إسلامية وان زادت أحجامها فعوائدها تعتبر ضئيلة ويعزز هذا التفسير الركود الاقتصادي والآثار السلبية التي حدثت على الاقتصاد العالمي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص وما حدث لبنك الأقصى الإسلامي من حجز لحوالي عشرة ملايين من استثماراته في هذا المجال لخير دليل على ذلك ، إلى جانب الآثار السلبية على الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد المحلي مما أدى إلى تقلص ومحدودية الفرص الاستثمارية وانخفاض معدلات الاستثمار والفوائد على الودائع بشكل ملحوظ عالمياً وإقليمياً .

بالإضافة إلى أن مجموع التمويلات والاستثمارات لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين قد بلغ حوالي (868.61) مليون دولار خلال السنوات من 1999-2005 وفي المقابل بلغ مجموع إيرادات الاستثمارات والتمويلات معاً (35.18) مليون دولار، بمعدل أرباح متوسطة (3.54) مليون دولار سنوياً وتعادل هذه الإيرادات إلى مجموع الاستثمارات نسبة أرباح لم تتجاوز (0.04%) سنوياً وهذه النسبة لا تكاد تغطي التكاليف الإدارية والعمومية للتمويل (الإقراض في البنوك التجارية) والتي تقدر عادة حوالي (1%)⁽¹⁾ من تكلفة التمويل (تكلفة الإقراض) .

1- ابو مقدم، عيسى، "ربحية البنوك بين الواقع والتوقعات" ، عمان، مجلة "البنوك في الأردن"، العدد الأول، المجلد العشر، يناير، 2001، ص 26 .

اختبار الفرضية الخامسة :

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الموجودات وبين معدلات الربحية "

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال ثلاثة نماذج إحصائية تبين العلاقة بين إجمالي الموجودات وبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات ROA.

النموذج الأول: معدل العائد على حقوق الملكية ROE

تم إدخال إجمالي الموجودات كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROE =	-4.917	$10^{-5} \times -1.976$ إجمالي الموجودات
Std. Error =	7.818	0.000
T - Value	-.629	-0.501
Sig. T	0.553	0.634

R = 0.201	معامل الارتباط بين إجمالي الموجودات وحقوق الملكية (ROE).
R ² = -0.120	مربع معامل الارتباط
D W = 0.944	معامل ديربن واتسون
F = 0.251	قيمة F - نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.634	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R^2) بين إجمالي الموجودات وبين حقوق الملكية (ROE) يساوي 0.120 وهذا يشير إلى أن إجمالي الموجودات يفسر ما قيمته 12.00% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على حقوق الملكية وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE في المستقبل .

وكذلك يرجع 88.00% من التغيرات على المتغير التابع "معدل العائد على حقوق الملكية" إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

ولذا فإنه يمكن التنبؤ بمتغيرات جوهرية أخرى لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجمالي الموجودات وبين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE مما يعني عدم تأثير إجمالي الموجودات على الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE.

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقصت إجمالي الموجودات بمقدار حوالي 4.917 مليون دولار فإن الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية تنقص بمقدار $10^{-5} \times -1.976$. وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الأول للفرضية الفرعية الخامسة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE وبين إجمالي الموجودات، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على: عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في إجمالي الموجودات.

النموذج الثاني: معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED

تم إدخال إجمالي الموجودات كمتغير مستقل و معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROED=	-1.043	$10^{-6} \times$ إجمالي الموجودات
Std. Error =	1.545	0.000
T – Value	-0.675	-0.398
Sig. T	0.525	0.704

R = 0.161	معامل الارتباط بين إجمالي الموجودات معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED
R² = -0.137	مربع معامل الارتباط
D W = 0.879	معامل ديرين واتسون
F = 0.159	قيمة F – نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.704	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R^2) بين إجمالي الموجودات وبين معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED يساوي 0.137 وهذا يشير إلى أن إجمالي الموجودات يفسر ما قيمته

13.70% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ ب معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED في المستقبل . وكذلك يرجع 86.3% من التغيرات على المتغير التابع معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجمالي الموجودات وبين الربحية مقاسه ب معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED مما يعني عدم تأثير إجمالي الموجودات على الربحية مقاسه معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED.

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقص إجمالي الموجودات بمقدار حوالي 1.043 مليون دولار فإن الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية تنقص بمقدار 3.102×10^{-6} . وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة الفرضية الفرعية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED وبين إجمالي الموجودات وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على : عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في إجمالي الموجودات .

النموذج الثالث : معدل العائد على الموجودات ROA

تم إدخال إجمالي الموجودات كمتغير مستقل و معدل العائد على الموجودات ROA كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROA =	-1.031	$10^{-6} \times -3.087$ إجمالي الموجودات
Std. Error =	1.531	0.000
T – Value	-0.674	-0.400
Sig. T	0.526	0.703

R = 0.161	معامل الارتباط بين إجمالي الموجودات معدل العائد على الموجودات ROA
R ² = - 0.136	مربع معامل الارتباط
D W = 0.884	معامل ديرين واتسون
F = 0.160	قيمة F – نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.703	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R^2) بين إجمالي الموجودات وبين معدل العائد على الموجودات ROA يساوي 0.136 وهذا يشير إلى أن إجمالي الموجودات يفسر ما قيمته 13.60% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على الموجودات ROA وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على الموجودات ROA في المستقبل

وكذلك يرجع 86.4% من التغيرات على المتغير التابع "معدل العائد على الموجودات" إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

ولذا فإنه يمكن التنبؤ بمتغيرات جوهرية أخرى لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجمالي الموجودات وبين الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA مما يعني عدم تأثير إجمالي الموجودات على الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقصت إجمالي الموجودات بمقدار حوالي 1.031 مليون دولار فإن الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA تنقص بمقدار 3.087×10^{-6} . وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الثالث للفرضية الفرعية الخامسة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على الموجودات ROA وبين إجمالي الموجودات ، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على : عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في إجمالي الموجودات .

خلاصة

اختبار الفرضية الخامسة

بناء على نتيجة اختبار الفرضية الخامسة تبين أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في إجمالي الموجودات وبين معدل الربحية" ، حيث تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال ثلاثة نماذج إحصائية تبين العلاقة بين (إجمالي الموجودات وبين معدل العائد / على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات ROA).

لعل هذا يتفق مع النتائج السابقة للمتغيرات المستقلة والتي تم اختبارها من خلال الفرضيات الأربعة السابقة والتي في مجموعها تشكل المتغير المستقل الخامس للفرضية الخامسة وهي : النقد في الصندوق والمصارف، مجموع الموجودات الثابتة والأخرى، مجموع التمويلات، مجموع الاستثمارات و التي أثبتت أن العلاقة عكسية بينها وبين المتغيرات التابعة وهذا يؤكد هذه العلاقة بين إجمالي الموجودات وبين الربحية ، كما انه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بينهما .

اختبار الفرضية السادسة :

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموع ودائع العملاء والمصارف وبين معدلات الربحية".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال ثلاثة نماذج إحصائية تبين العلاقة بين مجموع ودائع العملاء والمصارف وبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات ROA.

النموذج الأول: معدل العائد على حقوق الملكية ROE :

تم إدخال مجموع ودائع العملاء والمصارف كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROE =	-4.978	$10^{-5} \times -2.398$ مجموع ودائع العملاء والمصارف
Std. Error =	7.225	0.000
T – Value	-0.689	-0.542
Sig. T	0.517	0.607

R = 0.216	معامل الارتباط بين مجموع ودائع العملاء والمصارف و معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).
R ² = -0.112	مربع معامل الارتباط
D W = 0.957	معامل ديربن واتسون
F = 0.294	قيمة F – نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.607	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R^2) بين مجموع ودائع العملاء والمصارف وبين حقوق الملكية (ROE) يساوي 0.112 وهذا يشير إلى أن مجموع ودائع العملاء والمصارف يفسر ما قيمته 11.20% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على حقوق الملكية وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE في المستقبل .

وكذلك يرجع 88.8% من التغيرات على المتغير التابع "معدل العائد على حقوق الملكية" إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع، ولذا فإنه يمكن التنبؤ بمتغيرات جوهرية أخرى لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع. يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مجموع ودائع العملاء والمصارف وبين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE مما يعني عدم تأثير مجموع ودائع العملاء على الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE، وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقصت مجموع ودائع العملاء بمقدار حوالي 4.978 مليون دولار فإن الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية تنقص بمقدار -2.398×10^{-5} .

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الأول للفرضية الفرعية السادسة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE وبين مجموع ودائع العملاء والمصارف، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على: عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع ودائع العملاء والمصارف.

النموذج الثاني: معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED :

تم إدخال مجموع ودائع العملاء والمصارف كمتغير مستقل و معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROED=	-1.044	مجموع ودائع العملاء والمصارف $\times 10^{-6}$ - 3.825
Std. Error =	1.429	0.000
T – Value	-0.731	0.437-
Sig. T	0.492	0.677

R = 0.176	معامل الارتباط بين مجموع ودائع العملاء والمصارف معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED
R ² = - 0.131	مربع معامل الارتباط
D W = 0.891	معامل ديربين واتسون
F = 0.191	قيمة F – نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.677	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R^2) بين مجموع ودائع العملاء والمصارف وبين معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED يساوي 0.131 وهذا يشير إلى أن مجموع ودائع العملاء يفسر ما قيمته 13.10% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED في المستقبل .

وكذلك يرجع 86.9% من التغيرات على المتغير التابع معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مجموع ودائع العملاء والمصارف وبين الربحية مقاسه ب معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED مما يعني عدم تأثير مجموع ودائع العملاء والمصارف على الربحية مقاسه معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED.

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقصت مجموع ودائع العملاء والمصارف بمقدار

حوالي 1.044 مليون دولار فإن الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية تنقص بمقدار - 3.825×10^{-6} .

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الثاني للفرضية الفرعية السادسة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE وبين مجموع ودائع العملاء والمصارف ، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على : عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع ودائع العملاء .

النموذج الثالث: معدل العائد على الموجودات ROA

تم إدخال مجموع ودائع العملاء والمصارف كمتغير مستقل و معدل العائد على الموجودات ROA كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROA =	-1.032	-3.805×10^{-6}
Std. Error =	1.416	0.000
T – Value	-0.729	-0.439
Sig. T	0.493	0.676

R = 0.176	معامل الارتباط بين مجموع ودائع العملاء والمصارف معدل العائد على الموجودات ROA
R ² = - 0.130	مربع معامل الارتباط
D W = 0.896	معامل ديرين واتسون
F = 0.193	قيمة F – نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.676	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R^2) بين مجموع ودائع العملاء وبين معدل العائد على الموجودات ROA يساوي 0.130 وهذا يشير إلى أن مجموع ودائع العملاء والمصارف يفسر ما قيمته 13.00% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على الموجودات ROA وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ ب معدل العائد على الموجودات ROA في المستقبل .

وكذلك يرجع 87.00% من تأثير التغيرات على المتغير التابع "معدل العائد على الموجودات" إلى عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع. ولذا فإنه يمكن التنبؤ بمتغيرات جوهرية أخرى لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مجموع ودائع العملاء والمصارف وبين الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA مما يعني عدم تأثير مجموع ودائع العملاء والمصارف على الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقصت مجموع ودائع العملاء والمصارف بمقدار حوالي 1.032 مليون دولار فإن الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA تنقص بمقدار -3.805×10^{-6} .

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الثالث للفرضية الفرعية السادسة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على الموجودات ROA وبين مجموع ودائع العملاء وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على : عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع ودائع العملاء والمصارف .

الخلاصة

نتيجة اختبار الفرضية السادسة

بناءً على نتيجة اختبار الفرضية السادسة تبين أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع ودائع العملاء والمصارف وبين معدل الربحية" ، حيث تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال ثلاثة نماذج إحصائية تبين العلاقة بين (مجموع ودائع العملاء والمصارف وبين معدل العائد / على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات ROA).

ويمكن تفسير سبب العلاقة العكسية بين مجموع ودائع العملاء والمصارف بأن الودائع تعتبر مكلفة بالنسبة للمصارف الإسلامية حيث شكلت الودائع الاستثمارية أغلب هذه الودائع حوالي (69 %) من ودائعها الإجمالية خلال سنوات الدراسة مما يزيد تكلفة هذه الودائع بالمقارنة مع الودائع تحت الطلب .

كما أن هذه المصارف تحرص على أن تكون توزيعاتها السنوية مستقرة على المودعين بل السعي لعوائد تنمو لتشجع المودعين على التعامل معها وزيادة مقدرتها على الاحتفاظ بما لديها من ودائع وعملاء ومودعين، مما ينعكس على زيادة مواردها بهدف زيادة حصتها من السوق المصرفية في ظل منافسة محتدمة، بالإضافة إلى رغبتها في المحافظة على سعر أسهمها في سوق فلسطين للأوراق المالية أو جذب مستثمرين ومنتاولين جدد كما في حالة البنك الإسلامي العربي، أو للسعي لتحسين صورتها في حالة إدراج أسهمها في سوق فلسطين للأوراق المالية والسعي لجذب مكتتبين في أسهم جديدة كما في حالة البنك الإسلامي الفلسطيني حيث ضاعف رأسماله إلى (20) مليون دولار عام 2005، أي أن هذه الودائع تعتبر مكلفة للمصارف عينة الدراسة وبالتالي كلما زادت ودائعها زادت تكلفتها مما يؤدي إلى انخفاض ربحيتها وهذا يفسر العلاقة العكسية بين مجموع ودائع العملاء والربحية .

اختبار الفرضية السابعة :

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموع المخصصات المختلفة وبين معدلات الربحية".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال ثلاثة نماذج إحصائية تبين العلاقة بين مجموع المخصصات المختلفة (لا تشمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها حيث يتم خصمها من إيرادات التمويلات المحلي مباشرة) وبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات ROA.

النموذج الأول: معدل العائد على حقوق الملكية ROE :

تم إدخال مجموع المخصصات المختلفة كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROE =	-0.735	$10^{-3} \times -6.071$ مجموع المخصصات المختلفة
Std. Error =	4.766	0.003
T – Value	-0.154	-1.921
Sig. T	0.883	0.103

R = 0.617	معامل الارتباط بين مجموع المخصصات المختلفة وحقوق الملكية (ROE).
R ² = -0.278	مربع معامل الارتباط
D W = 2.003	معامل ديربن واتسون
F = 3.690	قيمة F – نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.103	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R²) بين مجموع المخصصات المختلفة وبين حقوق الملكية (ROE) يساوي 0.278 وهذا يشير إلى أن مجموع المخصصات المختلفة يفسر ما قيمته 27.80% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على حقوق الملكية وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE في المستقبل .

وكذلك يرجع 72.2% من التغيرات على المتغير التابع "معدل العائد على حقوق الملكية" إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مجموع المخصصات المختلفة وبين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE مما يعني عدم تأثير مجموع المخصصات المختلفة على الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE.

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقصت مجموع المخصصات المختلفة بمقدار حوالي 0.735 مليون دولار فإن الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية تنقص بمقدار 6.071 $\times 10^{-3}$.

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الأول للفرضية الفرعية السابعة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE وبين مجموع المخصصات المختلفة وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على : عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في بين مجموع المخصصات المختلفة .

وبناءً على ما سبق يتضح صحة الفرضية الفرعية أي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE مجموع المخصصات المختلفة .

النموذج الثاني: معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED

تم إدخال مجموع المخصصات المختلفة كمتغير مستقل و معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي :

ROED =	-0.160	$10^{-3} \times -1.130$ مجموع المخصصات المختلفة
Std. Error =	0.963	0.001
T - Value	-0.166	-1.770
Sig. T	0.873	0.127

R = 0.586	معامل الارتباط بين مجموع المخصصات المختلفة معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED.
R ² = -0.233	مربع معامل الارتباط
D W = 1.819	معامل ديرين واتسون
F = 3.132	قيمة F - نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.127	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R^2) بين مجموع المخصصات المختلفة وبين معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED يساوي 0.233 وهذا يشير إلى أن مجموع المخصصات المختلفة يفسر ما قيمته 23.30% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED في المستقبل .

وكذلك يرجع 76.7% من التغيرات على المتغير التابع معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مجموع المخصصات المختلفة وبين الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED مما يعني عدم تأثير مجموع المخصصات المختلفة على الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED.

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقصت مجموع المخصصات المختلفة بمقدار حوالي 0.160 مليون دولار فإن الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية تنقص بمقدار 1.130×10^{-3} .

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة الفرضية الفرعية أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED وبين مجموع المخصصات المختلفة وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على : عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع المخصصات المختلفة .

النموذج الثالث: معدل العائد على الموجودات ROA

تم إدخال مجموع ودائع العملاء والمصارف كمتغير مستقل و معدل العائد على الموجودات ROA كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROA =	-0.163	$10^{-3} \times -1.116$ مجموع المخصصات المختلفة
Std. Error =	0.956	0.001
T – Value	-0.171	-1.760
Sig. T	0.870	0.129

R = 0.584	معامل الارتباط بين مجموع المخصصات المختلفة و معدل العائد على الموجودات ROA
R ² = - 0.231	مربع معامل الارتباط
D W = 1.826	معامل ديربين واتسون
F = 3.099	قيمة F - نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.129	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R²) بين مجموع المخصصات المختلفة وبين معدل العائد على الموجودات ROA يساوي 0.231 وهذا يشير إلى أن مجموع المخصصات المختلفة يفسر ما قيمته 23.10% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على الموجودات ROA وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ ب معدل العائد على الموجودات ROA في المستقبل .

وكذلك يرجع 76.9% من تأثير التغيرات على المتغير التابع "معدل العائد على الموجودات" إلى عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مجموع المخصصات المختلفة وبين الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA مما يعني عدم تأثير مجموع المخصصات المختلفة على الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA، وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أنه كلما نقصت مجموع المخصصات المختلفة بمقدار حوالي 0.163 مليون دولار فإن الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA تنقص بمقدار 1.116×10^{-3} .

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الثالث للفرضية الفرعية الثالثة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على معدل العائد على الموجودات ROA وبين مجموع المخصصات المختلفة، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على: عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع المخصصات المختلفة.

خلاصة

نتيجة اختبار الفرضية السابعة

بناءً على نتيجة اختبار الفرضية السابعة تبين أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع المخصصات المختلفة وبين معدل الربحية"، حيث تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال ثلاثة نماذج إحصائية تبين العلاقة بين (مجموع المخصصات المختلفة وبين معدل العائد / على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات ROA).

ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع المخصصات المختلفة والتي تتكون بشكل رئيسي من مخصصات الضرائب بأنواعها ومخصصات تعويض الخدمة و مخصصات المخاطر الاستثمارية وعادة ما يكون تكوين هذه المخصصات تحميلاً على الأرباح السنوية لهذه المصارف وان تعددت أسماؤها وغاياتها فطبيعتها واحدة وأثرها المحاسبي والمالي بصورة مباشرة وجوهرية على الأرباح ونتائج الأعمال لهذه المصارف فكلما زادت هذه المخصصات كلما قلت الأرباح والربحية وهي علاقة عكسية واضحة.

وهذا يتفق مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة باسل أبو زعيتر (العوامل المؤثرة على الربحية في المصارف التجارية، ص152)، التي توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموع المخصصات وبين الربحية وان هناك علاقة عكسية بين المخصص الخاص الى اجمالي التسهيلات ومعدل العائد على الموجودات.

اختبار الفرضية الثامنة (الأخيرة) :

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموع حقوق المساهمين "حقوق الملكية" وبين معدلات الربحية".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال ثلاثة نماذج إحصائية تبين العلاقة بين إجمالي الموجودات وبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات .ROA

النموذج الأول: معدل العائد على حقوق الملكية ROE :

تم إدخال مجموع حقوق المساهمين "حقوق الملكية" كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROE =	-7.786	$10^{-5} \times -2.169$ مجموع حقوق المساهمين "حقوق الملكية"
Std. Error =	12.430	0.000
T – Value	-0.626	-0.060
Sig. T	0.554	0.954

R = 0.25	معامل الارتباط بين مجموع حقوق المساهمين "حقوق الملكية" ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).
R ² = - 0.166	مربع معامل الارتباط
D W = 0.760	معامل ديرين واتسون
F = 0.004	قيمة F – نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.954	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R²) بين مجموع حقوق المساهمين "الملكية" وبين حقوق الملكية (ROE) يساوي 0.166 وهذا يشير إلى أن مجموع حقوق المساهمين "الملكية" يفسر ما قيمته 16.60 من التغيرات الحادثة في معدل العائد على حقوق الملكية وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE في المستقبل.

وكذلك يرجع 83.4% من التغيرات على المتغير التابع "معدل العائد على حقوق الملكية" إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع. يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مجموع حقوق المساهمين "الملكية" وبين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE مما يعني عدم تأثير مجموع حقوق المساهمين "الملكية" على الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE، وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقصت مجموع حقوق المساهمين "الملكية" بمقدار حوالي 7.786 مليون دولار فإن الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية تنقص بمقدار -2.169×10^{-5} .

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الأول للفرضية الفرعية الثامنة والأخيرة أولي بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE وبين مجموع حقوق المساهمين "حقوق الملكية" وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على: عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل مجموع حقوق المساهمين "حقوق الملكية".

النموذج الثاني: معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED

تم إدخال مجموع حقوق المساهمين "الملكية" كمتغير مستقل و معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROED=	-1.666	$10^{-6} \times -1.763$ مجموع حقوق المساهمين "حقوق الملكية"
Std. Error =	2.439	0.000
T – Value	-0.683	0.025
Sig. T	0.520	0.981

R = 0.010	معامل الارتباط بين مجموع حقوق المساهمين "حقوق الملكية" و معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED
R ² = -0.167	مربع معامل الارتباط
D W = 0.716	معامل ديرين واتسون
F = 0.001	قيمة F – نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.981	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R^2) بين مجموع حقوق المساهمين "الملكية" وبين معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED يساوي 0.167 وهذا يشير إلى أن مجموع حقوق المساهمين "الملكية" يفسر ما قيمته 16.70% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED في المستقبل .

وكذلك يرجع 83.3% من تأثير التغيرات على المتغير التابع "معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف" إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مجموع حقوق المساهمين "الملكية" وبين الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED مما يعني عدم تأثير مجموع حقوق المساهمين "الملكية" على الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED. وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقصت مجموع حقوق المساهمين "الملكية" بمقدار حوالي 1.666 مليون دولار فإن الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية تنقص بمقدار 1.763×10^{-6} .

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة الفرضية الفرعية أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED وبين مجموع حقوق المساهمين "الملكية" وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على: عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع حقوق المساهمين "الملكية" .

النموذج الثالث: معدل العائد على الموجودات ROA

تم إدخال مجموع حقوق المساهمين "حقوق الملكية" كمتغير مستقل و معدل العائد على الموجودات ROA كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

ROA =	-1.646	$10^{-6} \times 1.598$ مجموع حقوق المساهمين "حقوق الملكية"
Std. Error =	2.416	0.000
T – Value	-0.681	-0.023
Sig. T	0.521	0.983

R = 0.009	معامل الارتباط بين مجموع حقوق المساهمين "حقوق الملكية" و معدل العائد على الموجودات ROA
R ² = -0.167	مربع معامل الارتباط
D W = 0.721	معامل ديربن واتسون
F = 0.001	قيمة F – نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.983	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R^2) بين مجموع حقوق المساهمين "الملكية" وبين معدل العائد على الموجودات ROA يساوي 0.167 وهذا يشير إلى أن مجموع حقوق المساهمين "الملكية" يفسر ما قيمته 16.7% من التغيرات الحادثة في معدل العائد على الموجودات ROA وهذه النسبة متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعدل العائد على الموجودات ROA في المستقبل .

وكذلك يرجع 83.3% من تأثير التغيرات على المتغير التابع "معدل العائد على الموجودات" إلى عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع. يتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مجموع حقوق المساهمين "الملكية" وبين الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA مما يعني عدم تأثير مجموع حقوق المساهمين "الملكية" على الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن كلما نقصت مجموع حقوق المساهمين "الملكية" بمقدار حوالي 1.646 مليون دولار فإن الربحية مقاسه معدل العائد على الموجودات ROA تنقص بمقدار $10^{-6} \times 1.598$ وهي قيمة ضعيفة جداً .

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الثالث للفرضية الفرعية بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على معدل العائد على الموجودات ROA وبين مجموع حقوق المساهمين "الملكية"، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على: عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع حقوق المساهمين "الملكية".

خلاصة

نتيجة اختبار الفرضية الثامنة (الأخيرة)

بناءً على نتيجة اختبار الثامنة تبين أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع حقوق المساهمين "الملكية" وبين معدل الربحية، حيث تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال ثلاثة نماذج إحصائية تبين العلاقة بين (النقد في الصندوق ولدى البنوك وسلطة النقد وبين معدل العائد / على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات ROA).

ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين أحد متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثل في مجموع حقوق المساهمين "الملكية" وبين معدل الربحية، أن حقوق المساهمين تتكون بشكل رئيسي من رأس المال بنسبة بلغ متوسطها حوالي (106%) ومثلت الأرباح والخسائر نسبة بلغ متوسطها حوالي (-12%) خلال سنوات الدراسة فالعلاقة العكسية مثلتها حقيقة النتائج والمبالغ لنتائج الأعمال لهذه المصارف حيث زاد رأس المال بمعدل (1.64) مرة وفي المقابل زادت الخسائر بمعدل (4.59) مرة خلال سنوات الدراسة فالعلاقة لا تحتاج لتبرير الحالة العكسية لان طبيعة العلاقة في هذه الحالة هي عكسية وعلى غير طبيعتها في الأحوال العادية.

المرحلة الثانية :

نتائج التحليل باستخدام الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) :

حيث تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة آثار المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة الثلاثة التي تم إدخال أحد المتغيرات الثلاثة التابعة كل على حدة في المعادلة والمتغيرات المستقلة معاً، وذلك على النحو التالي :

النموذج الأول: معدل العائد على حقوق الملكية ROE :

تم إدخال المتغيرات المستقلة (النقد في الصندوق ولدى سلطة النقد وفي المصارف، مجموع الموجودات الثابتة والأخرى، ومجموع التمويلات، ومجموع الاستثمارات ومجموع المخصصات العامة، ومجموع حقوق المساهمين "الملكية") ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار المتعدد كما يلي :

ROE =	-13.434	-2.608 E - 4	Cbb	+ 4.77 E -3	Fa	-1.88 E-4	Fin
Std, /error =	(0.411)	(0.000)		(0.000)		(0.000)	
T- Value =	-32.723	-35.300		76.193		-24.717	
Sig. T =	0.019	0.018		0.008		0.026	

ROE =	+9.41 E-5	Inv	-4.62 E-3	Kop	-7.72 E-4	Teq
Std, /error =	(0.000)		(0.000)		(0.000)	
T- Value =	12.175		-40.108		-19.976	
Sig. T =	0.052		0.016		0.032	

R =	1.000	معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة التالية : مجموع الاستثمارات ومجموع المخصصات العامة والنقد في الصندوق ولدى سلطة النقد وفي المصارف ومجموع التمويلات ومجموع الموجودات الثابتة والأخرى والمتغير التابع : معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) .
R ² =	1.000	مربع معامل الارتباط
D W =	2.810	معامل ديرين واتسون
F =	2914.290	قيمة F - نموذج الانحدار ككل
Sig. F =	0.014	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

- يتضح عدم وجود علاقة معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين المتغيرات المستقلة التالية : (النقد في الصندوق ولدى سلطة النقد وفي المصارف ومجموع الاستثمارات ومجموع المخصصات العامة ومجموع التمويلات ومجموع الموجودات الثابتة والأخرى والمتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمقياس للربحية .
- أن المتغيرات المستقلة الممثلة في كل من : (مجموع الاستثمارات) و(مجموع الموجودات الثابتة والأخرى) فقط هي المؤثرة على المتغير التابع : معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وعدم تأثير باقي المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد .
- معامل الارتباط الخطي المتعدد (R) (100%) : وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة المدرجة في المعادلة والمتغير التابع المتمثل في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) يمثل نسبة مرتفعة تعني أن هناك ارتباط طردي قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يشير إلى ارتفاع إمكانية القدرة على تفسير التغيرات الحادثة في (ROE) .
- مربع معامل الارتباط (R^2) (1.000) : وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة المدرجة في المعادلة يمكن أن يفسر باستخدام العلاقة الخطية للانحدار المتعدد بنسبة (100%) ولا يوجد عوامل أخرى يمكنها التأثير على المتغير التابع .
- قيمة F - نموذج الانحدار ككل (2914.290) : وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير وأن نموذج الانحدار السابق يعتبر جيد جداً .
- قيمة (DW) - معامل ديربن واتسون (2.810) : وهذا يدل على خلو نموذج الانحدار الخطي من مشكلة الارتباط الذاتي ويتضح ذلك من قيمة معامل ديربن واتسون (DW) والقيمة قريبة من المقياس (2)، والمتعارف عليه إحصائياً وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة في التحليل مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم في التحليل .

النموذج الثاني: معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED :

تم إدخال المتغيرات المستقلة (النقد في الصندوق ولدى سلطة النقد وفي المصارف ومجموع الموجودات الثابتة والأخرى ومجموع التمويلات ومجموع الاستثمارات ومجموع المخصصات العامة و مجموع حقوق المساهمين "الملكية") ومعدل العائد على حقوق الملكية ROED كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار المتعدد كما يلي :

ROED =	-2.347	-6.290 E -5	Cbb	+9.074 E -4	Fa	-2.392 E-5	Fin
Std, /error =	(0.577)	(0.000)		(0.000)			(0.000)
T- Value =	-4.064	-6.052		10.306			-2.228
Sig. T =	0.154	0.104		0.062			0.269

ROED =	-2.347	+1.266 E-5	Inv	-8.786 E-3	Kop	-1.439 E-4	Teq
Std, /error =	(0.577)	(0.000)		(0.000)			(0.000)
T- Value =	-4.064	1.164		-5.414			-2.645
Sig. T =	0.154	0.452		0.116			0.230

R =	0.999	معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة التالية : ومجموع الاستثمارات ومجموع المخصصات العامة والنقد في الصندوق ولدى سلطة النقد وفي المصارف ومجموع التمويلات ومجموع الموجودات الثابتة والأخرى و والمتغير التابع : العائد على الأموال المتاحة للتوظيف (RODE) .
R² =	0.997	مربع معامل الارتباط
D W =	2.760	معامل ديربن واتسون
F =	56.515	قيمة F - نموذج الانحدار ككل
Sig. F =	0.101	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

- يتضح عدم وجود علاقة معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين المتغيرات المستقلة التالية : (النقد في الصندوق ولدى سلطة النقد وفي المصارف) ومجموع الاستثمارات ومجموع المخصصات العامة ومجموع التمويلات ومجموع الموجودات الثابتة والأخرى والمتغير التابع : معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف (RODE) كمقياس للربحية .
- أن المتغيرات المستقلة الممثلة في كل من : (مجموع الاستثمارات) و (مجموع الموجودات الثابتة والأخرى) فقط هي المؤثرة على المتغير التابع : معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف (RODE) وعدم تأثير باقي المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد .
- معامل الارتباط الخطي المتعدد (R) (99.9 %) : وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة المدرجة في المعادلة والمتغير التابع المتمثل في معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف (RODE)

يمثل نسبة مرتفعة تعني أن هناك ارتباط طردي قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يشير إلى ارتفاع إمكانية القدرة على تفسير التغيرات الحادثة في (ROE) .

▪ **مربع معامل الارتباط (R^2) (99.7%)**: وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة المدرجة في المعادلة يمكن أن يفسر باستخدام العلاقة الخطية للانحدار المتعدد بنسبة (99.7%) والمتغيرات الأخرى التي يمكنها التأثير على المتغير التابع لا تمثل سوى (0.03%) .

▪ **قيمة F - نموذج الانحدار ككل (56.515)** : وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير وأن نموذج الانحدار السابق يعتبر عادي .

▪ **قيمة (DW) - معامل ديرين واتسون (2.760)** : وهذا يدل على خلو نموذج الانحدار الخطي من مشكلة الارتباط الذاتي ويتضح ذلك من قيمة معامل ديرين واتسون (DW) والقيمة قريبة من المقياس (2) و المتعارف عليه إحصائياً وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة في التحليل مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم في التحليل .

النموذج الثالث : معدل العائد على الموجودات ROA :

تم إدخال المتغيرات المستقلة (مجموع حقوق المساهمين "الملكية" ، ومجموع الاستثمارات ومجموع المخصصات العامة والنقد في الصندوق ولدى سلطة النقد وفي المصارف ومجموع التمويلات ومجموع الموجودات الثابتة والأخرى) ومعدل العائد على حقوق الملكية ROA كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار المتعدد كما يلي :

ROA =	-2.322	-6.268 E-5	Cbb	+ 9.030 E -4	Fa	-2.383 E-5	Fin
Std, /error =	(0.570)	(0.000)		(0.000)		(0.000)	
T- Value =	-4.077	-6.114		10.395		-2.250	
Sig. T =	0.153	0.103		0.061		0.266	

ROA =	-2.322	1.259 E-5	Inv	-8.587 E-4	Kop	-1.438 E-4	Teq
Std, /error =	(0.570)	(0.000)		(0.000)		(0.000)	
T- Value =	-4.077	1.173		-5.364		-2.679	
Sig. T =	0.153	0.449		0.117		0.227	

R =	0.999	معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة التالية : مجموع الاستثمارات ومجموع المخصصات العامة والنقد في الصندوق ولدى سلطة النقد وفي المصارف ومجموع التمويلات ومجموع الموجودات الثابتة والأخرى والمتغير التابع : معدل العائد على الموجودات (ROA)
R² =	0.980	مربع معامل الارتباط
D W =	2.850	معامل ديرين واتسون
F =	57.008	- نموذج الانحدار ككل Fقيمة
Sig. F =	0.101	Fمستوى الدلالة الإحصائية لقيمة

تظهر النتائج السابقة ما يلي:

- يتضح عدم وجود علاقة معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين المتغيرات المستقلة التالية : (النقد في الصندوق ولدى سلطة النقد وفي المصارف) ومجموع الاستثمارات ومجموع المخصصات العامة ومجموع التمويلات ومجموع الموجودات الثابتة والأخرى والمتغير التابع : معدل العائد على الموجودات (ROA) كمقياس للربحية .
- أن المتغيرات المستقلة الممثلة في كل من : (مجموع الاستثمارات) و (مجموع الموجودات الثابتة والأخرى) فقط هي المؤثرة على المتغير التابع : معدل العائد على الموجودات (ROA) وعدم تأثير باقي المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد .
- **معامل الارتباط الخطي المتعدد (R) (99.9%)** : وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة المدرجة في المعادلة والمتغير التابع المتمثل في معدل العائد على الموجودات (ROA) يمثل نسبة مرتفعة تعني أن هناك ارتباط طردي قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يشير إلى ارتفاع إمكانية القدرة على تفسير التغيرات الحادثة في (ROA) .
- **مربع معامل الارتباط (R²) (98%)** : وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة المدرجة في المعادلة يمكن أن يفسر باستخدام العلاقة الخطية للانحدار المتعدد بنسبة (98%) والمتغيرات الأخرى التي يمكنها التأثير على المتغير التابع لا تمثل سوى (2%) .
- **قيمة F - نموذج الانحدار ككل (56.515)** : وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير وأن نموذج الانحدار السابق يعتبر عادي .
- **قيمة (DW) - معامل ديربن واتسون (2.850)** : وهذا يدل على خلو نموذج الانحدار الخطي من مشكلة الارتباط الذاتي ويتضح ذلك من قيمة معامل ديربن واتسون (DW) والقيمة قريبة من المقياس (2) و المتعارف عليه إحصائياً وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة في التحليل مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم في التحليل .

ملخص

بأهم نتائج اختبار الفرضيات

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثلة في (النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية ، مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى، مجموع التمويلات مجموع الاستثمارات ، إجمالي الموجودات ، مجموع ودائع العملاء والمصارف ، مجموع المخصصات المختلفة، مجموع حقوق المساهمين "الملكية") ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

حيث تم اختبار هذه الفرضيات باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال ثلاثة نماذج إحصائية هي معدل العائد على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات ROA.

2. أن العلاقة بين الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ممثلة في (النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية ، مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى، مجموع التمويلات ،مجموع الاستثمارات ، إجمالي الموجودات ، مجموع ودائع العملاء والمصارف ، مجموع المخصصات المختلفة، مجموع حقوق المساهمين "الملكية") هي علاقة عكسية .

3. أن النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية كمتغير مستقل يفسر ما قيمته (9.4% ، 11.4% ، 11.4%) من التغيرات التي تطرأ على كل من المتغيرات التابعة التالية (معدل العائد على حقوق الملكية ROE ، معدل العائد على الموجودات ROA، معدل العائد على حقوق الملكية ROE) على التوالي وهذه النسبة منخفضة ولا تكفي للتنبؤ بالمتغيرات التابعة في المستقبل. وكذلك يرجع ما نسبته (90.6% ، 88.6% ، 88.6%) من التغيرات على المتغيرات التابعة السابقة على التوالي ، إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات أخرى جوهرية ذات أثر واضح وكبير على المتغيرات الثلاثة التابعة السابقة .

4. أن مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى كمتغير مستقل يفسر ما قيمته (14% ، 14% ، 15.4%) من التغيرات التي تطرأ على كل من المتغيرات التابعة التالية (معدل العائد على حقوق الملكية ROE ، معدل العائد على الموجودات ROA، معدل العائد على حقوق الملكية ROE) على التوالي وهذه النسبة منخفضة ولا تكفي للتنبؤ بالمتغيرات التابعة في المستقبل.

وكذلك يرجع ما نسبته (86%، 86%، 84.6%) من التغيرات على المتغيرات التابعة السابقة على التوالي ، إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات أخرى جوهرية ذات أثر واضح وكبير على المتغيرات الثلاثة التابعة السابقة .

5. أن مجموع التمويلات كمتغير مستقل يفسر ما قيمته (9.4%، 15.3%، 15.3%) من التغيرات التي تطرأ على كل من المتغيرات التابعة التالية (معدل العائد على حقوق الملكية ROE ، معدل العائد على الموجودات ROA، معدل العائد على حقوق الملكية ROE) على التوالي وهذه النسبة منخفضة ولا تكفي للتنبؤ بالمتغيرات التابعة في المستقبل.

وكذلك يرجع ما نسبته (90.6%، 84.7%، 84.7%) من التغيرات على المتغيرات التابعة السابقة على التوالي ، إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات أخرى جوهرية ذات أثر واضح وكبير على المتغيرات الثلاثة التابعة السابقة .

6. أن مجموع الاستثمارات كمتغير مستقل يفسر ما قيمته (13.9%، 13.1%، 13%) من التغيرات التي تطرأ على كل من المتغيرات التابعة التالية (معدل العائد على حقوق الملكية ROE ، معدل العائد على الموجودات ROA، معدل العائد على حقوق الملكية ROE) على التوالي وهذه النسبة منخفضة ولا تكفي للتنبؤ بالمتغيرات التابعة في المستقبل.

وكذلك يرجع ما نسبته (86.1%، 86.1%، 87%) من التغيرات على المتغيرات التابعة السابقة على التوالي ، إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات أخرى جوهرية ذات أثر واضح وكبير على المتغيرات الثلاثة التابعة السابقة .

7. أن إجمالي الموجودات كمتغير مستقل يفسر ما قيمته (12%، 13.7%، 13.6%) من التغيرات التي تطرأ على كل من المتغيرات التابعة التالية (معدل العائد على حقوق الملكية ROE ، معدل العائد على الموجودات ROA، معدل العائد على حقوق الملكية ROE) على التوالي وهذه النسبة منخفضة ولا تكفي للتنبؤ بالمتغيرات التابعة في المستقبل.

وكذلك يرجع ما نسبته (88%، 86.3%، 86.4%) من التغيرات على المتغيرات التابعة السابقة على التوالي ، إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات أخرى جوهرية ذات أثر واضح وكبير على المتغيرات الثلاثة التابعة السابقة .

8. أن مجموع ودائع العملاء والمصارف كمتغير مستقل يفسر ما قيمته (11.2%، 13.1%، 13%) من التغيرات التي تطرأ على كل من المتغيرات التابعة التالية (معدل العائد على حقوق الملكية ROE ، معدل العائد على الموجودات ROA، معدل العائد على حقوق الملكية ROE) على التوالي وهذه النسبة منخفضة ولا تكفي للتنبؤ بالمتغيرات التابعة في المستقبل.

وكذلك يرجع ما نسبته (87.8%، 86.9%، 87%) من التغيرات على المتغيرات التابعة السابقة على التوالي ، إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات أخرى جوهرية ذات أثر واضح وكبير على المتغيرات الثلاثة التابعة السابقة .

9. أن مجموع المخصصات المختلفة كمتغير مستقل يفسر ما قيمته (27.8%، 23.3%، 23.1%) من التغيرات التي تطرأ على كل من المتغيرات التابعة التالية (معدل العائد على حقوق الملكية ROE ، معدل العائد على الموجودات ROA، معدل العائد على حقوق الملكية ROE) على التوالي وهذه النسبة منخفضة ولا تكفي للتنبؤ بالمتغيرات التابعة في المستقبل.

وكذلك يرجع ما نسبته (72.2%، 76.7%، 76.9%) من التغيرات على المتغيرات التابعة السابقة على التوالي ، إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات أخرى جوهرية ذات أثر واضح وكبير على المتغيرات الثلاثة التابعة السابقة .

10. أن مجموع حقوق المساهمين "حقوق الملكية" كمتغير مستقل يفسر ما قيمته (16.6%، 16.7% ، 16.7%) من التغيرات التي تطرأ على كل من المتغيرات التابعة التالية (معدل العائد على حقوق الملكية ROE ، معدل العائد على الموجودات ROA، معدل العائد على حقوق الملكية ROE) على التوالي وهذه النسبة منخفضة ولا تكفي للتنبؤ بالمتغيرات التابعة في المستقبل.

وكذلك يرجع ما نسبته (83.4%، 83.3%، 83.3%) من التغيرات على المتغيرات التابعة السابقة على التوالي ، إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات أخرى جوهرية ذات أثر واضح وكبير على المتغيرات الثلاثة التابعة السابقة .

الفصل الخامس

نتائج وتوصيات الدراسة

- أولاً : ملخص أهم نتائج الدراسة .
- ثانياً : توصيات الدراسة .

أولاً : ملخص أهم نتائج الدراسة :

1. بلغ حجم الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، عام 1999 (80.32) مليون دولار، و زادت إلى (290.00) مليون دولار في نهاية عام 2005، حيث تضاعفت حوالي (3.61) مرة خلال الفترة .
2. بلغ حجم الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام 1999 (117.87) مليون دولار، و زادت إلى (360.78) مليون دولار في نهاية عام 2005، حيث تضاعفت حوالي (3.06) مرة خلال الفترة .
3. بلغ حجم التمويلات الإجمالية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام 1999 حوالي (32.20) مليون دولار، في حين زادت هذه التمويلات إلى حوالي (149.44) مليون دولار في نهاية عام 2005، حيث تضاعفت حوالي (4.64) مرة .
4. شكلت التمويلات بأسلوب المرابحة أغلب تمويلات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بنسبة بلغت حوالي (96 %) وسجلت التمويلات بأساليب تمويل البيع التأجيري والمضاربة نسبة ضئيلة بلغت حوالي (2%، 1.5 %) لكل منهما على التوالي إلى إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وغياب شبه واضح لأسلوب التمويل بالمشاركة خلال سنوات الدراسة.
5. بلغ حجم الاستثمارات الإجمالية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام 1999 حوالي (51.20) مليون دولار، في حين زادت هذه التمويلات إلى حوالي (60.33) مليون دولار في نهاية عام 2005، حيث تضاعفت حوالي (1.18) مرة .
6. يوجد توجه واضح للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين للاستثمار في الخارج حيث سجلت الاستثمارات لدى مصارف ومؤسسات مالية في الخارج في المرتبة الثانية بمعدل يبلغ حوالي (16%) من إجمالي التمويلات والاستثمارات خلال سنوات الدراسة .
7. بلغت حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عام، 1999 حوالي (32.47) مليون دولار، في حين زادت هذه الحقوق إلى حوالي (53.49) مليون دولار في نهاية عام 2005، حيث تضاعفت حوالي (1.65) مرة .
8. تقلصت استثمارات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في الأوراق المالية و العقارات حيث سجلنا معدلين بلغا حوالي (7%، 5%) على التوالي من إجمالي التمويلات والاستثمارات خلال سنوات الدراسة وجاءتا في المرتبتين الأخيرتين .
9. بلغت نسبة الاحتياطي والمخصصات المختلفة نسبة متدنية بلغت حوالي (2%) من مجموع حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين خلال سنوات الدراسة .

10. جاءت العوائد المقبوضة من التمويلات المرتبة الأولى في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمعدل يبلغ حوالي (40%) في حين جاء عائد تجارة العقارات في المرتبة الأخيرة بمعدل يبلغ حوالي (4%) خلال سنوات الدراسة .
11. جاءت المصاريف الإدارية والعمومية المرتبة الأولى بمعدل يبلغ حوالي (60%) بما يقارب ثلثي استخداماتها و جاءت عوائد المودعين في المرتبة الثانية بمعدل يبلغ حوالي (17%) خلال سنوات الدراسة .
12. بلغت الخسائر المرحلة للبنك الإسلامي العربي في نهاية عامي 2001، 2002 مبلغ (2.532) (3.082) مليون دولار تعادل ما نسبته (23.25%) (30.47%) من مجموع حقوق المساهمين على التوالي، و بلغت خسائر البنك الأقصى الإسلامي في نهاية عام 2003 مبلغ (2.269) مليون دولار تعادل ما نسبته (20.95%) من مجموع حقوق المساهمين للبنك المذكور، بالإضافة إلى البنك الإسلامي الفلسطيني فقد بلغت خسائره المرحلة في نهاية عامي 2003، 2004 مبلغ (2.025) (2.773) مليون دولار تعادل ما نسبته (25.63%) (38.17%) من مجموع حقوق المساهمين على التوالي.
13. سجلت نتائج أعمال المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مجتمعة نتائج سلبية وتراجعاً تمثل في خسائر متراكمة بلغ مجموعها في نهاية عام 2005 (24.80) مليون دولار بمتوسط خسارة سنوية بلغت (3.54) مليون دولار خلال سنوات الدراسة .
14. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثلة في (النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية ، مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى، مجموع التمويلات مجموع الاستثمارات ، إجمالي الموجودات ، مجموع ودائع العملاء والمصارف ، مجموع المخصصات المختلفة، مجموع حقوق المساهمين "الملكية ") ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05 ≤ α) وقد تم اختبار هذه الفرضيات باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال ثلاثة نماذج إحصائية هي معدل العائد على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ROED ومعدل العائد على الموجودات ROA.
15. أن العلاقة بين الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ممثلة في (النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدى سلطة النقد الفلسطينية ، مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى، مجموع التمويلات ، مجموع الاستثمارات ، إجمالي الموجودات ، مجموع ودائع العملاء والمصارف ، مجموع المخصصات المختلفة، مجموع حقوق المساهمين "الملكية ") هي علاقة عكسية .

ثانياً : توصيات الدراسة :

1. ضرورة سعي المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين إلى تنويع حزمة تمويلاتها بأساليب التمويل كالمشاركة والتمويل التأجيري والمضاربة والاستثمار المباشر وعدم التركيز على التمويل بالمرابحة لتحقيق زيادة في إيراداتها وبالتالي تحسين معدلات ربحيتها .
2. ضرورة سعي المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين إلى جذب مزيد من المدخرات ذات التكاليف الأقل مثل ودائع التوفير من خلال برامج توفير حقيقية وصادقة تحقق المنفعة للمصرف ولصغار المودعين على حد سواء.
3. ضرورة قيام المصارف الإسلامية بالاهتمام بالتمويلات طويلة الأجل ودراسة السوق والدخول فيه كمستثمر وشريك حقيقي في التنمية الاقتصادية وتحقيق رسالتها الإسلامية وتشجيع المشاريع الصغيرة من خلال تقديم ميزات مناسبة تساهم في حل مشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني .
4. ضرورة إفصاح المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عن كافة بياناتها المالية في التقارير السنوية بشفافية أكبر وتوحيد المسميات الرئيسية لبنود الميزانيات السنوية لهذه المصارف من خلال سلطة النقد الفلسطينية .
5. ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتحليل وترشيد نفقاتها بما يتناسب مع مقدرتها المالية وخصوصاً في ظل تحقيقها لخسائر متتالية .
6. ضرورة إقامة علاقات تكاملية بين المصارف الإسلامية تساهم في رفع كفاءتها وزيادة فعاليتها مثل إقامة مركز أبحاث مشتركة أو مشاريع استثمارية مشتركة تتضافر فيها الجهود وتتلاقى فيها الهمم بما يحقق الفائدة عليها وعلى المجتمع التي تعمل فيه.
7. ضرورة سعي المصارف الإسلامية إلى عدم الإسراف في الاستثمار في أصولها الملموسة ومصاريفها الرأسمالية والابتعاد عن مظاهر البذخ ومحاولة الاستفادة من موجوداتها الثابتة وأصولها بما يقلل الاستثمارات ويخفض الاستهلاكات ويحسن معدلات الربحية" .
8. تفعيل صناديق الزكاة في هذه المصارف من خلال صناديق القرض الحسن والسعي لتحقيق البركة قبل الربحية "ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السموات والأرض "
9. دعوة سلطة النقد الفلسطينية لإعادة النظر في احتساب مخصصات الديون المشكوك فيها بنوعيتها الخاصة والعامة والتي أصبحت تشكل عبء حقيقي على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين .

الخاتمة

لقد وضعت هذه الدراسة مجموعة من الأهداف وسعت إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة ومن أهم هذه الأهداف التعرف على نتائج أعمال المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين و التعرف على ماهية العوامل المؤثرة على ربحيتها ودراسة وتحليل أنواع وقيم ونسب مصادر واستخدمات أموال المصارف الإسلامية في فلسطين وتقديم النصح والعون للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من خلال اقتراح الحلول الممكنة لتحسين ربحيتها وحث القائمين والمسؤولين عن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على مراجعة أجنديتها بهدف ترشيد مواقفها وتصويب مسارها .

ولقد تمكنت الدراسة - من وجهة نظري- دراسة ومناقشة وتحليل نتائج أعمال هذه المصارف على المستويين الفردي لكل بنك على حدة ممثلة في نتائج أعمال البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني وبنك الأقصى الإسلامي وعلى المستوى الجماعي لها مجتمعة من خلال الميزانية المجمعة والموحدة لهذه المصارف خلال الفترة من عام 1996 حتى نهاية عام 2005 ، وذلك من خلال دراسة ميزانياتها المنشورة وتوضيح ودراسة هياكل مطلوباتها وموجوداتها ومصادر أموالها واستخدماتها، ونتائج أعمالها السنوية ومقدار النمو أو التراجع الذي حققته بالإضافة إلى معدلات النمو السنوية سواء أكانت ايجابية أو سلبية .

ومما لا شك فيه أن المصارف الإسلامية حققت لنفسها حيزاً ووجوداً في الجهاز المصرفي الفلسطيني ولكنها ما زالت تواجه كثير من التحديات التي يفرضها عليها الواقع الفلسطيني وخصوصيته مما يعني ضرورة قيام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، بلعب دور أساسي وقيادي في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة وتلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني والتي تحمل البعد الاجتماعي إلى جانب البعد الاستثماري التنموي .

إن هدف المصارف الإسلامية ليست تقديم الخدمات فقط ، بل أعمق من ذلك بكثير ، بل هي مرتبطة بالعقيدة وهو ما يميزها عن سائر البنوك الأخرى فهي مصارف اجتماعية في المقام الأول تسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي ليس فقط من حيث قيامها بجمع الزكاة و صرفها في مصارفها الشرعية ولكن في كيفية توزيع عائد الأموال المستثمرة بعدالة ، إن ما يمر به الشعب الفلسطيني من محن وحصار وبطالة وتجويع يحتم على هذه المصارف الاضطلاع بدورها الرئيسي فهي التي أقامت بنياها باسم الإسلام وجمعت ودائعها تحت شعاره عليها أن تستثمر أموالها حسب تشريعه وحاجة أهله من هنا لابد من قيام المصارف الإسلامية بالمساهمة الفاعلة في تحقيق رسالة هذه المصارف وخصوصاً في خدمة الاقتصاد الفلسطيني .

مراجع الدراسة

أولاً : الكتب .

- 1- البعلي ، عبد الحميد محمود ، (أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الواقع والآفاق) الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار وهبة ،1990 .
- 2- التميمي ، تيسير، (النظام المصرفي في إسرائيل) ، الطبعة الأولى، مطبعة الرسالة القدسية، القدس، 2001.
- 3- الشبانى، محمد عبد الله إبراهيم ، (بنوك تجارية بدون ربا)، الرياض، أطروحة دكتوراه منشورة ، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع ، 1987 .
- 4- الكبيجي ، ماهر، "تحو مصرف اسلامي"، المتقدمة للنشر والتوزيع ،عمان، الطبعة الأولى، 2004 .
- 5- اللوزي وآخرون، سليمان احمد، "إدارة البنوك"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان، الطبعة الأولى، 1997 .
- 6- المصري ، عبد السميع ، (التجارة في الإسلام) ، الطبعة الثانية، القاهرة ، دار التوفيق النموذجية ، 1986 .
- 7- المصري ، عبد السميع ، (المصرف الإسلامي علمياً وعملياً)، الطبعة الأولى ، دار التضامن للطباعة ، القاهرة ، 1988 .
- 8- المغربي، عبد الحميد ،الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية ، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، 2004.
- 9- أبو عاصي، حمزة بشير، 1996،(المحاسبة المتقدمة في الشركات)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ، الطبعة الثانية.
- 10- رمضان، زياد سليم ، ومحفوظ، أحمد جودة، (إدارة البنوك)، الطبعة الثانية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999.
- 11- سويلم ، محمد ، (إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية) ، الطبعة الأولى، القاهرة ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، 1998 .
- 12- شاهين ، علي عبدالله،(العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية) ، مطبعة الرنتيسي، غزة ، الطبعة الثانية، 2007 .
- 13- شيخون ، محمد ، (المصارف الإسلامية)، الطبعة الأولى ، عمان، دار وائل للنشر، 2002.
- 14- صوان ، محمود حسن ،(أساسيات العمل المصرفي الإسلامي) ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار وائل للنشر، 2001.
- 15- صوان ، محمود حسن ،(أساسيات العمل المصرفي الإسلامي) ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار وائل للنشر، 2001.
- 16- عاشور، يوسف حسين محمود ، (مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية) ، الطبعة الأولى، فلسطين ، غزة، مطبعة الرنتيسي ، 2002 .
- 17- عاشور، يوسف حسين محمود ، (آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني) ، الطبعة الأولى، فلسطين، غزة، مطبعة الرنتيسي ، 2002 .
- 18- عاشور، يوسف حسين محمود ، (آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني) ، الطبعة الأولى، فلسطين، غزة، مطبعة الرنتيسي ، 2002 .

- 19- عبد الله ، خالد أمين ، (العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة) ، الطبعة الثالثة ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2002.
- 20- لجنة من أساتذة الجامعات المتخصصين والخبراء ، (برنامج صيغ الاستثمار الإسلامية) ، المجلد الأول، مركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث والدراسات والاستثمارات والتدريب، 1999.

ثانياً : الرسائل العلمية :

- 1- الرشدان ، أيمن أحمد ، (محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية)، عمان ، جامعة آل البيت ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، أطروحة ماجستير غير منشورة ، 2002.
- 2- الكراسنة ، عمر محمود ، (التنبؤ بالإرباح المستقبلية باستخدام الأرباح والتدفقات النقدية)، عمان ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، أطروحة ماجستير غير منشورة ، 2000 .
- 3- أبو زعيتر، باسل، (العوامل المؤثرة على الربحية في المصارف التجارية)، غزة ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، أطروحة ماجستير غير منشورة ، 2006.
- 4- أبو فخر ، نادية ، (دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية المصرية)، القاهرة ، بحث منشور مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، 1997 .
- 5- عكنان ، حاتم مصطفى، (السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية للفترة 1985-1999)، عمان جامعة آل البيت ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، أطروحة ماجستير غير منشورة ، 2002.
- 6- غانم ، مروان، (تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية)، عمان ، جامعة آل البيت ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2000.

ثالثاً: البحوث المنشورة وغير المنشورة :

- 1- أبو معمر، فارس (دور البنوك في الاستثمار في فلسطين)، بحث منشور مجلة الجامعة الإسلامية بغزة ، المجلد العاشر، العدد الأول، 2002 .
- 2- الصياح ، عبد الستار، (كفاءة إدارة التدفقات النقدية في البنوك التجارية الأردنية)، عمان، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد 20، عدد 79 ، 1999 .

رابعاً: النشرات والتقارير :

1. البنك الإسلامي العربي، التقارير السنوية للأعوام (من 1999 إلى 2005)
2. البنك الإسلامي الفلسطيني، التقارير السنوية للأعوام (من 1997، 2005)
3. بنك الأقصى الإسلامي ، التقارير السنوية للأعوام (من 1999، 2005)
4. سلطة النقد الفلسطينية، التقارير السنوية للأعوام من 1999 إلى 2005.

المواقع الالكترونية :

موقع سلطة النقد الفلسطينية ، (www.pma-palestine.org) ، بتاريخ 2006/3/21.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (1)

جدول يبين أهم بنود ميزانية البنك الإسلامي العربي

المبالغ بالآلاف دولار

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1999	الموجودات
33,825	22,824	14,942	18,736	18,361	16,025	12,270	20,440	12,092	7,856	نقد في الصندوق و لدى المصارف
28,630	11,061	8,380	7,971	17,264	8,516	6,747	6,191	2,747	1,163	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
5,459	4,324	4,252	4,441	4,510	4,326	4,398	4,344	3,592	1,434	موجودات ثابتة، بالصافي
2,510	4,516	3,739	1,341	1,008	1,701	1,693	2,202	1,992	1,591	موجودات أخرى
78,551	59,109	43,314	27,323	18,296	23,651	13,289	14,754	4,389	716	تمويل المرابحة
7,382	6,908	-	-	-	-	5,352	-	-	-	تمويل المضاربة
-	-	-	-	-	-	1,405	-	-	-	تمويل المشاركة
5,832	6,330	2,410	-	-	-	-	-	-	-	تمويل تأجيري
4,177	3,945	3,587	3,545	3,331	2,633	-	-	-	-	استثمارات أراضي وعقارات
19,306	7,415	7,974	8,705	8,726	12,581	12,515	10,868	8,143	3,407	استثمارات أوراق مالية
1,361	18,429	20,446	22,959	28,652	29,580	18,238	-	-	-	استثمارات لدى مصارف إسلامية
187,033	144,861	109,044	95,021	100,148	99,013	75,907	58,799	32,955	16,167	مجموع الموجودات
39,370	38,448	25,625	19,934	17,389	16,519	15,588	12,900	6,902	1,296	ودائع عملاء جارية وتحت الطلب
85,021	73,072	58,029	56,923	64,875	62,700	45,127	32,053	13,886	4,161	ودائع عملاء استثمارية
30,782	10,273	8,029	3,693	2,966	6,143	47	-	-	-	ودائع مصارف ومصارف إسلامية
1,774	1,578	1,786	1,680	1,623	647	1,412	2,133	420	105	تأمينات نقدية
4,151	2,769	2,865	2,297	2,124	1,291	1,593	1,101	1,194	177	مطلوبات أخرى
1,485	1,004	651	380	280	132	239	22	-	-	مخصصات مختلفة
162,583	127,144	96,985	84,907	89,257	87,432	64,006	48,209	22,402	5,739	مجموع المطلوبات
21,000	16,876	11,480	11,226	11,025	11,025	10,500	10,500	10,500	10,500	رأس المال المدفوع
1,759	1,130	498	426	426	426	676	15	8	-	احتياجات أخرى ومخصصات
1,309	1,319	1,305	1,544	1,972	-	-	-	-	-	التعديلات في القيمة العادلة
382	1,608-	1,224-	3,082-	2,532-	130	725	75	45	72-	أرباح و خسائر مرحلة
24,450	17,717	12,059	10,114	10,891	11,581	11,901	10,590	10,553	10,428	مجموع حقوق المساهمين
187,033	144,861	109,044	95,021	100,148	99,013	75,907	58,799	32,955	16,167	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

ملحق رقم (2)

جدول يبين أهم بنود ميزانية البنك الإسلامي الفلسطيني مبالغ بالآلاف دولار

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	الموجودات
23,940	15,118	2,703	2,633	2,201	1,885	1,134	1,214	1,181	نقد في الصندوق و لدى المصارف
13,348	1,354	7,805	4,043	1,936	3,311	984	603	348	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
2,772	305	271	309	338	382	391	442	281	موجودات ثابتة، بالصافي
	-	-	-	359	508	808	1,095	910	مصاريف تأسيس
10,714	1,248	296	322	1,121	879	587	23	625	موجودات أخرى
47,249	7,177	8,041	8,008	9,853	13,956	10,774	4,792	814	تمويل المراجعة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	تمويل المضاربة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	تمويل المشاركة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	تمويل تأجيري
995	-	-	-	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية
4,044	1,431	1,354	1,076	4	4	-	-	-	استثمارات أوراق مالية
19,290	4,016	7,103	9,991	10,517	5,262	4,000	5,000	5,000	استثمارات أجنبية
122,352	30,649	27,573	26,382	26,329	26,187	18,678	13,169	9,159	مجموع الموجودات
									ودائع العملاء الجارية وتحت الطلب
34,298	7,904	5,260	4,780	4,255	3,877	2,115	889	1,284	ودائع العملاء الاستثمارية
59,788	12,625	10,911	10,914	11,014	10,876	6,138	3,238	-	ودائع مصارف أخرى
2,321	-	-	-	-	-	-	-	-	تأمينات نقدية
4,445	530	463	531	353	380	181	67	7	مطلوبات أخرى
2,618	2,153	1,363	910	774	470	454	352	65	مخصصات مختلفة
296	173	1,675	602	880	460	258	60	-	مجموع المطلوبات
103,766	23,385	19,672	17,737	17,276	16,063	9,146	4,606	-	رأس المال المدفوع
17,334	9,830	9,830	9,830	9,830	9,830	9,074	8,476	-	مصاريف تأسيس
-	-	-	-	-	-	29	75	-	احتياطيات أخرى ومخصصات
752	68	68	68	68	68	43	6	-	التعديلات في القيمة العادلة
-	139	28	25-	-	-	-	-	-	أرباح و خسائر مرحلة
500	2,773-	2,025-	1,228-	845-	226	386	6	164-	مجموع حقوق المساهمين
18,586	7,264	7,901	8,645	9,053	10,124	9,532	8,563	7,803	مجموع مطلوبات وحقوق مساهمين
122,352	30,649	27,573	26,382	26,329	26,187	18,678	13,169	9,159	

ملحق رقم (3)

جدول يبين أهم بنود ميزانية بنك الأقصى الإسلامي

المبالغ بالآلاف دولار

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	الموجودات
23,155	20,194	5,177	2,720	3,855	3,363	1,526	نقد في الصندوق و لدى المصارف
3,651	3,443	17,113	15,103	12,763	3,442	1,385	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
1,316	1,523	1,766	2,011	2,095	1,719	1,977	موجودات ثابتة، بالصافي
1,680	915	1,211	451	709	1,124	638	موجودات أخرى
9,960	9,681	9,359	9,211	10,168	8,691	1,388	تمويل المرابحة
-	-	-	-	-	-	-	تمويل المضاربة
-	-	-	-	-	-	-	تمويل المشاركة
473	578	450	481	291	-	-	تمويل تأجيري
475	420	495	505	-	-	-	استثمارات عقارية
-	-	-	6	669	18	-	استثمارات أوراق مالية
10,688	10,473	10,288	10,264	10,250	25,555	16,371	استثمارات لدى بنوك إسلامية
51,398	47,227	45,859	40,752	40,800	43,912	23,285	مجموع الموجودات
13,698	9,399	11,454	7,879	21,273	18,878	6,547	ودائع العملاء الجارية وتحت الطلب
24,731	24,523	20,734	18,816	5,843	11,292	4,767	ودائع العملاء الاستثمارية
1,414	1,958	1,862	1,507	642	734	71	تأمينات نقدية
734	557	617	553	578	2,146	782	مطلوبات أخرى
362	298	358	312	168	74	74	مخصصات مختلفة
40,939	36,735	35,025	29,067	28,504	33,124	12,241	مجموع المطلوبات
13,103	13,102	13,103	13,115	13,105	11,809	11,725	رأس المال المدفوع
213	158	-	-	-	-	-	احتياطيات أخرى ومخصصات
-	-	-	-	-	-	-	التعديلات في القيمة العادلة
2,857-	2,768-	2,269-	1,430-	809-	1,021-	681-	أرباح و خسائر مرحلة
10,459	10,492	10,834	11,685	12,296	10,788	11,044	صافي حقوق المساهمين
51,398	47,227	45,859	40,752	40,800	43,912	23,285	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

جدول رقم (4)

جدول يبين أهم بنود الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين

المبالغ بالمليون دولار

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	الموجودات
80.92	58.14	22.82	24.09	24.42	21.27	14.93	نقد في الصندوق و لدى المصارف
45.63	15.86	33.30	27.12	31.96	15.27	9.12	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
9.55	6.15	6.29	6.76	6.94	6.43	6.77	موجودات ثابتة ،بالصافي
14.90	6.68	5.25	2.11	3.20	4.21	3.73	موجودات أخرى
148.97	86.80	60.71	44.54	38.32	46.30	25.45	تمويل المراجعة
-	-	-	-	-	-	5.35	تمويل المضاربة
-	-	-	-	-	-	1.41	تمويل المشاركة
0.47	2.99	2.86	0.48	0.29	-	-	تمويل تأجيري
5.65	4.37	5.44	5.13	3.34	2.64	-	استثمارات أراضي وعقارات
23.35	8.85	7.97	8.71	9.40	12.60	12.52	استثمارات أوراق السنوية
31.34	32.92	37.84	43.21	49.42	60.40	38.61	استثمارات لدى بنوك إسلامية
360.78	222.74	182.48	162.16	167.28	169.11	117.87	مجموع الموجودات
87.37	55.75	42.34	32.59	42.92	38.60	24.25	ودائع العملاء الجارية وتحت الطلب
169.54	110.22	89.67	86.65	81.73	84.87	56.03	ودائع العملاء الاستثمارية
33.10	10.27	8.03	3.69	2.97	6.82	0.05	ودائع مصارف أخرى
7.63	4.07	4.11	3.72	2.62	1.76	1.66	تأمينات نقدية
7.50	5.48	4.85	3.76	3.48	3.91	2.83	مطلوبات أخرى
2.14	1.48	2.68	1.29	1.33	0.67	0.57	مخصصات مختلفة
307.29	187.26	151.68	131.71	135.04	136.62	85.39	مجموع المطلوبات
51.44	39.81	34.41	34.17	33.96	32.66	31.30	رأس المال المدفوع
2.72	1.36	0.57	0.49	0.49	0.49	0.75	احتياطيات أخرى ومخصصات
1.31	1.46	1.33	1.52	1.97	-	-	التعديلات في القيمة العادلة
1.98-	7.15-	5.52-	5.74-	4.19-	0.67-	0.43	أرباح و خسائر مرحلة
53.50	35.47	30.79	30.44	32.24	32.49	32.48	مجموع حقوق المساهمين
360.78	222.74	182.48	162.16	167.28	169.11	117.87	مجموع مطلوبات وحقوق المساهمين

جدول رقم (5)

جدول يبين أهم بنود الميزانية الموحدة للبنوك العاملة في فلسطين

المبالغ بالمليون دولار

2,005	2,004	2,003	2,002	2,001	2,000	1,999	البيان
4,190.21	3,957.77	3,624.43	3,430.09	3,398.86	3,470.90	2,875.14	ودائع العملاء
172.16	146.49	112.04	104.74	88.38	118.52	143.43	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
141.26	200.89	357.80	185.65	228.02	227.15	116.74	ودائع المصارف العاملة في فلسطين
108.86	44.57	51.79	66.92	253.37	267.91	322.51	ودائع المصارف العاملة في الخارج
33.24	78.79	25.75	25.22	14.77	23.86	21.57	بنود دائنة تحت التنفيذ
572.65	307.36	222.43	191.93	209.01	243.65	245.59	حقوق الملكية
136.73	146.52	144.45	103.48	83.68	65.62	33.92	مخصص لمقابلة خسائر القروض
121.48	114.56	100.45	87.61	75.77	32.92	25.27	مخصصات أخرى
119.41	116.62	89.56	70.73	70.23	104.49	73.40	مطلوبات أخرى
5,596.00	5,113.57	4,728.70	4,266.37	4,422.09	4,555.02	3,857.57	مجموع الموجودات
247.57	222.48	224.70	162.47	167.83	137.20	118.93	نقد في الصندوق
558.56	541.52	482.75	357.22	346.09	383.53	335.76	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
133.54	203.34	360.36	174.66	221.68	234.07	118.00	أرصدة لدى المصارف في فلسطين
2,337.48	2,329.24	2,267.40	2,322.24	2,172.81	2,149.95	2,005.64	أرصدة لدى المصارف في الخارج
1,786.85	1,427.59	1,072.01	956.03	1,220.54	1,310.65	1,005.46	التسهيلات الائتمانية المباشرة
261.08	143.58	116.30	102.97	90.48	109.31	85.67	قصيرة الأجل (أوراق مالية)
139.15	126.87	119.40	119.34	117.13	94.71	101.36	طويلة الأجل (أراضي وعقارات وشركات)
48.03	40.41	18.82	20.25	36.82	76.80	40.38	بنود مدينة برسم التحصيل
83.74	78.54	66.96	51.19	48.71	58.80	46.37	موجودات أخرى
5,596.00	5,113.57	4,728.70	4,266.37	4,422.09	4,555.02	3,857.57	مجموع المطلوبات